

الخِلَافِيَّاتُ

بَيْنَ المُحَدِّثِينَ وَاللُّغَوِيِّينَ

تأليف

أ.د. أحمد بن علي القَرْني

الطبعةُ الأولى

١٤٤٤ هـ



الطبعةُ الأولى

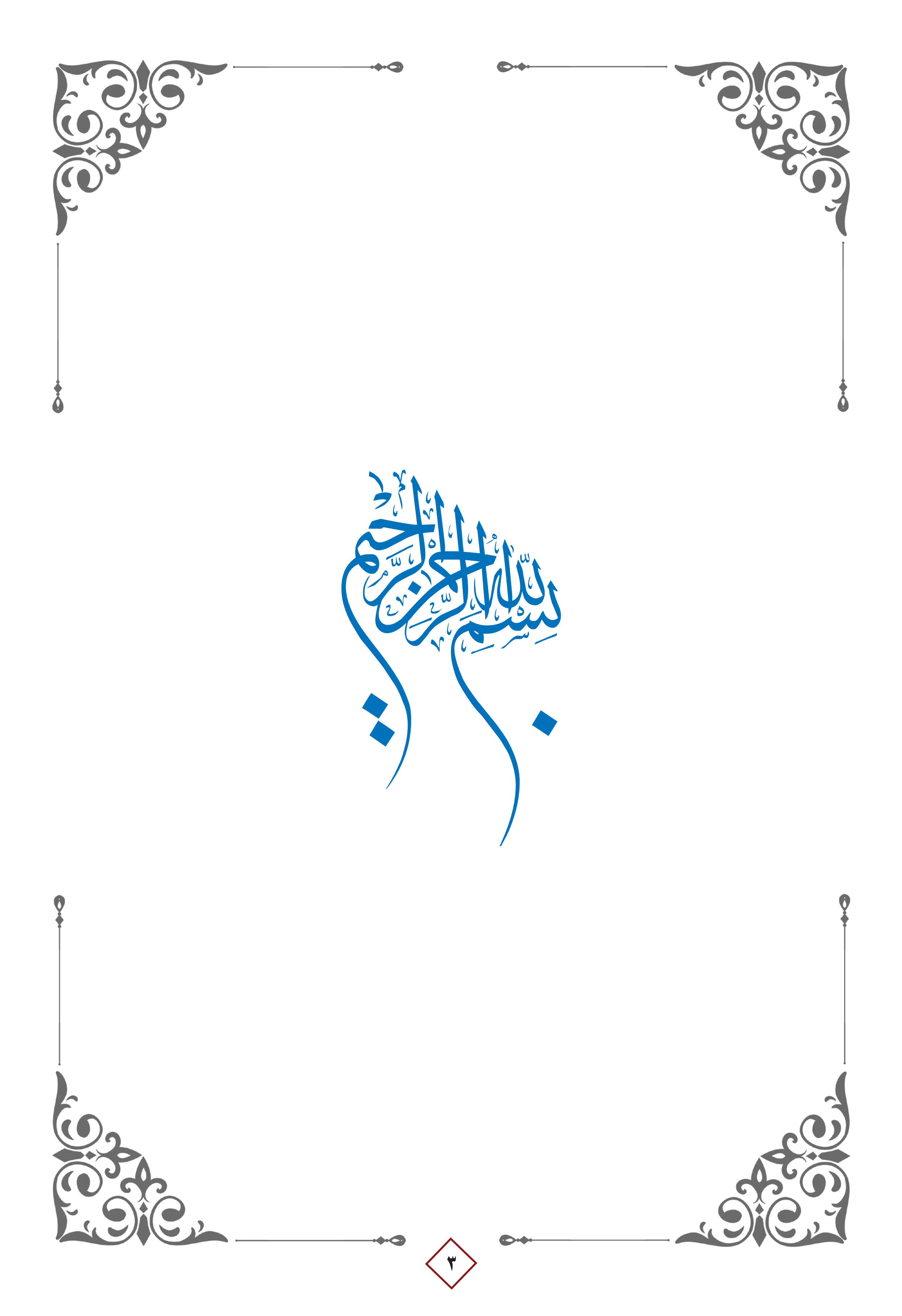
ربيع الأول ١٤٤٤ هـ

لِلتَّواصُلِ مَعَ الـمُؤَلِّفِ

على البَريدِ الشَّبَكيِّ

DAL1388@gmail.com




بسم الله الرحمن الرحيم

المُقَدِّمَة

إِنَّ الحمدَ لله، نحمدُه، ونستعينُه، ونستغفرُه. ونعوذُ بالله مِنْ شُرورِ أنفسِنا، وسيئاتِ أعمالِنا. مَنْ يَهدِه اللهُ فلا مُضلَّ لهُ، ومَنْ يُضلِلْ فلا هاديَ لهُ. وأشهدُ أن لَّا إلهَ إلَّا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ لهُ، وأشهدُ أنَّ محمدًا عبدُهُ ورسولُهُ، صلَّى اللهُ عليهِ وعلى آلِهِ وأصحابِهِ وسلَّم تسليمًا مزيدًا.

أمَّا بعدُ؛

فإنَّ علمَ الحديثِ واللغةِ عِلمانِ مُتلازمانِ لا يَنفكّانِ؛ لأنهما «أخَوانِ يجريانِ من وادٍ واحدٍ» كما قال الحافظُ السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)].

مِن هنا قامت صِلاتٌ علميةٌ وثيقةٌ بين المحدِّثين واللغويِّين؛ وذلك لحاجة كلِّ طرفٍ منهما للآخَر.

فاللغويُّ في حاجةٍ لمعرفة الحديث؛ للاستشهاد به

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها (٢/ ٢٦٨).

والاعتضاد؛ لأنه كلامُ أفصحِ من نطق بالضاد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

والمحدِّثُ في حاجةٍ لمعرفة النحو واللغة؛ لكي يؤدِّي حديثَ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أداءً صحيحًا سليمًا؛ لينالَ بركةَ دعوته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**نَضَرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا شَيْئًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَ، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ**» أخرجه الترمذيُّ بهذا اللفظ[1].

وخوفًا من اللَّحنِ والخطأِ في حديث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **القائل**: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»[2].

---

(١) في السنن، أبواب العلم عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، باب: ما جاء في الحث على تبليغ السماع (٤/ ٣٢٥) رقم (٢٦٥٧).
قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»، وصحّحه الألباني.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب: ما يكره من النياحة على الميت (٢/ ٨٠) رقم (١٢٩١)، ومسلم في مقدمة صحيحه (١/ ١٠) رقم (٣).
وهو حديثٌ متواترٌ.

قال الأصمعي: «إنَّ أخوفَ ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحوَ، أن يدخل في جملة قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ»؛ لأنه لم يكن يلحن، فمَهْمَا رويتَ عنه ولحنتَ فيه، فقد كذبتَ عليه»(١).

وقال شعبة بن الحجاج: «من طلب الحديثَ ولم يُبصرِ العربيةَ فمثلُه مثلُ رجلٍ عليه بُرنسٌ ليس له رأسٌ!»(٢).

وقال حماد بن سلمة: «مثلُ الذي يطلب الحديثَ ولا يعرف النحوَ، مثلُ الحمار عليه مِخلاةٌ لا شعيرَ فيها!»(٣).

وعنه أنه قال لإنسانٍ: «إنْ لحنتَ في حديثي فقد كذبتَ عليَّ؛ فإني لا ألحنُ»(٤).

---

(١) الإلماع للقاضي عياض اليحصبي (ص: ١٨٤).
(٢) علوم الحديث لابن الصلاح (ص: ٢١٨).
(٣) المصدر نفسه (ص: ٢١٨).
(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/ ٣٠).

وقال أحمد بن سلمة: «كان حماد بن سلمة يمرُّ بالحسن البصري في المسجد الجامع، فيدعه، ويذهب إلى أصحاب العربية يتعلّم منهم»[(١)].

وقال ابن الصلاح: «حقٌّ على طالب الحديث أن يتعلَّم من النحو واللغة ما يتخلَّص به من شَيْن اللحن والتحريف، ومعرَّتهما»[(٢)].

وذلك لأن هذه الأحاديث جاءت عن الأصل مُعْرَبةً، كما قال النضر بن شُميل رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(٣)].

❀❀❀

مِنْ أجلِ هذا كان المحدِّثون يَحرصون على الرجوع إلى أهل العربية، ويَعرضون عليهم حديثَهم؛ حتى لا يقعوا في مَعَرَّةِ اللَّحن والخطأ.

---

(١) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي (ص: ٥١).

(٢) علوم الحديث (ص: ٢١٧).

(٣) المصدر نفسه (ص: ٢١٧).



فهذا عبد الله بن المبارك يقول: «إذا سمعتُم مني الحديثَ، فاعرضوه على أصحاب العربية، ثم أَحْكِموه»[(١)].

وقال سهل بن محمد: «كان عفَّان بن مسلم يجيء إلى الأخفش وإلى أصحاب النحو فيَعرض عليهم الحديثَ يُعربُه، فقال له الأخفش: عليك بهذا - يعنيني - وكان بعدَ ذلك يجيءُ إليَّ حتى عرض عليَّ حديثًا كبيرًا»[(٢)].

وقال الوليد بن مسلم: «كان الأوزاعي يُعطي كتبَه إذا كان فيها لحنٌ لمن يُصلحُها»[(٣)].

وقال محمد بن إسحاق الثقفي: «سمعت إسحاق بن إبراهيم يعني ابن راهويه، غيرَ مرةٍ يقول إذا شكَّ في الكلمة: ههنا فلانٌ؟ كيف هذه الكلمة؟»[(٤)].

---

(١) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية للخطيب البغدادي (١/ ٥١٨).

(٢) المصدر نفسه (١/ ٥١٧).

(٣) المصدر نفسه (١/ ٥١٧).

(٤) المصدر نفسه (١/ ٥١٨).

وقال سفيان: «كان سعيد - يعني ابن شيبان - عالمًا بالعربية، سمعني وأنا أقولُ: تَعْلَقُ من ثمر الجنةِ، فقال: تَعْلُقُ، فقلتُ: تَعْلُقُ»(١).

وقال الأصمعي: «كنتُ في مجلس شعبة، فقال: (فيسمعونَ جَرْشَ طيرِ الجنةِ) فقلتُ: (جَرْسَ)! فنظرَ إليَّ فقال: خُذوها عنه؛ فإنه أعلمُ بهذا منَّا»(٢).

---

(١) المصدر نفسه (١/ ٥١٨).

(٢) مجمل اللغة للرازي (ص/ ١٨٣)، وتصحيفات المحدِّثين للعسكري (١/ ٣٣)، والكفاية للخطيب (١/ ٥١٨).

قال العسكري: «يُقال: سمعتُ جَرْسَ الطير إذا سمعتَ صوتَ منقاره على شيءٍ يأكله. وسُمّيتْ النحلُ جَوارس من هذا؛ لأنها تجرس الشجرَ، أي تأكل منه. والجَرْسُ الصوتُ الخفيُّ. واشتقاقُ الجَرْس من الصوت والحسِّ، يقال: ما سمعتُ منه حِسًّا ولا جَرْسًا، اذا أتبعوا اللفظَ اللفظَ كسروا الجيم، وإذا أفردوا فتحوا الجيمَ. وكان شعبةُ متواضعًا في العلم معظِّمًا لأهله».

وقـال أيضًا: «حدَّث يومًا شـعبةُ بحديـثٍ، فقال فيه: (فـذَوى المسـواكُ)، فقـال لـه رجـلٌ حضـره: إنمـا هو فذَوِيَ، فنظر إليَّ شـعبةُ، فقلـتُ له: القولُ ما قلتَ، فزجرَ القائلَ»(١).

ولذا قال عن نفسه: «قال لي شعبةُ: لو أتفرَّغُ لجئتُكَ»(٢).

وقـال اليَسَـعُ بنُ حزم عن شـيخِهِ عبد الله بـن أحمد بن عمر القيسـي، قاضي مالَقة (ت ٥٤٢ هـ): «طودٌ علا أظهرَهُ بُسُوقُه، وعِلْقُ فَضْلٍ نفقتْ أبدًا سُوقُه. فلا تُعجِزُه الـمَحاضِر، ولا يَقطعُـه الـمُحاضِـر. فمـن ذا الذي يجاريـهِ في الحديث والسُّنن، ومعرفة الصحيح والحسن؟ كنّا نقرأ عليه «صحيحَ مسلمٍ»، فيُصلحُه من لفْظِه، ونجد الحقَّ موافقَ حِفْظِه. **وإذا**

---

(١) تصحيفـات المحدِّثيـن للعسـكري (١/ ٣٤)، وتاريـخ بغـداد للخطيب البغدادي (١٢/ ١٥٧).

(٢) تصحيفـات المحدِّثيـن للعسـكري (١/ ٣٣)، وتاريـخ بغـداد للخطيب البغدادي (١٢/ ١٥٧).

وقعَ غريبُ ذكرَ اختلافَ المحدّثين فيها مع اللُّغَويّين»[1].

فهذا غيضٌ من فيضٍ من الصِّلاتِ العلمية التي كانت تربط المحدِّثين باللغويِّين.

❋❋❋

ورُغْمَ هذه الصِّلات والعلائق فقد وقع الخلافُ بين المحدِّثين واللُّغويِّين في ثلاثةِ أشياء، في: **المُصطلحاتِ، والألفاظِ، والأسماءِ.**

أمَّا المُصطلحاتُ؛ فقد انحصر اختلافُهم فيها - تقريبًا - في المُصطلحات المتعلّقة بألقاب الحديث: كالصحيح، والحسن، والمتواتر، والمرسَل، والمعضَل ... إلخ، وهذا أمرٌ يَسهلُ الاهتداءُ إليه في مطالعِ أبوابِ كتب مصطلح الحديث، وفي جذورِ تلك المصطلحاتِ من معاجم اللغة.

---

(١) تاريخ الإسلام للذهبي (١١/ ٨٠٦).

وأمَّا النوعانِ الآخَرانِ: **(الألفاظ، والأسماء)** فهما اللَّذان يحتاجان إلى تتبُّعٍ وتقميشٍ كثيرٍ؛ وذلك لانتشارِهما في الكتب والمصادر، وعدمِ وجودهما في مواضعَ محدَّدةٍ كما هو معلومٌ.

وقد تناولتُ في كتابي هذا **الألفاظَ، والأسماءَ**(١) التي وقع فيها الخُلْفُ بينَ المحدِّثين واللغويِّين، أو بينَ بعضِ المحدِّثين وبعضِ اللغويِّين، سواءٌ أكانَ الخلافُ في الضبطِ، أم في الروايةِ، أم في الإعرابِ، أم في غيرِ ذلك، بعدَ تتبُّعها في كتب شروح الحديث، وكتب غريب الحديث، وكتب معاجم اللغة، وكتب الرجال بأنواعها، وكتب التاريخ بأنواعها، وكتب البلدان، وغيرِ ذلك.

«وقدْ أتيتُ عَددًا كَثيرَا وأرتَجي فيما بقيْ تَيسيرَا»

(١) سواءٌ أكانت أسماءً لأعلامٍ أم لمواضعَ أم لغيرِ ذلك.



لكنَّني لا أدّعي الإحاطةَ بتلكَ الخلافيّاتِ؛ فإنَّ ذلكَ شِبهُ متعذِّر، ولعلَّ مَنْ يأتي بعدي يَستدركُ ما يقفُ عليه من تلكَ الخلافيّات ممَّا فاتني ذِكرُها، وفوقَ كلِّ ذي علمٍ عليم(١).

❋❋❋

وقد اقتضت طبيعـةُ البحث أن يكونَ في مقدِّمةٍ وفصلينِ وخاتمةٍ:

المقدِّمـة: وفيها بيانُ أهمية الموضـوع، وخِطَّةُ البحث، ومنهجي فيه.

الفصلُ الأولُ: الخِلافِيَّـاتُ بين المحدِّثين واللغويِّين في الألفاظ.

الفصـلُ الثاني: الخِلافِيَّاتُ بيـن المحدِّثين واللغويِّين في الأسماء.

الخاتمة.

---

(١) انظر لزامًا بقيةَ الكلام على هذه النقطة في خاتمة الكتاب.

منهجي في إعداد البحث:

قمتُ بإعداد هذا البحث وفقَ المنهج التالي:

١ - رتبتُ الألفاظَ والأسماءَ على ترتيب حروف الهجاء: الأولَ فالثاني فالثالثَ ... دون النظر إلى جَذْرها اللغوي، كما لم أحتسب الألفَ واللامَ وحروفَ العطفِ أولَ الكلمة.

٢ - أبدأُ بذكر الخلاف في كل مسألةٍ، ثم أنقلُ أقوالَ أهل العلم من الطائفتين في كل مسألة، وإذا نَقَلَ بعضُ العلماء في كتابه كلامَ من سبقه من العلماء في مسألةٍ مّا ولم يُضِفْ جديدًا، فإنني أُحيل على كتابه بقولي في الحاشية: (انظر) دون تكرارٍ لكلامه؛ خشيةَ التطويل دونَ فائدة.

٣ - إذا تبيَّنَ لي من خلال الدراسة رُجحانُ أحد المذهبين ذكرتُ ذلك بعد قولي: (قلتُ) في الغالبِ، مع العناية بنقل أقوال العلماء في ترجيح أحد القولين إنْ وُجِدَتْ، وغالبًا ما

أكتفي بترجيحهم، أما إذا لم يتبيّن لي ترجيحُ أحد المذهبين فإني أكتفي بنقل الأقوال في المسألة.

٤ - ليس كلُّ المسائل التي اختلف فيها المحدِّثون واللغويُّون يكون فيها خطأٌ وصوابٌ، بل ربما كان كِلَا القولين صحيحًا، لكنْ قد يكون الأقوى والأرجحُ مع إحدى الطائفتين، **ولذا قال الخطَّابي**: «هذه أَلفاظٌ من الحديث يرويها أكثرُ الرُّواةِ والمحَدِّثينَ مَلْحونةً ومُحرَّفَةً، أَصلحناها لهم وأَخبرنا بصوابها، وفيها حروفٌ تحتملُ وجوهًا اخترنا منها أَبينَهَا وأَوْضَحَها»[(١)].

٥ - اعتبرتُ الإمامَ الخطَّابي (ت ٣٨٨ هـ) - وهو العالمُ المتفنِّنُ - مُمَثِّلًا للغويِّين في هذا البحث، في المسائل التي خالف فيها المحدِّثين؛ وذلك لأنه قد ألّف كتابًا مستقلًّا في بيان أغلاط المحدِّثين[(٢)]، كما أنه ألَّف في غريب الحديث

(١) إصلاح غلط المحدثين (ص: ١٩).

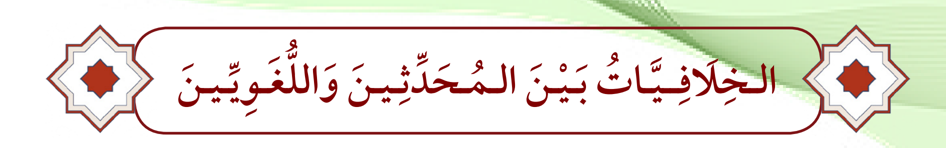
(٢) سمَّاه: «إصلاح غلط المحدِّثين» في جزءٍ لطيفٍ، وقد طُبع مرّاتٍ عدةً.=

كتابًا كبيرًا، ثم هو معدودٌ من جُملة اللغويِّين عند أهل اللغة والأدب(١).

٦ - خرّجتُ الأحاديثَ تخريجًا مختصرًا، مُكتفيًا بالعزو للصحيحين أو أحدهما، أو لأحد السنن الأربعة إن كانَ الحديثُ فيها؛ لأن التوسّعَ في تخريجها ودراسةَ أسانيدها والحكمَ عليها ليس مُرادًا لنا في هذا البحث، وإنما المرادُ دراسةُ الألفاظ والأسماء التي وقع فيها الاختلافُ

= كما ألَّف أبو أحمد العسكري (ت ٣٨٢ هـ) كتابًا سماهُ: «تَصحيفات المحدِّثين» ذكر فيه ما أخطأ فيه المحدِّثون حسبَ رأيه، معظمُه في تصحيفِ الأسماءِ وتصحيحِها.
وموضوعُ كتابيْهما أعمُّ من موضوعِ كتابي هذا كما لا يخفى، فلْيُتنبَّهْ.

(١) ولذا فقد ترجم له هؤلاء في مصنفاتهم، منهم: الثعالبي في يتيمة الدهر (٤/ ٣٣٤)، وياقوت الحموي في معجم الأدباء (ص: ٤٨٦، و ١٢٠٥)، والسيوطي في بغية الوعاة (١/ ٥٤٦)، والقفطي في إنباه الرواة (١/ ١٢٥)، وغيرُهم.



بين المحدِّثين واللغويِّين فحسب.

٧ - شرحتُ الكلماتِ والمصطلحاتِ الغريبةَ الواردةَ في البحث.

وقد استغرق هذا البحثُ الكثيرَ من الوقت والجهد؛ فما كانَ فيه من صِحةٍ وصوابٍ فمن اللهِ ربِّ العالمين، وما كان فيه من خطأٍ وخَطَلٍ فمني ومن القرين. راجيًا أن يسدَّ هذا البحثُ ثغرةً في المكتبة الإسلامية، فإني لا أعلم أحدًا ألّف في هذا الموضوع مِن قبلُ.

وقد سمَّيتُ هذا البحثَ: «الخِلَافِيَّات بَيْنَ المُحَدِّثين واللُّغَوِيِّينَ»[1].

(١) الخلافِيَّات: هي المسائلُ المستنبَطَةُ التي وقع فيها الخلافُ بين العلماء، ومعرفةُ مآخذِهم، ومَثارُ اختلافِهم. وانظر: تاريخ ابن خلدون (٢/ ٢٢٧).

وقد ألَّف طائفةٌ من العلماء كتبًا في الخلافيَّات، منهم:

- الإمامُ البيهقي، حيث ألَّف «**الخلافيَّات بين الشافعيّ وأبي حنيفة**»، ذكر فيه ما اختلف فيه أبو حنيفة والشافعيّ في الأحكام، ورتّبه على أبواب الفقه.

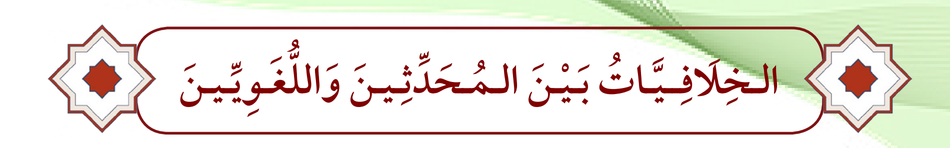
قال السبكي: «أما كتابُ «**الخلافيَّات**» فَلم يُسْبَقْ إِلى نوعه، ولم يُصنَّف مثلُه، وهو طريقةٌ مستقلَّةٌ حديثيَّةٌ، لا يَقدرُ عليها إلَّا مُبرزٌ في الفقه والحديث، قَيِّمٌ بالنصوص». طبقات الشافعية الكبرى (٤/ ٩).

والكتابُ منه نسخةٌ مخطوطةٌ في مكتبة السلطان أحمد الثالث بتركيا، وقد طُبع بعضُه.

- وأبو بكر محمدُ بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، فقد ألَّف «**الخلافيَّات**». تاريخ الإسلام للذهبي (٢٠/ ١٦٤).

- ويوسفُ بن عبد العزيز بن علي بن عبد الرحمن اللَّخْمي الميورقي، له: «**تعليقةٌ في الخلافيَّات**» معروفةٌ. التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار (٤/ ٢٠٣).

- وأحمدُ بن محمد بن أحمد بن جعفر الحنفي المشهور بالقُدوري، صاحبُ المختصر المشهور، له: «**التجريد في الخلافيّات**» أملاه في سنة خمس وأربعمائة، وأبان فيه عن حفظه لما عند الدارقطني من أحاديث الأحكام وعللها. النجوم الزاهرة لابن تغري بردي (٥/ ٢٥).



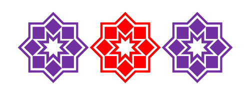
واللهُ الموفِّقُ والهادي سـواءَ السـبيل، وصلى الله على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلَّم.

وكَتَبَ

أحمدُ بنُ عليِّ بنِ أحمدَ القَرْني

طابة

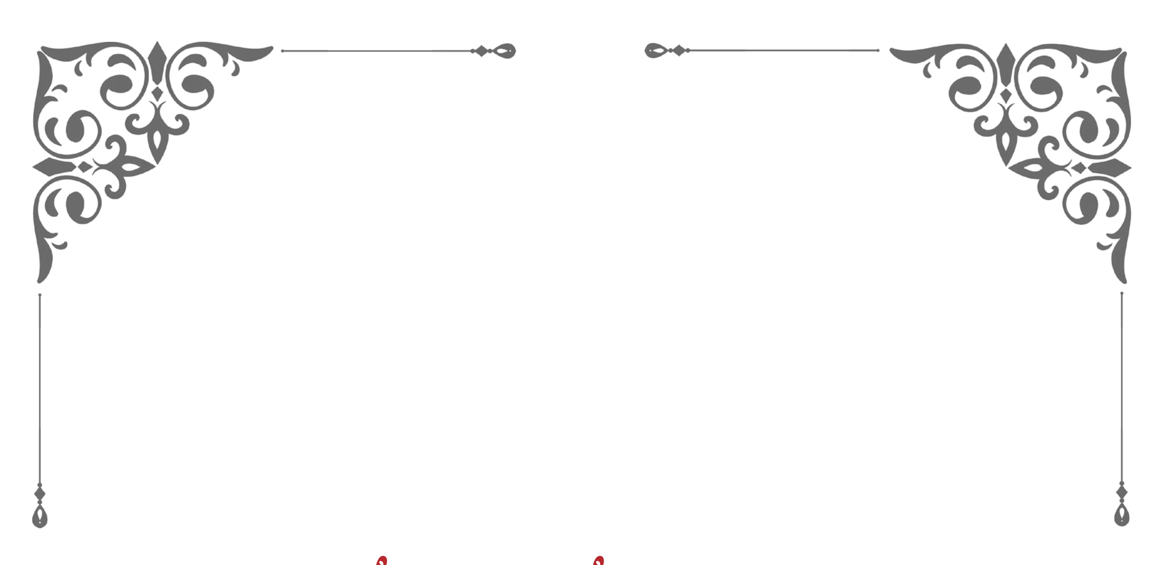
ربيع الأول ١٤٤٤هـ



- وابـنُ الجوزي لـه: «**الانتصَار فِـي الخلافيَّات**» مجلدان. سـير أعلام النبلاء للذهبي (٢١/ ٣٦٨).

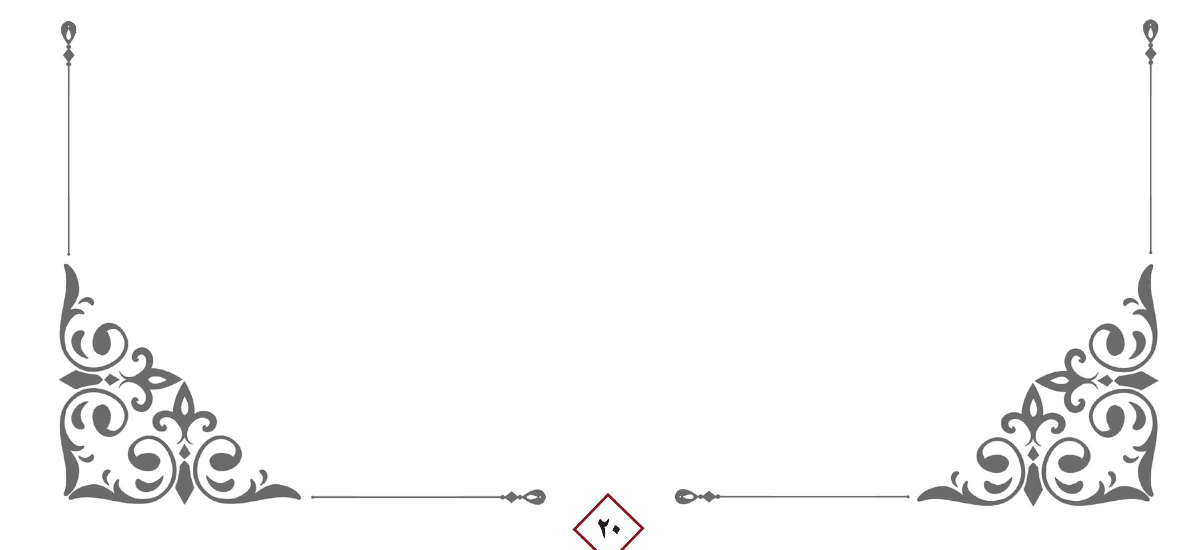
وغيرُهم.

- وجـاء في ترجمـة عتيق بن علي الصنهاجـي الحميدِي «أجاز له أبـو محمـد العثماني وأبو طاهر السـلفي وأبو الفضل مسـعود بن علـى البغدادي وغيرهم، وتفقـه في **الخلافيَّات** بالعراق وغيرها». التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار (٤/ ٢٦).



الفصلُ الأولُ

الخِلافِيّاتُ بين المحدِّثين واللّغويِّين في الألفاظِ



- آلله -

❋ اختلف المحدِّثون واللغويُّون في كلمة (آلله) الواردة في عدة أحاديث، منها ما أخرجه مسلم في صحيحه(١) بسنده عن عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت، **وفيه**: «مَا حَمَلَكَ عَلَى أَنِ اخْتَبَأْتَ مِنِّي؟ قَالَ: أَنَا وَاللهِ أُحَدِّثُكَ، ثُمَّ لَا أَكْذِبُكَ، خَشِيتُ وَاللهِ أَنْ أُحَدِّثَكَ فَأَكْذِبَكَ، وَأَنْ أَعِدَكَ فَأُخْلِفَكَ، وَكُنْتَ صَاحِبَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكُنْتُ وَاللهِ مُعْسِرًا، قَالَ: قُلْتُ: آللهِ؟ قَالَ: اللهِ، قُلْتُ: آللهِ؟ قَالَ: اللهِ، قُلْتُ: آللهِ؟ قَالَ: اللهِ، قَالَ: فَأَتَى بِصَحِيفَتِهِ فَمَحَاهَا بِيَدِهِ، فَقَالَ: إِنْ وَجَدْتَ قَضَاءً فَاقْضِنِي، وَإِلَّا أَنْتَ فِي حِلٍّ».

١ - فذهب المحدِّثون إلى جواز كسر الهاء وفتحها.

٢ - وذهب أكثرُ اللغويِّين إلى أنه لا يجوز فيها غيرُ الكسر.

---

(١) كتاب الزهد والرقائق، باب: حديث جابر الطويل وقصة أبي اليسر (٤/ ٢٣٠٢) رقم (٣٠٠٦).

قال ابنُ قُرقُول: «فقال: آللهِ؟ قال: آللهِ» بالكسر والفتح، وأكثرُ أهل العربية يُقبِّحون الفتحَ، أو يمنعونه، ولا يُجيزون إلَّا الكسرَ، سواءٌ ذُكر حرفُ القسم أو حُذف»(١).

وقال القاضي عياض: «قوله: (قلتُ: آللهِ؟ قال: اللهِ): كذا ضبطناه بالكسر هنا ممدودٌ وعلى القسم والتقرير عليه، ورُوِّيناه في غيره عن بعض شيوخنا بالفتح والكسر معًا، وأكثرُ أهل العربية لا يُجيزون فيه غيرَ الكسر.

وحكى أبو عبيدٍ عن الكسائي: كلُّ يمينٍ ليس فيها واوُ قسمٍ - يعني أو أخواتها - فهي نصبٌ، إلَّا في قولهم: (اللهِ لا آتيكَ)، فإنه خفضٌ. وذلك أن القسم فيه عندهم معنى الفعل، أي: أقسم وأحلف والله أو بالله، فإذا حذفوا حرفَه عمل الفعلُ عملَه»(٢).

---

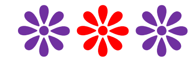
(١) مطالع الأنوار على صحاح الآثار (١/ ٤١٩).

(٢) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٨/ ٥٦٠).

وبنحوه في مشارق الأنوار على صحاح الآثار (٢/ ٣٥٣).

وقال النووي: «قوله: (قلت: آللهِ؟ قال: اللهِ) الأول بهمزةٍ ممدودةٍ على الاستفهام، والثاني بلا مدٍّ، والهاءُ فيهما مكسورةٌ، هذا هو المشهورُ. قال القاضي: رُوِّيناه بكسرها وفتحها معًا. قال: وأكثرُ أهل العربية لا يُجيزون غيرَ كسرها»(١).

قلتُ: الذي يظهر أن الأشهرَ والأكثرَ هو ما ذهب إليه أهلُ اللغة، والله أعلم(٢).



---

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٨/ ١٣٥).

(٢) **وانظر**: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٦/ ٧٢)،

- فأحبّه -

❋ اختلف المحدِّثون واللغويُّون في كلمة (فأحبّه) الواردة في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «قال رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا أَحَبَّ اللهُ عَبْدًا دَعَا جِبْرِيلَ فَقَالَ: إِنِّي قَدْ أَحْبَبْتُ فُلَانًا فَأَحِبَّهُ، قَالَ: فَيُحِبُّهُ جِبْرِيلُ، قَالَ: ثُمَّ يُنَادِي فِي السَّمَاءِ: إِنَّ اللهَ قَدْ أَحَبَّ فُلَانًا، فَأَحِبُّوهُ، قَالَ: فَيُحِبُّونَهُ، قَالَ: ثُمَّ يَضَعُ اللهُ لَهُ الْقَبُولَ فِي الْأَرْضِ، فَإِذَا أَبْغَضَ فَمِثْلُ ذَلِكَ» أخرجه البخاري ومسلم وأحمد واللفظُ له[(١)].

١ - فذهب المحدِّثون إلى أنها بفتح الباء (فأحبَّه).

٢ - وذهب اللغويُّون إلى أنها بضم الباء (فأحبُّه).

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب: المِقَة من الله تعالى، (٨/ ١٤) رقم (٦٠٤٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب: إذا أحب الله عبدًا صحيح مسلم (٤/ ٢٠٣٠) رقم (٢٦٣٧)، وأحمد في المسند (١٤/ ١٩٦) رقم (٨٥٠٠).

قال القاضي عياض: «قوله: (إني قد أحببتُ فلانًا فأحبَّه) كذا الرواية بفتح الباء، وكذا يقوله الرواةُ الأكثرون.

ومذهبُ سيبويه في مثل هذا من المضاعف إذا دخلت عليه الهاءُ أن تضم ما قبلها في الأمر، مراعاةً للواو التي بعد الهاء في الأصل؛ لأن الهاء خفيتْ، فكأنَّ ما قبلها وَلِيَ الواو بعدها التي توجبها الضمةُ، ولا يكون ما قبل الهاء إلا مضمومًا هذا في المذكَّر، وأما في المؤنَّث مثلُ (أَحبَّها) و (لم يردَّها) فلا يكون ما قبل الهاء إلا مفتوحًا، مراعاةً للألف»[(١)].

قلتُ: سيأتي مزيدُ بسطٍ وتحريرٍ في كلمة: (نردّه)، فراجعْه ثمّتَ غيرَ مأمور.

❊❊❊

(١) مشارق الأنوار على صحاح الآثار (٢/ ٣٦٤-٣٦٥).
وانظر (١/ ١٧٨) منه.

- أَسْمِخَتِهِمْ -

❋ اختلف المحدِّثون واللغويُّون في كلمة (أَسْمِخَتِهِمْ) الواردة في حديث أبي ذرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الطويل الذي أخرجه مسلمٌ في صحيحه[(١)] وفيه: «فَبَيْنَا أَهْلُ مَكَّةَ فِي لَيْلَةٍ قَمْرَاءَ إِضْحِيَانٍ، إِذْ ضُرِبَ عَلَى أَسْمِخَتِهِمْ، فَمَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ أَحَدٌ».

١ - فذهب بعضُ المحدِّثين إلى أنها بالسين (أَسْمِخَتِهِمْ).

٢ - وذهب أهلُ اللغة إلى أنها بالصاد (أَصْمِخَتِهِمْ).

قال ابنُ الجوزي: «قولُه: (ضُرِبَ عَلَى أَصْمِخَتِهِمْ) الأصمِخةُ جمعُ صِماخٍ: وهي خُرقُ الأذن الباطن الذي يُفضي إلى الرأس، ومنه يتأدَّى فهمُ المسموع إلى النفس، وهذا كنايةٌ عن النوم المفرط، لأن الضرب هاهنا: المنعُ من

---

(١) كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب: من فضائل أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٤/ ١٩٢٠) رقم (٢٤٧٣).

الاستماع، يقال: ضرب فلانٌ على يد فلانٍ: إذا منعه من التصرف في ماله. وقال الزجَّاجُ: يقال لهذا الخرق الصِّماخُ والسَّمُّ والمِسْمعُ.

قلت: وقد رواه بعضُ المحدِّثين بالسين، وهو غلطٌ، وجميعُ اللغويين ذكروه بالصاد»[1].

وقال القرطبي: «الأصمخةُ جمعُ صِماخٍ، وهو خُرقُ الأذن، وهو بالصاد، وقد أخطأ من قاله بالسين»[2].

وقال النووي: «قولُه: (عَلَى أَسْمَخَتِهِمْ) هكذا هو في جميع النسخ، وهو جمعُ سماخٍ، وهو الخرقُ الذي في الأذن يفضي إلى الرأس، يقال: صِمَاخٌ بالصاد، وسِمَاخٌ بالسين، والصادُ أفصحُ وأشهرُ»[3].

---

(١) كشف المشكل من حديث الصحيحين (١/ ٣٥٣).

(٢) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٦/ ٣٩٥).

(٣) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٦/ ٢٩).

قلتُ: السِّمَاخُ بالسين ليس غلطًا، ولم يُجمعْ أهلُ اللغةِ على أنه بالصاد كما زعم ابنُ الجوزي! بل (السِّمَاخُ) لغةٌ صحيحةٌ ذكرها كثيرٌ من أهل اللغة، منهم: الخليلُ بنُ أحمد(١)، والأزهري(٢)، والجوهري(٣)، وابنُ فارس(٤)، وابنُ سيده(٥)، والرازي(٦)، وابنُ منظور(٧)، والفيروزآبادي(٨)، والزبيدي(٩)،

---

(١) العين (٤/ ١٩٢) و (٤/ ٢٠٦) حيث قال: «الصّماخُ: خرقُ الأذنِ إلى الدماغِ، والسّماخُ: لغةٌ فيه. والصادُ تميميةٌ».

(٢) تهذيب اللغة (٧/ ٧٣) و (٧/ ٩٠).

(٣) الصحاح (١/ ٤٢٦).

(٤) مجمل اللغة (ص/ ٤٧٣).

(٥) المحكم والمحيط الأعظم (٥/ ٩٣).

(٦) مختار الصحاح (ص/ ١٧٩).

(٧) لسان العرب (٣/ ٢٦) و (٣/ ٣٤) و (٤/ ٤٦٦)

(٨) القاموس المحيط (ص/ ٢٥٣).

(٩) تاج العروس (٧/ ٢٧٣)

ونشوان الحميري[١]، والله أعلم[٢].



(١) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (٥/ ٣١٩٩).

(٢) **وانظر**: أدب الكاتب لابن قتيبة (ص/ ٣٨٧)، وإصلاح المنطق لابن السكّيت (ص/ ١٣٩)، وإكمال المعلم بفوائد مسلم (٧/ ٥٠٧)، ومشارق الأنوار على صحاح الآثار (٢/ ٤٦) كلاهما لعياض، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٣/ ٥٢)، وتحرير ألفاظ التنبيه للنووي (ص/ ٣٥)، وشرح سنن أبي داود لابن رسلان (٢/ ٥٩)، والديباج على صحيح مسلم بن الحجاج للسيوطي (٥/ ٤٤١)، ومجمع بحار الأنوار للفتني (٣/ ١١٤)، وعون المعبود للعظيم آبادي (١/ ١٤٧).

- أعلقتُ عليهِ -

❋ اختلف المحدِّثون واللغويُّون في عبارةِ (أعلقتُ عليهِ) الواردةِ في حديث أمِّ قيسٍ بنتِ محصنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «دَخَلْتُ بِابْنٍ لِي عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ، فَبَالَ عَلَيْهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَرَشَّهُ. قَالَتْ: وَدَخَلْتُ عَلَيْهِ بِابْنٍ لِي قَدْ أَعْلَقْتُ عَلَيْهِ[1] مِنَ الْعُذْرَةِ[2]، فَقَالَ: «عَلَامَ تَدْغَرْنَ أَوْلَادَكُنَّ بِهَذَا الْعِلَاقِ؟ عَلَيْكُنَّ بِهَذَا الْعُودِ الْهِنْدِيِّ؛ فَإِنَّ فِيهِ سَبْعَةَ أَشْفِيَةٍ، مِنْهَا ذَاتُ الْجَنْبِ، يُسْعَطُ مِنَ الْعُذْرَةِ، وَيُلَدُّ مِنْ ذَاتِ الْجَنْبِ» أخرجه مسلم في صحيحه[3].

---

(١) قال السيوطي: معناه عالجتُ وجعَ لَهاتِهِ بإصبعي. الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج (٥/ ٢٢٤).

(٢) العُذْرَة: وجعٌ في الحلق يهيج من الدم، يقال في علاجها: عذرته فهو معذور. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي (١٤/ ٢٠٠).

(٣) أخرجه مسلم في كتاب السلام، باب: التداوي بالعود الهندي وهو

هل هي أعلقتُ عليه، أو أعلقتُ عنه؟

١ - فذهب المحدِّثون إلى جوازِ الوجهينِ، وروَوْه بهما.

٢ - وذهب اللغويُّون إلى أنها (أعلقتُ عنه)، هذا هو المعروفُ عندهم.

الكُسْت (٤/ ١٧٣٤) رقم (٢٢١٤).

- وأخرجه البخاري أيضًا في كتاب الطب، باب: اللدود، (٧/ ١٢٧) رقم (٥٧١٣)، وفيه: «دَخَلْتُ بِابْنٍ لِي عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَقَدْ أَعْلَقْتُ عَلَيْهِ مِنَ الْعُذْرَةِ، فَقَالَ: «عَلَى مَا تَدْغَرْنَ أَوْلَادَكُنَّ بِهَذَا الْعِلَاقِ؟ عَلَيْكُنَّ بِهَذَا الْعُودِ الْهِنْدِيِّ؛ فَإِنَّ فِيهِ سَبْعَةَ أَشْفِيَةٍ، مِنْهَا ذَاتُ الْجَنْبِ: يُسْعَطُ مِنَ الْعُذْرَةِ، وَيُلَدُّ مِنْ ذَاتِ الْجَنْبِ».

فَسَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ: بَيَّنَ لَنَا اثْنَيْنِ وَلَمْ يُبَيِّنْ لَنَا خَمْسَةً. قُلْتُ لِسُفْيَانَ: فَإِنَّ مَعْمَرًا يَقُولُ: أَعْلَقْتُ عَلَيْهِ؟ قَالَ: لَمْ يَحْفَظْ، إِنَّمَا قَالَ: أَعْلَقْتُ عَنْهُ، حَفِظْتُهُ مِنْ فِي الزُّهْرِيِّ. وَوَصَفَ سُفْيَانُ الْغُلَامَ يُحَنَّكُ بِالإِصْبَعِ، وَأَدْخَلَ سُفْيَانُ فِي حَنَكِهِ، إِنَّمَا يَعْنِي رَفْعَ حَنَكِهِ بِإِصْبَعِهِ، وَلَمْ يَقُلْ: أَعْلِقُوا عَنْهُ شَيْئًا.

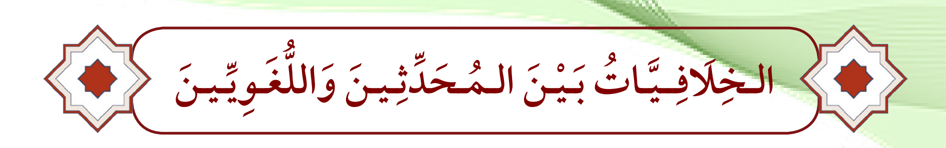
قال النووي: «أمَّا قولُها: (أعلقت عليه)، فهكذا هو في جميع نسخ صحيح مسلمٍ: (عليه)، ووقع في صحيح البخاري من رواية معمر وغيره: (عليه)، (فأعلقت عليه) كما هنا، ومن رواية سفيان بن عيينة: (فأعلقت عنه) بالنون. وهذا هو المعروفُ عند أهل اللغة، قال الخطَّابي: المحدِّثون يروونه (أعلقت عليه)، والصوابُ (عنه). وكذا قال غيرُه. وحكاهما بعضُهم لغتين: (أعلقت عنه) و (عليه)»(١).

وقال القاضي عياض: «اختُلف في كتاب البخاري في قوله: (أعلقت عليه)، وفي رواياتٍ: (عنه)، وكلاهما بمعنًى واحدٍ. تُقال على بمعنى عن، ومنه في حديث سعد «**حائط كذا وكذا صدقة عليها**» كذا عند القعنبي، وعند غيره «**صدقة عنها**»، وهما بمعنًى»(٢).

---

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٤/ ٤٢١).
وانظر كلام الخطَّابي في معالم السنن (٤/ ٢٢٥).

(٢) مشارق الأنوار على صحاح الآثار (٢/ ٨٥).



قلتُ: الذي يظهر لـي جوازُ الأمرينِ وأنهما لغتان، والله أعلم[1].



---

(١) **وانظر**: الصحاح للجوهري (٤/ ١٥٣٢)، وإكمال المعلم لعياض (٧/ ١٢٤)، وكشف المشكل من حديث الصحيحين (٤/ ٤٦٣)، وغريـب الحديث (٢/ ١٢٢) كلاهما لابـن الجوزي، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٣/ ٢٨٨)، وفتح الباري لابن حجـر (١٠/ ١٦٨)، وعمدة القاري للعيني (٢١/ ٢٤٩)، وفيض القديـر للمنـاوي (٤/ ٣٢٤)، والتيسـير بشـرح الجامـع الصغير للصنعـاني (٢/ ١٣٥)، وتـاج العـروس للزبيـدي (٢٦/ ٢٠١)، وعون المعبود للعظيم آبادي (١٠/ ٢٥٧).



- الأَلُّ -

❋ اختلف المحدِّثون واللغويُّون في كلمة (الإِلّ)[١] الواردة في حديث: «عَجِبَ رَبُّكُمْ مِنْ إِلِّكُمْ وَقُنُوطِكُمْ وَسُرْعَةِ إِجَابَتِهِ إِيَّاكُمْ»[٢].

---

(١) قال ابن الأثير: الإلُّ: شدة القُنوط، ويجوز أن يكون من رَفْع الصوت بالبكاء. يقال: أَلَّ يئِل ألاًّ ... والإلُّ بالكسر هو اللّه تعالى. وقيل: الإلّ هو الأصل الجيّد أي لم يجئ من الأصْل الذي جاء منه القرآن. وقيل: الإلّ النَّسَب والقرابة. انظر النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٦١) بتصرف.

(٢) لم أجد هذا الحديث مسنداً فيما اطلعت عليه من المصادر، وإنما يتوارده المصنفون في كتبهم دون إسنادٍ.

لكن ذكره أبو عبيد القاسم بن سلام - في غريب الحديث (٢/ ٢٦٩) - فقال: «يُروى هذا عن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون، عن محمد بن عمرو، يرفعه عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عجب ربكم من إلّكم - بكسر الألف - وقنوطكم وسرعة إجابته إياكم». =

١ - فذهب المحدِّثون إلى أنها بكسر الهمز (الإِلّ).

٢ - وذهب اللغويُّون إلى أنها بفتح الهمز (الأَلّ).

قال أبو عبيدٍ القاسم بن سلام: «في حديث النبي عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «عجب ربكم من إِلِّكُم - بكسر الألف - وقنوطِكُم وسرعةِ إجابتِه إياكم» ورواه بعضُ المحدِّثين: من أَزْلِكُم.

وأصلُ الأَزْل: الشدةُ، قال: وأُراه المحفوظُ، فكأنه أراد من شدة يأسكم وقنوطكم.

فإن كان المحفوظُ قولُه: (من إِلِّكُم) - بكسر الألف - فإني أحسبها: من أَلِّكُم بالفتح، وهو أشبهُ بالمصادر، يقال منه: أَلَّ يَؤُلُّ أَلَّا وأَلَلًا وأَلِيلًا، وهو أنْ يرفعَ الرجلُ صوتَه بالدعاء ويجأرَ فيه، قال الكُميتُ يمدح رجلًا:

= وقد قال عنه الحافظ الزيلعي في تخريج أحاديث الكشاف (٣/ ١٧٥): (غريب) يعني أنه لا أصل له، والله أعلم.

فأنتَ ما أنتَ في غبراءَ مظلمةٍ

إذا دعتْ أَلَلَيْهَا الكاعِبُ الفُضُل»[(١)]

وقد رجَّح ابنُ الجوزي الفتحَ، فقال في «غريب الحديث»[(٢)]: «في الحديث «عجب ربكم من إِلِّكُمْ»، المحدِّثون يقولونه بكسر الألف، والأجودُ فتحُها».

وقال الخطَّابي: إنه الصوابُ[(٣)].



(١) غريب الحديث (٢/ ٢٦٩).

(٢) غريب الحديث (١/ ٣٦).

(٣) إصلاح غلط المحدثين (ص٦٧).

وانظر: تهذيب اللغة للأزهري (٥/ ١٩٩)، وشرح السنة للبغوي (٧/ ٢٨٩)، النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٦١)، ولسان العرب لابن منظور (١١/ ٢٣)، وتاج العروس للزبيدي (٢٨/ ١٧).

- البراز -

❋ اختلف المحدِّثون واللغويُّون في ضبط كلمة (البراز) الواردة في أحاديث عدّة، منها: حديثُ جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**أَنَّ النَّبِيَّ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **كَانَ إِذَا أَرَادَ البرَازَ انْطَلَق، حَتَّى لَا يَرَاهُ أَحَدٌ**» أخرجه أبو داود(١).

١ - فذهب المحدِّثون إلى ضبط هذه الكلمة بكسر الباء (البِرَاز).

٢ - وذهب بعضُ أهل اللغة: إلى ضبطها بالفتح (البَرَاز).

قال الملَّا علي القاري: «قال الطِّيبي: البَرازُ بفتح الباء اسمٌ للفضاء الواسع كَنَّوا به عن حاجة الإنسان. يقالُ: تبرَّز إذا تغوَّط، وهما كنايتان حسَنتان يتعفَّفون عمَّا يَفحُشُ ذِكْرُه؛ صيانةً للألسنة عمَّا تُصان عنه الأبصارُ. وكسرُ الباء

(١) في السنن، كتاب الطهارة، باب: التخلي عند قضاء الحاجة (١/ ٣) رقم (٢)، والحديث صحّحه الألباني.

فيه غلطٌ؛ لأنَّ البِرازَ بالكسر مصدرُ بارز في الحربِ ا هـ.

وفي «النهاية»(١) لابن الأثير: «قال الخطَّابي: المحدِّثون يروونه بالكسر، وهو خطأٌ؛ لأنه بالكسر مصدرٌ من المبارزة في الحرب.

وقال الجوهريُّ(٢) بخلافِه، وهذا لفظُه: البِرازُ المبارزةُ في الحرب، والبِرازُ أيضًا كنايةٌ عن ثفل الغذاء، وهو الغائطُ. ثم قال: والبَرازُ بالفتحِ: الفضاءُ الواسعُ ا هـ.

والظاهرُ أنَّ المرادَ من قوله: (المحدِّثون) بعضُهم، وتخطئتُهم غيرُ صوابٍ؛ فإن روايتَهم أقوى من اللغويِّين عند انفرادهما، فكيف إذا توافقا؟ وقد قال صاحبُ

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ١١٨)، ثم قال بعد ذلك: «وقد تكرر المكسورُ في الحديث.

ومن المفتوحِ: حديثُ يعلى «أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رأى رجلًا يغتسل بالبَراز» يريد الموضعَ المنكشفَ بغير سترةٍ.

(٢) في الصحاح (٣/ ٨٦٤).

«القاموس»[1] أيضًا: البِرازُ ككتابٍ: الغائطُ. نعم المختارُ فتحُ الباءِ؛ لعدم اللَّبس. بخلاف الكسر؛ فإنه مشتركٌ بين المعنيين، والله أعلم»[2].



(١) القاموس المحيط (ص/ ٥٠٢).

(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٢/ ٢٦٩).



- البَرَدَة -

❋ اختلف المحدِّثون واللغويُّون في كلمة (البَرَدَة) الواردة في حديث: «أَصْلُ كُلِّ دَاءٍ البردة»(١).

---

(١) قال السخاوي في تخريج الحديث: «أبو نُعيم [١/ ٢٤٥] والمستغفري معًا في «الطب النبوي»، والدارقطني في «العلل» [١٢/ ٧٣]، كلُّهم من طريق تمّام بن نجيح، عن الحسن البصري، عن أنسٍ رفعه بهذا، وتمّامٌ ضعّفه الدارقطني وغيره، ووثّقه ابن معين وغيره.

ولأبي نعيمٍ أيضًا من حديث ابن المبارك، عن السائب بن عبد الله، عن علي بن زحر، عن ابن عباس مرفوعًا مثلُه.

ومن حديث عمرو بن الحارث، عن دراجٍ أبي السمح، عن أبي سعيدٍ رفعه: «أصل كل داء من البردة» ومفرداتُها ضعيفةٌ.

وقد قال الدارقطني عقب حديث أنس من «علله»: وقد رواه عباد بن منصور، عن الحسن من قوله، وهو أشبه بالصواب.

وجعله الزمخشري في «الفائق» [١/ ١٠٢] من كلام ابن مسعود».

المقاصد الحسنة (ص/ ٦١-٦٢).

وقال الزيلعي: «رواهُ ابن عدي في «كامله» من ثلاثِ طرقٍ:

أَحدهَا: حدثنا عبد الرحمن بن القاسم الكوفي، ثنا يونس بن عبد الأعلى، ثنا ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن درّاج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «أصل كل داء البردة» انتهى.

ثم قال: هذا باطلٌ بهذا الإسناد، وأخطأ عبد الرحمن على يونس. انتهى.

الثاني: ثنا أبو يعلى، ثنا الحكم بن موسى، ثنا مسلمة بن علي الخشني، عن ابن جريج، عن رجل، عن ابن عباس، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «أصلُ كلِّ داءٍ البردُ» انتهى. وأعلَّه بمسلمة. وضعّفه عن البخاري والنسائي وابن معين، ووافقهم.

الثالث: عن محمد بن جابر، عن تمَّام بن نجيح، عن الحسن، عن أنس، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أصلُ كلِّ داءٍ البردُ» انتهى. وضعَّف تمَّاما عن البخاري، ووثَّقه عن ابن معين، قال: وبالجملة فهو حديثٌ منكرٌ.

ثم رواه عن عباد بن منصور، عن الحسن قولَه، قال: وهو أشبه بالصواب، انتهى.

ورواه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» [٢/ ١٧٨] من طريق الدارقطني، عن ابن حبان بسنده، عن محمد بن جابر، عن تمام بن نجيح به، ثم قال: هكذا رواه «البرد» وقد رواه غيره «البردة» بالهاء وهي التُّخْمَة، حكى الأعمش أنه قال: سألت أعرابيًّا عن البردة، فقال: التخمة. قال ابن قتيبة: ولست أحفظ هذا عن علمائنا، فإن كان صحيحًا فالمعنى حسنٌ، انتهى كلامه.

وقال الدارقطني في «علله» [١٢/ ٧٣]: هذا الحديث رواه أبو نعيم الحلبي، عن محمد بن جابر الحلبي، عن تمَّام، عن الحسن، عن أنس، ومحمدُ بنُ جابرٍ وتمَّامٌ ضعيفان.

وروي عن عباد بن منصور، عن الحسن قولَه، وهو أشبه بالصواب، انتهى.

ورواه ابن حبان في كتاب «الضعفاء» [١/ ٢٠٤] عن تمام بن نجيح، وأعلَّه بتمَّام، وقال: إنه منكر الحديث جدًّا يروي عن الثقات أشياءَ موضوعةً كأنه المتعمد لها، انتهى». تخريج أحاديث الكشاف (١/ ٤٦١).

وقال الألباني: «ضعيفٌ جدًّا». سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٥/ ٤٠٩)، وضعيف الجامع الصغير وزيادته (ص/ ١٢٧).

١ - فذهب المحدِّثون إلى أنها بإسكان الراء (البَرْدَة).

٢ - وذهب اللغويُّون إلى أنها بفتح الراء (البَرَدَة).

قال السخاوي: «قال الدارقطني في كتاب «التصحيف»: قال أهل اللغة: رواه المحدِّثون بإسكان الراء، والصوابُ: البَرَدَة - يعني بالفتح - وهي التُّخْمَة؛ لأنها تُبرِّد حرارة الشهوة. أو لأنها ثقيلةٌ على المعدة بطيئةُ الذَّهاب، من برد إذا ثبت وسكن.

وقد أورد أبو نُعيم مضمومًا لهذه الأحاديث، حديثُ الحارث بن فضيل، عن زياد بن مينا، عن أبي هريرة رفعه: «اسْتَدْفِئُوا مِنَ الحَرِّ وَالبَرْدِ»، وكذا أورد المستغفري - مع ما عنده منها - حديثَ إسحاق بن نجيح، عن أبان، عن أنس رفعه: «إنَّ المَلَائِكَةَ لَتَفْرَحُ بِارْتِفَاعِ البَرْدِ عَنْ أُمَّتِي، أَصْلُ كُلِّ دَاءٍ البَرْدُ»، وهما ضعيفان. وذلك منهما شاهدٌ لما حُكي عن

اللغويين في كون المحدِّثين رووه بالسكون»[١].

وقال الخطَّابي: «في حديثِ عبد الله بن مسعود: «أَصْلُ كُلِّ داءٍ البَرَدَةُ». البَرَدَةُ، مفتوحة الراء: التُّخمةُ. وأصحابُ الحديثِ يقولون: البَرْدُ، وهو غَلَطٌ»[٢].

وقال أبو أحمد العسكري بعد أن ذكر حديثَ «أَصْلُ كُلِّ دَاءٍ البَرْدُ»: «هكذا رووهُ، وإنما هو «أَصْلُ كُلِّ دَاءٍ البَرَدَةُ»، والبَرَدَةُ التُّخْمَةُ.

وهكذا سمعتُه من أبي بكر بن دريدٍ وغيره. وليس لقوله: «أَصْلُ كل دَاء البَرْدُ» معنًى. والبَرَدَةُ بردٌ يجده الرجلُ

---

(١) المقاصد الحسنة (١/ ١١٩).

وانظر: الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة للسيوطي (ص: ٥٠)، وكشف الخفاء للعجلوني (١/ ١٤٩).

(٢) إصلاح غلط المحدثين (ص/ ٧٠).

وانظر: غريب الحديث له أيضًا (٣/ ٢٦٣)، وغريب الحديث لابن الجوزي (١/ ٦٣).

في جوفه أو في بعض أعضائه، والبَرْدُ بردُ الهواء»[(١)].

❋❋❋

---

(١) أخبار المصحِّفين (ص/ ٦٣).

وانظر أيضًا: تذكرة الحفاظ (ص/ ٥٨) وذخيرة الحفاظ (١/ ٤١٠) كلاهما لابن القيسراني، وتصحيفات المحدِّثين لأبي أحمد العسكري (١/ ١٥٥- ١٥٦)، والمحكم والمحيط الأعظم (٩/ ٣٢٠)، والمخصص (١/ ٤٨٠) كلاهما لابن سيده، والتذكرة في الأحاديث المشتهرة للزركشي (ص/ ١٤٧)، والفتح الكبير للسيوطي (١/ ١٨٠)، وكنز العمال للمتقي الهندي (١٠/ ٤) و (١٠/ ٣٨)، وأسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب لمحمد الحوت (ص/ ٥٦)، ولسان العرب لابن منظور (٣/ ٨٣)، والمصباح المنير للفيومي (٢/ ٦٥٢)، وتاج العروس للزبيدي (٧/ ٤١٤).

- تعس -

❊ اختلف المحدِّثون واللغويُّون في كلمة (تعس) الواردة في عدة أحاديث، منها:

ما أخرجه أبو داود في سننه[1] عن أبي المَليح، عن رجلٍ، **قال:** كُنْتُ رَدِيفَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَعَثَرَتْ دَابَّةٌ، فَقُلْتُ: تَعِسَ الشَّيْطَانُ، فَقَالَ: «**لَا تَقُلْ تَعِسَ الشَّيْطَانُ؛ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ ذَلِكَ تَعَاظَمَ حَتَّى يَكُونَ مِثْلَ الْبَيْتِ، وَيَقُولُ: بِقُوَّتِي، وَلَكِنْ قُلْ: بِسْمِ اللهِ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ ذَلِكَ تَصَاغَرَ حَتَّى يَكُونَ مِثْلَ الذُّبَابِ**».

١ - فذهب المحدِّثون إلى أنها بكسر العين (تَعِسَ).

٢ - وذهب اللغويُّون إلى أنها بفتح العين (تَعَسَ).

---

(١) كتاب الأدب، باب: لا يقال: خبثت نفسي (٤/ ٢٩٦) رقم (٤٩٨٢). والحديث صحَّحه الألباني.

قـال العيني: «بكسـر العين وفتحها، لغتان مشـهورتان، ومعناه: عثـر، وقيل: هلك، وقيل: لزمه الشـرُّ، وقيل: بَعُدَ، وقيل: سـقط لوجهه، وقيل: التَّعْسُ أن لَّا ينتعش مِن عَثرته، وقيل: تعس تعسًا، وأتعسه اللهُ.

وقال ابنُ التين: المحدِّثون يقرؤونه بكسـر العين، وهو عند أهل اللغة بفتحها»(١).

وقال النـووي: «أمَّا تعس فبفتح العين وكسـرها، لغتان مشـهورتان. واقتصر الجوهريُّ على الفتح، والقاضي على الكسر، ورجَّح بعضُهم الكسرَ وبعضُهم الفتحَ»(٢).

أمـا أهلُ اللغة **فقال الزمخشـري:** « تَعَسَ فـلانٌ بالفتحِ، والكسرُ غيرُ فصيحٍ»(٣).

---

(١) عمدة القاري (٢٠/ ٣٠٦).

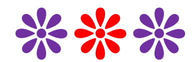
(٢) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٧/ ١٠٧).

(٣) أساس البلاغة (١/ ٩٤).

ولم يذكر الجوهريُّ غيرَ الفتح[(١)].

وقال الفيروزآبادي: «التَّعْسُ: الهَلاكُ والعِثَارُ والسُّقوطُ والشَّرُّ والبُعْدُ والانْحِطَاطُ، والفِعْلُ كمنَعَ وسَمِعَ. أو إذا خاطَبْتَ قُلْتَ: تَعَسْتَ كمنَع. وإذا حَكَيْتَ قُلْتَ: تَعِسَ كسمِعَ»[(٢)].

قلتُ: بناءً على ما تقدمَ فإنه يجوزُ الوجهان؛ لأنهما لغتان مشهورتان، والله أعلم.



(١) في الصحاح (٣/ ٩١٠).

(٢) القاموس المحيط (١/ ٦٨٨).

- تليت -

❊ اختلف المحدِّثون واللغويُّون في كلمة (تَلَيْتَ) الواردة في الحديث الذي أخرجه البخاري في صحيحه[(١)] عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وفيه: «وَأَمَّا الكَافِرُ - أَوَ المُنَافِقُ - فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي، كُنْتُ أَقُولُ مَا يَقُولُ النَّاسُ، فَيُقَالُ: لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ، ثُمَّ يُضْرَبُ بِمِطْرَقَةٍ مِنْ حَدِيدٍ ضَرْبَةً بَيْنَ أُذُنَيْهِ، فَيَصِيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا مَنْ يَلِيهِ إِلَّا الثَّقَلَيْنِ».

١ - فذهب المحدِّثون إلى أنها (تَلَيْتَ).

٢ - وذهب الخطَّابي إلى تخطئتهم في ذلك، وأنها (أَتْلَيْتَ) أو (اِئْتَلَيْتَ)[(٢)].

---

(١) كتاب الجنائز، باب: الميت يسمع خفق النعال (٢/ ٩٠) رقم (١٣٣٨).

(٢) وزاد أبو بكر الأنباري:

٣ - لا دَرَيْتَ ولا تَلَوْتَ، على معنى: لا أحسنت أن تتبع. فيكون من قولهم: تلوت الرجل: إذا تَبِعته.

قال الخطَّابي: «هكذا يقول المحدِّثون، وهو غلطٌ، وقد ذكره القُتيبي في كتاب «غريب الحديث»[(١)]، وقال: فيه قولان، بلغني عن يونس البصري أنه قال: هو (لا دَرَيْتَ ولا أَتْلَيْت) ساكنة التاء، يدعو عليه بأن لا تُتلى إبلُه، أي

---

٤ - وحكى أبو العباس أحمد بن يحيى: **لا دريتَ ولا تليتَ**.

وقال: الأصل فيه: لا دريت ولا تلوت، فردوه إلى الياء، فقالوا: تليت، ليزدوج الكلام؛ فيكون: تليت، على مثال: دريت؛ كما قالوا: إنه ليأتينا بالغدايا والعشايا، فجمعوا الغداة: غدايا، ليزدوج مع العشايا؛ كما قال الشاعر:

هَتّاكُ أَخْبيةٍ ولَّاجُ أَبْوِبَةٍ يَخلطُ بالجدِّ منهُ البِرَّ واللِّينَا

فجمعُ الباب: أبوبةٌ، ليزدوج مع الأخبية.

٥ - وحكى أبو عبيدٍ: **لا دَرَيْت ولا أَلَيْت**، ولم يفسِّرْه.

والأصلُ فيه عندي: ولا أَلَوْت أي ولا قَصَّرت. وعلى مذهب الأصمعي: ولا استطعت، فردّه إلى الياء ليزدوج مع دَرَيْت، على ما مضى من التفسير.

انظر: الزاهر في معاني كلمات الناس (١/ ١٦٨).

(١) (١/ ١٠٦).



يكون لها أولادٌ تتلوها، أي تتبعها، يقال للناقة: قد أُتْلِيَت فهي مُتْلِية، وتلاها ولدُها إذا تبعها، قال: وقال غيرُه: هو (لا دَرَيْت ولا اِيْتَلَيْت)، تقديرُ اِفْتَعَلْت، من قولك: ما أَلَوْتُ هذا ولا أستطيعُه، كأنه يقولُ: لا دَرَيْتَ ولا استطعتَ»[1].

وقال ابنُ الجوزي بعد نقلِ كلامِ ابن قتيبةَ السابق: «وهذا أشبه بالمعنى، ولفظُه أشبهُ باللفظ في الحديث، ألا ترى أنك إذا خفَّفتَ الهمزةَ وأدرجتَ الكلامَ وافقتِ اللفظةُ لفظةَ المحدِّث. وقد قال ابنُ السكِّيت: بعضُهم يقول: ولا تَلَيْتَ، تزويجًا للكلام»[2].

---

(١) معالم السنن (٤/ ٣٣٣).

(٢) كشف المشكل من حديث الصحيحين (٣/ ٢٤٣).

وانظر: إصلاح المنطق لابن السكيت (ص: ٣٢١)، وتهذيب اللغة للأزهري (١٤/ ٢٢٨)، وغريب الحديث للخطابي (٢/ ٤٧٩)، والغريبين في القرآن والحديث للهروي (١/ ٩٧)، والصحاح للجوهري (٦/ ٢٢٩٠)، والتوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقّن (١٠/ ٣٧)، وفتح الباري لابن حجر (٣/ ٢٣٩)، =

- حرمه -

❊ اختلف اللغويُّون وبعضُ المحدِّثين في كلمة (لِحرْمِهِ) الواردة في حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: **قالت**: «**طَيَّبْتُ رَسُولَ اللهِ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **لِحرْمِهِ حِينَ أَحْرَمَ، وَلِحِلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالبَيْتِ**» أخرجه مسلمٌ بهذا اللفظ(١).

١ - فذهب اللغويُّون إلى ضمِّ الحاء فيها (حُرْمِهِ).

٢ - وذهب طائفةٌ من المحدِّثين إلى كسر الحاء فيها (حِرْمِه).

وذهبتْ طائفةٌ أخرى من المحدِّثين إلى موافقة اللغويِّين فيما ذهبوا إليه.

= وعمدة القاري للعيني (٨/ ١٤٤)، وعقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد للسيوطي (١/ ٢٠١)، وكوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري للشنقيطي (٣/ ٣٠٠)،

(١) الصحيح، كتاب الحج، باب: الطيب للمحرم عند الإحرام (٢/ ٨٤٦) رقم (١١٨٩).

قال القاضي عياض: «في الحديث الآخر: «طَيَّبْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِحرمِهِ ولِحِلِّه» كذا رُوِّيناه بالوجهين هنا: ضم الحاء وكسرها في كتاب مسلم عن شيوخنا، والضمُّ أكثر لهم في الرواية، وكذا ضبطناه على شيخنا أبي الحسن في كتاب الهروي بالضم، وكذا أتقنه الخطَّابي وخطَّأ أصحابَ الحديث في كسرها، وفسَّروه بإحرامه، وقيَّدناه عليه في كتاب ثابتٍ(١) بالكسر، وقال: أصحابُ الحديث يقولونه بالضم، وصوابه بالكسر، كما يُقال: (لِحِلِّهِ)، وفي قراءة عبد الله بن

---

(١) لعله يريدُ ثابت بن أبي ثابت الكوفي، ورّاق أبي عبيد، المتوفَّى على التقريب سنة (٢٥٠ هـ)، صاحب كتاب «غريب الحديث» وغيره من كتب اللغة.

أو يريدُ ثابت السرقسطي، في كتاب «الدلائل في غريب الحديث» لولده قاسم بن ثابت السرقسطي (ت ٣٠٢ هـ)، فإنَّ قاسمًا قد تُوفيَ قبلَ إكماله، فأكمله أبوه ثابتٌ، لكنْ لم أجد هذه الكلمة فيما طُبع منه. والأقربُ الأولُ.

وانظر: معجم المعاجم لأحمد الشرقاوي (ص: ٢٦).

عباسٍ: ﴿وَحِرْمٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ بالكسر[(١)]، والحرامُ وحرامٌ بمعنًى. وفي إثم الغادر: «فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللهِ»، كذا لهم، أي بتحريمه، وقيل: الحُرمةُ الحقُّ، أي: بالحق المانع من تحليله. وعند الأصيلي «يُحَرِّمُهُ اللهُ»، والأولُ أوجهُ»[(٢)].

وقال النووي: «ضبطوا (لِحُرْمِهِ) بضمِّ الحاء وكسرها، والضمُّ أكثر، ولم يذكر الهروي وآخرون غيرَه، وأنكر ثابتٌ الضمَّ على المحدِّثين، وقال: الصوابُ الكسرُ»[(٣)].

---

(١) وهي قراءةُ حمزة والكسائي وشعبة.

انظر: سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي لابن القاصح (ص: ٢٩٤)، وشرح طيبة النشر للنويري (٢/ ٤٥٩)، والوافي في شرح الشاطبية للقاضي (ص: ٣٢٣).

(٢) مشارق الأنوار على صحاح الآثار (١/ ١٨٨).

(٣) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٨/ ٩٨).

وانظر حاشية السيوطي على سنن النسائي (٥/ ١٣٧).

قلتُ: أمَّا ما نقله القاضي عياض عن الخطَّابي، فقد قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «إصلاح غلط المحدثين»[(١)]: «قولُ عائِشة، رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: «طَيَّبْتُ رسولَ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، **لِحُرْمِهِ حينَ أَحْرَمَ**»: مضمومةُ الحاء، والحُرْمُ: الإحرامُ. فأَمَّا الحِرْمُ بكسر الحاء، فهو بمعنى الحَرامِ. يُقالُ: حِرْمٌ وحَرامٌ، كما قِيلَ: حِلٌّ وحَلالٌ».

ومما يؤيد ما ذهب إليه ثابتٌ ما قاله الأزهريُّ: «يُقَالُ: رجلٌ حِلٌّ وحَلالٌ، ورجلٌ حِرْم وحَرَامٌ أَي مُحْرِمٌ»[(٢)].

فالذي يظهر أن الكلمة قد ضبطها المحدِّثون بالوجهين، والله أعلم.

❋❋❋

(١) (ص: ٤٩).

(٢) تهذيب اللغة (٣/ ٢٨٠).

- الحيضة -

❊ اختلف المحدِّثون واللغويُّون في كلمة (**الحيضة**) الواردة في مثل حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الذي أخرجه البخاري في صحيحه[1] قالت: قال النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِذَا أَقْبَلَتِ الحَيْضَةُ، فَدَعِي الصَّلاَةَ، وَإِذَا أَدْبَرَتْ، فَاغْسِلِي عَنْكِ الدَّمَ وَصَلِّي**».

١ - فذهب المحدِّثون إلى أنها بفتح الحاء (الحَيْضَة).

٢ - وذهب الخطَّابي إلى تخطئتهم في ذلك وأنها (الحِيْضَة) بكسر الحاء.

قال النووي: «قال أهلُ اللغة: ويقال: نساءٌ حُيَّضٌ وحَوائِضُ، والحَيْضَة بفتح الحاء المرَّة الواحدة من الحيض، والحِيْضَة بكسر الحاء اسم للحالة والهيئة. وفي الحديث:

---

(١) كتاب الحيض، باب: إذا رأتِ المُستحاضةُ الطهرَ (١/ ٧٣) رقم (٣٣١).

«خُذِي ثِيَابَ حِيضَتِك» هذا بالكسر، وفي الحديث الآخر: «إِذَا أَقْبَلَتِ الحيْضَةُ»، قال الخطَّابي: المحدِّثون يقولونها بالفتح وهو خطأٌ، والصوابُ الكسرُ؛ لأن المرادَ الحالةُ»[(١)].

وردّ القاضي عياضٌ وغيرُه قولَ الخطَّابي، وقالوا: الأظهرُ الفتحُ؛ لأن المرادَ إذا أقبل الحيضُ»[(٢)].

وقال العيني: «قولُه: (ثِيَاب حِيضتي) بكسر الحاء، وهي حالُ الحيض، هذا هو الصحيح المشهور.

وقال الكرماني: وقيل: يحتملُ فتحَ الحاء هنا أيضًا؛ فإن الحَيضة بالفتح هي الحيضُ.

---

(١) نصُّ كلام الخطَّابي: «قولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «ليسَتْ حِيضَتُكِ في يَدِكِ». فإنَّهم قد يفتحون الحاءَ منه وليسَ بالجَيِّد. والصوابُ: حِيضتك، مكسورةُ الحاءِ. والحِيضَةُ: الاسمُ أو الحالُ، يريد: ليستْ نجاسةُ المحيضِ وأَذاهُ في يدِكِ. فأمَّا الحَيْضَةُ: فالمرَّةُ الواحِدةُ من الحَيْضِ أو الدُّفعةُ من الدَّمِ». إصلاح غلط المحدثين (ص/ ٢١).

(٢) تهذيب الأسماء واللغات (٣/ ٧٦).

قلتُ: لا يقال هنا بالاحتمال، فإن كلًّا منهما لغةٌ ثَبْتٌ عن العرب، وهي أن الحيضة: بالكسر الاسم من الحيض، والحالَ التي تلزمها الحائضُ من التجنب والتحيُّض، كالجِلسة والقِعدة من الجلوس والقعود. فأما الحَيضة بالفتح، فالمرَّة الواحدة من دفع الحيض أو ثوبه، وأنت تفرق بينهما بما تقتضيه قرينةُ الحال من مساق الحديث، وجاء في حديث عائشة، رضي الله تعالى عنها: «**ليتني كنتُ حيضةً مُلقاةً**»، هي بالكسر خرقةُ الحيض، وجزم الخطَّابي هنا برواية الكسر، ورجَّحها النووي، ورجَّح القرطبي رواية الفتح، لوروده في بعض طرقه بلفظ: «حيض» بغير تاء»[(١)].

قلتُ: ما ذكره العيني جيدٌ، فيُفرَّق بينهما بما تقتضيه

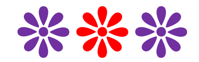
---

(١) عمدة القاري (٣/ ٢٦٤).

وانظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (١/ ٤٦٩)، والمصباح المنير للفيومي (١/ ١٥٩).

قرينةُ الحال من سياق الحديث، وإلَّا فكِلا الضبطين: الفتح والكسر ثابتٌ من حيثُ العربية، لورودهما عن العرب.

والله أعلم.



- الخبث -

❋ ذهب المحدِّثون إلى أن كلمة (الخبث) الواردة في حديث أنس بن مالكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ الخَلَاءَ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الخُبُثِ وَالخَبَائِثِ» متفقٌ عليه[1]، تُضبط بضم الخاء وإسكان الباء (الخُبْث).

وخطَّأهم أبو سليمان الخطَّابي في هذا، زاعمًا أنها بضم الخاء والباء (الخُبُث).

فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «أصحابُ الحديث يروونه: الخُبْث، ساكنة الباء. وكذلك رواه أبو عبيد في كتابه، وفسّره فقال: أمّا الخُبْثُ فإنه يعني الشرّ، وأما الخبائث فإنها الشياطين.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب: ما يقول عند الخلاء (١/ ٤١) رقم (١٤٢). ومسلم في صحيحه، كتاب الحيض، باب: ما يقول إذا أراد دخول الخلاء (١/ ٢٨٣) رقم (١٢٢).

قال أبو سليمان: وإنما هو الخُبُث، مضموم الباء، جمع خبيث. وأما الخبائث فهو جمع خبيثة، استعاذ بالله من مردة الجن ذكورهم وإناثهم.

فأما الخُبْثُ ساكنةُ الباء، فمصدر خَبَثَ الشيءُ يخبُثُ خُبْثًا، وقد يُجعل اسمًا. قال ابنُ الأعرابي: أصل الخُبْث في كلام العرب: المكروه فإن كان من الكلام فهو الشتمُ، وإن كان من المِلل فهو الكفرُ، وإن كان من الطعام فهو الحرامُ، وإن كان من الشراب فهو الضارُّ»[(١)].

وقد ناقشه النووي في هذا فقال: «أما الخُبث فبضم الباء وإسكانها، وهما وجهان مشهوران في رواية هذا الحديث. ونقل القاضي عياض رحمه الله تعالى أن أكثر روايات الشيوخ الإسكان.

وقد قال الإمام أبو سليمان الخطَّابي رحمه الله تعالى:

---

(١) إصلاح غلط المحدثين (ص: ٢١-٢٢)، وبنحوٍ منه في غريب الحديث له (٣/ ٢٢٠-٢٢١).

الخُبُث بضم الباء، جماعة الخبيث، والخبائث جمع الخبيثة. قال: يريد ذكران الشياطين وإناثهم. قال: وعامة المحدثين يقولون: الخُبْث بإسكان الباء، وهو غلطٌ. والصوابُ الضمُّ. هذا كلامُ الخطَّابي!

وهذا الذي غلّطهم فيه ليس بغلطٍ، ولا يصحُّ إنكارُه جوازَ الإسكان؛ فإن الإسكانَ جائزٌ على سبيل التخفيف، كما يُقال: كُتْب ورُسْل وعُنْق وأُذْن، ونظائرُه، فكلُّ هذا وما أشبهه جائزٌ تسكينُه بلا خلافٍ عند أهل العربية، وهو بابٌ معروفٌ من أبواب التصريف لا يُمكن إنكارُه. ولعل الخطَّابي أراد الإنكار على من يقول: أصلُه الإسكانُ. فإن كان أراد هذا فعبارتُه مُوهمةٌ. وقد صرح جماعةٌ من أهل المعرفة بأن الباءَ هنا ساكنةٌ، منهم: الإمام أبو عبيد إمام هذا الفن والعمدة فيه»(١).

---

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٤/ ٧١)، وبنحوه في تهذيب الأسماء واللغات له (١/ ١٠٧٩).

وقال مُغُلْطَاي بعد أن ذكر كلام الخطَّابي: «وفيما قاله نظرٌ؛ لأنّ الذي أنكره هو الذي حكاه أبو عبيد بنُ سلّام، والداراني في كتاب «ديوان الأدب»، فلا إنكار على المحدثين إذًا، والله أعلم. وأيضًا ففُعُلٌ - بضم الفاء والعين - تُسكَّن عينُه قياسًا، فلعلَّ من سَكَّنها سلك ذلك المسلكَ»[1].

❋❋❋

(١) الإعلام بسنته عليه السلام (١/ ٧٤).

وانظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (١/ ٢٣٤)، والنفح الشذي في شرح جامع الترمذي لابن سيد الناس (١/ ٤١٤)، وقوت المغتذي على جامع الترمذي للسيوطي (١/ ٣٩).

- شق -

❊ اختلف المحدِّثون واللغويُّون في كلمة (شق) الواردة في حديث أمِّ زرعٍ الذي أخرجه الشيخان[(١)] من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وفيه: «قَالَتِ الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: زَوْجِي أَبُو زَرْعٍ، وَمَا أَبُو زَرْعٍ، أَنَاسَ مِنْ حُلِيٍّ أُذُنَيَّ، وَمَلأَ مِنْ شَحْمٍ عَضُدَيَّ، وَبَجَّحَنِي فَبَجِحَتْ إِلَيَّ نَفْسِي، وَجَدَنِي فِي أَهْلِ غُنَيْمَةٍ بِشِقٍّ، فَجَعَلَنِي فِي أَهْلِ صَهِيلٍ وَأَطِيطٍ، وَدَائِسٍ وَمُنَقٍّ ....» الحديث.

١ - فذهب المحدِّثون إلى كسر الشين فيها (شِقٌّ).

٢ - وذهب أهلُ اللغة إلى فتح الشين فيها (شَقٌّ).

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب: حسن المعاشرة مع الأهل (٧/ ٢٧) رقم (٥١٨٩)، ومسلم في صحيحه كتاب فضائل الصحابة، باب: ذكر حديث أم زرع (٤/ ١٨٩٦) رقم (٢٤٤٨).

قال أبو عبيد: «قولُها: (وَجَدَنِي فِي أَهْلِ غُنَيْمَةٍ بشقٍّ)، والمحدِّثون يقولون: بِشِقّ، وشِقٌّ: موضعٌ. تعني أن أهلَها كانوا أصحاب غنمٍ، ليسوا بأصحاب خيلٍ ولا إبلٍ»[(١)].

وقال ابنُ الجوزي: «قولُها: (وَجَدَنِي فِي أَهْلِ غُنَيْمَةٍ بشقٍّ)، قد ذكره أبو عبيد بفتح الشين، وأصحابُ الحديث يكسرون الشين، وهو اسمُ موضعٍ. وقاله ابنُ جني بالكسر.

وقال غيرُهما من العلماء: الشقُّ: الجهدُ. وأرادتْ أن أهلَها كانوا أصحاب غنمٍ لا أصحاب إبلٍ ولا خيلٍ، فجعلني في أهل صهيلٍ وأطيطٍ»[(٢)].

وقال القاضي عياض: «قولُه: (وَجَدَنِي فِي أَهْلِ غُنَيْمَةٍ

---

(١) غريب الحديث للقاسم بن سلام (٢/ ٣٠١).

(٢) كشف المشكل من حديث الصحيحين (٤/ ٣٠٤).

وانظر: تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم للحميدي (ص/ ٥٢١)، وشرح صحيح البخاري لابن بطال (٧/ ٣٠٣)، وفتح الباري لابن حجر (١/ ١٤٠).

بِشَقٍّ)، بالكسر. قال أبو عبيد: كذا يقول المحدِّثون. قال الهروي: والصوابُ بِشَقّ. قال أبو عبيد: هو بالفتح موضعٌ بعينه. وقال ابنُ الأنباري: هو بالفتح والكسر موضعٌ. وقال ابنُ حبيبٍ وابنُ أبي أويسٍ: يعني بشقٍّ جبل لقلّتهم وقلّة غنمهم. وهذا يصحُّ على رواية الفتح، أي شَقٌّ فيه كالغار، ونحوُه على رواية الكسر أي في ناحيته وبعضه، والفتحُ على هذا التفسير أظهرُ. وقال القتبي ونفطويه: إن الشِّقَّ بالكسر هنا الشظب من العيش والجهد، وهو صحيحٌ، وهو أولى الوجوه عندي، قال الله تعالى: ﴿إِلَّا بِشِقِّ ٱلْأَنفُسِ﴾ أي بجهدها»[1].

قلتُ: هذا الذي ذكره القاضي تفصيلٌ حسنٌ، والذي يظهر لي أن الفتحَ أرجحُ، وهو ما ذهب إليه ابنُ الجوزي[2]، والله أعلم.

---

(١) مشارق الأنوار على صحاح الآثار (٢/ ٢٥٨).

(٢) انظر: غريب الحديث (١/ ٥٥٥).

- عَقْرى حَلْقى -

❋ اختلف المحدِّثون وأهلُ اللغة في عبارة (عَقْرى حَلْقى) الواردة في حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلاَ نُرى إِلَّا أَنَّهُ الحَجُّ، فَلَمَّا قَدِمْنَا تَطَوَّفْنَا بِالْبَيْتِ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقَ الهَدْيَ أَنْ يَحِلَّ، فَحَلَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقَ الهَدْيَ، وَنِسَاؤُهُ لَمْ يَسُقْنَ فَأَحْلَلْنَ، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَحِضْتُ فَلَمْ أَطُفْ بِالْبَيْتِ، فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الحَصْبَةِ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، يَرْجِعُ النَّاسُ بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ، وَأَرْجِعُ أَنَا بِحَجَّةٍ، قَالَ: «وَمَا طُفْتِ لَيَالِيَ قَدِمْنَا مَكَّةَ؟» قُلْتُ: لاَ، قَالَ: «فَاذْهَبِي مَعَ أَخِيكِ إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَهِلِّي بِعُمْرَةٍ ثُمَّ مَوْعِدُكِ كَذَا وَكَذَا»، قَالَتْ صَفِيَّةُ: مَا أُرَانِي إِلَّا حَابِسَتَهُمْ، قَالَ: «عَقْرَى حَلْقَى، أَوَمَا طُفْتِ يَوْمَ النَّحْرِ»، قَالَتْ: قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: «لاَ بَأْسَ انْفِرِي»» متفق عليه[(١)].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب: التمتع والإقران=

١ - فرواها المحدِّثون بدون تنوين (عَقْرَى حَلْقَى).

٢ - ورواها أهلُ اللغة بالتنوين (عَقْرًا حَلْقًا).

قال أبو عبيدٍ: «أصحابُ الحديث يروونه (عَقْرَى حَلْقَى)، وإنما هو (عقرًا حلقًا). وهذا على مذهب العرب في الدعاء على الشيء من غير إرادة لوقوعه، لا يراد به الوقوع.

وقال شِمْر: قلتُ لأبي عبيدٍ: لم لا تُجيز عَقْرَى؟ فقال: لأن فَعْلَى تجيءُ نعتًا، ولم تجيءْ في الدعاء. فقلتُ: روى ابنُ شُميل عن العرب: (مطيرى) وعقرى أخفُّ منها؟ فلم يُنكِرْه، وقال: صَيَّروه على وجهين»(١).

= والإفراد بالحج، وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدي (٢/ ١٤١) رقم (١٥٦١)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب: بيان وجوه الإحرام (٢/ ٨٧٧) رقم (١٢١١).

(١) تهذيب اللغة (١/ ١٤٥).

وانظر: غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام (٢/ ٩٤).

وقال ابنُ الأثير: «عَقْرَى حَلْقَى: معنى (عَقْرَى) عقرها اللهُ تعالى، ومعنى (حَلْقَى): حلقها. أي أصابها بالعَقْرِ، وبوجعٍ في حلقها. كما يقال: رَأَسَهَا. أي أصابها في رأسها، وقيل: يقال للمرأة: عَقْرَى حَلْقَى، أي مشؤومةٌ مؤذيةٌ، وكذا يرويه المحدِّثون غيرَ مُنَوَّنٍ، وهو عند أهل اللغة مَنَوَّنٌ»(١).

وقال أيضًا: «يرويه الأكثرون غيرَ منوّنٍ، بوزن غَضْبَى، حيثُ هو جارٍ على المؤنث. والمعروفُ في اللغة التَّنْوينُ على أنه فِعْلٌ مَتْروكُ اللفظ، تقديرُه عَقَرها اللّهُ عَقْرًا وحَلقها حلْقًا. ويقالُ للأمر يُعْجَب منه: عَقْرًا حَلْقًا. ويقالُ أيضًا للمرأة إذا كانت مُؤذِيةً مَشْئومةً. ومِن مواضع التعجُّب قولُ أمِّ الصبيِّ الذي تكلَّم: عَقْرى أَوَ كان هذا منه؟»(٢).

وقال النووي: «يرويه المحدِّثون بالألف التي هي ألفُ التأنيث ويكتبونه بالياء ولا يُنوِّنونه، وهكذا نقله جماعةٌ

---

(١) جامع الأصول في أحاديث الرسول (٣/ ١٥١).

(٢) النهاية في غريب الأثر (١/ ١٠٣٢).

لا يُحصَون من أئمة اللغة وغيرهم عن رواية المحدِّثين، وهو صحيحٌ فصيحٌ»[1].

وقال ابنُ دقيق العيد: «المشهورُ عن المحدِّثين - حتى لا يكاد يُعرف غيرُه - أن آخر اللفظتين ألف التأنيث المقصورة من غير تنوينٍ، وقال بعضُهم: (عَقْرًا حَلْقًا) بالتنوين؛ لأنه يشعر أن الموضعَ موضعُ دعاءٍ، فأجراه مجرى كلام العرب في الدعاء بألفاظ المصادر، فإنها منونةٌ، كقولهم: سَقْيًا ورَعْيًا وجَدْعًا وكَيًّا، ورأى أن (عَقْرَى) بألف التأنيث نعتٌ لا دعاءٌ، والذي ذكره المحدِّثون صحيحٌ أيضًا»[2].

والخلاصةُ: أنه يجوزُ فيه الوجهانِ.



(١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٨/ ١٥٣).
(٢) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (ص/ ٦٦٨).

- القسامة -

❋ ذهب المحدِّثون إلى ضبطِ كلمةِ (القسامة)[1] الواردةِ في أحاديث عدةٍ، منها ما أخرجه مسلمٌ في صحيحه[2] عن سليمان بن يسار مولى ميمونة زوج النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،

---

(١) قال العيني: «القَسَامَةُ - بفتح القاف وتخفيف السين المهملة -: مصدر أقسم قسمًا وقسامةً ...

وقال الكرماني: هي مشتقةٌ من القسم على الدم أو من قسمته اليمين انتهى. يقال: أقسمتُ إذا حلفتُ، وقسمتُ قسامةً لأن فيها اليمين. والصحيحُ أنها اسمٌ للأيمان.

وقال الأزهري: إنها اسم للأولياء الذين يحلفون على استحقاق دم المقتول.

وقال ابنُ سِيده: القسامة الجماعة يقسمون على الشيء أو يشهدون به، ويمينُ القسامة منسوبةٌ إليهم، ثم أُطلقت على الأيمان نفسها». عمدة القاري (٣٤/ ٣٥٩).

(٢) كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب: القسامة (٣/ ١٢٩٥) رقم (١٦٧٠).

عن رجل من أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الأنصار، «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقَرَّ الْقَسَامَةَ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ**»، بفتح القاف (القَسَامَة).

وخطَّأهم الخطَّابيُّ في هذا، زاعمًا أنها بضمِّ القافِ (القُسَامَة).

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «المحدِّثون يقولون: (القَسَامَة) بفتح القاف، والقَسَامَةُ من قَسَمِ اليمين، وإنما هي القُسَامَةُ بضمِّ القاف - وهو ما يأخذه القسَّامُ لأجرته، فيَعزلُ من رأس المال جزءًا معلومًا لنفسه - كالسُقاطةِ اسمًا لما يَسقُط، والنُشارةِ لما يُنشَر، والنُحاتةِ لما يُنحَت، والبُرايةِ لما يُبرَى»[(١)].

هذا ما ذهب إليه الخطَّابي، لكنّ الذي رأيتُه في معاجم اللغة إنما هو القَسَامَة بفتح القافِ لا غير!

---

(١) غريب الحديث للخطابي (١/ ٥٧٤).

وانظر: غريب الحديث لابن الجوزي (٢/ ٢٤٣)، وعون المعبود للعظيم آبادي (٧/ ٣٣٣).

بل **قال الفيروزآبادي**: «القَسَامَةُ: الهُدْنَةُ بَيْنَ العَدُوِّ والمُسْلمينَ، ج: قَساماتٌ. والجَمَاعَةُ يُقسِمونَ على الشيءِ ويَأخُذونَهُ أو يَشْهَدونَ ... وكُثْمامةٍ: الصَّدَقَةُ وما يَعْزِلُه القَسَّامُ لِنَفْسِه»(١).

فما ذهب إليه المحدِّثون على هذا هو الراجحُ، والله أعلم.



(١) القاموس المحيط (ص: ١١٤٩) بتصرف.
وانظر: لسان العرب لابن منظور (١٢/ ٤٨٠).

- لاها الله -

❋ اختلف المحدِّثون واللغويُّون في عبارة (لاها الله) الواردة في عدة أحاديث[١]، منها حديثُ عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: «دَخَلَتْ عَلَيَّ بَرِيرَةُ، فَقَالَتْ: إِنَّ أَهْلِي كَاتَبُونِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ فِي تِسْعِ سِنِينَ، فِي كُلِّ سَنَةٍ أُوقِيَّةٌ فَأَعِينِينِي، فَقُلْتُ لَهَا: إِنْ شَاءَ أَهْلُكِ أَنْ أَعُدَّهَا لَهُمْ عَدَّةً وَاحِدَةً وَأُعْتِقَكِ، وَيَكُونَ الْوَلَاءُ لِي فَعَلْتُ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِأَهْلِهَا، فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ، فَأَتَتْنِي فَذَكَرَتْ ذَلِكَ، قَالَتْ: فَانْتَهَرْتُهَا، فَقَالَتْ: لَا هَا اللهِ إِذًا. قَالَتْ: فَسَمِعَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَسَأَلَنِي، فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «**اشْتَرِيهَا وَأَعْتِقِيهَا، وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ**»، فَفَعَلْتُ، قَالَتْ: ثُمَّ خَطَبَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَشِيَّةً، فَحَمِدَ اللهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: «**أَمَّا بَعْدُ، فَمَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا**

---

(١) انظر بعضًا منها في فتح الباري لابن حجر (٨/ ٣٩-٤٠).

لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللهِ، مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ، كِتَابُ اللهِ أَحَقُّ، وَشَرْطُ اللهِ أَوْثَقُ، مَا بَالُ رِجَالٍ مِنْكُمْ يَقُولُ أَحَدُهُمْ أَعْتِقْ فُلَانًا وَالْوَلَاءُ لِي، إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» متفقٌ عليه واللفظُ لمسلم[(١)].

١ - فذهب المحدِّثون إلى أنها (لَا هَاءَ اللهِ إِذًا)، أو (لَا هَا اللهِ إِذًا).

٢ - وذهب اللغويُّون إلى أنها (لَا هَا اللهِ ذَا).

قال النووي: «قولُها: (فَانْتَهَرْتُها، فَقَالَتْ: لَا هَا اللهِ ذَلِكَ)، وفي بعض النسخ (لَا هَا اللهِ إِذًا)[(٢)] هكذا هو في

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب البيوع، باب: إذا اشترط شروطا في البيع لا تحل (٣/ ٧٣) رقم (٢١٦٨)، ومسلم في كتاب العتق، باب: إنما الولاء لمن أعتق (٢/ ١١٤٢- ١١٤٣) رقم (١٥٠٤).

(٢) جاء في المطبوع: (لَا هَاءَ اللهِ إِذًا)! والذي يقتضيه سياقُ الكلام أنها (لَا هَا اللهِ إِذًا)، وهي كذلك في المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للقرطبي (١٣/ ١٣٨)، والله أعلم.

النسخ، وفي روايات المحدِّثين (لَا هَاءَ اللهِ إِذًا) بمدِّ قوله: (هاء) وبالألف في (إذًا).

قال المازري وغيرُه من أهل العربية: هذان لَحنانِ، وصوابُه (لَاهَا اللهِ ذَا) بالقصر في (ها) وحذف الألف من (إذا)، قالوا: وما سواه خطأٌ. قالوا: ومعناه ذا يميني.

وكذا قال الخطَّابي[1] وغيرُه: أنّ الصوابَ (لَاهَا اللهِ ذَا) بحذف الألف.

وقال أبو زيدٍ النحوي وغيرُه: يجوز القصرُ والمدُّ في (هَا).

وكلُّهم يُنكرون الألفَ في (إذًا) ويقولون: صوابُه (ذَا)، قالوا: وليست الألفُ من كلام العرب.

قال أبو حاتم السجستاني: جاء في القسم (لَا هَاءَ اللهِ)، قال: والعربُ تقوله بالهمزة، والقياسُ تركُه. قال: ومعناه

(١) في معالم السنن (٢/ ٣٠١).

لا واللهِ هذا ما أقسم به، فأدخل اسمَ الله تعالى بين ها وذا»[(١)].

وقال القرطبي: «(لَا هَا اللهِ إذًا)، والرواية المشهورة في هذا اللفظ: (هَاءَ) بالمد والهمز، و(إذًا) بالهمز والتنوين، التي هي حرف جواب. وقد قيّده العذري، والهوزني بقصرها، وبإسقاط الألف من (إذًا)، فيكون: (ذَا). واستصوب ذلك جماعةٌ من العلماء، منهم: القاضي إسماعيل، والمازري، وغيرُهما. قالوا: وغيرُه خطأٌ. قالوا: ومعناه: ذا يميني. وصوَّب أبو زيدٍ وغيرُه المدَّ والقصرَ. قال: و(ذَا) صلةٌ في الكلام. وليس في كلامهم: (لَا هَا اللهِ إذًا).

وفي «البارع»[(٢)]: قال أبو حاتم: يقال: (لَا هَا اللهِ) جاء في القسم، والعرب تقوله بالهمز، والقياسُ تركُه. والمعنى: لا والله، هذا ما أقسم به. فأدخل اسم الله بين (هَا) و(ذَا). انتهى كلامهم.

---

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٠/ ١٤٥).

(٢) البارع في اللغة لأبي علي القالي (ص: ١٧٣).

قلت: ويظهر لي: أن الروايةَ المشهورةَ صوابٌ، وليست بخطأٍ. ووجهُ ذلك: أن هذا الكلام قسمٌ على جواب إحداهما للأخرى على ما قررناه آنفًا. والهاءُ هنا: هي التي يعوَّض بها عن تاء القسم، فإن العرب تقول: اللهِ لأفعلنَّ - ممدودة الهمزة، ومقصورتها -، ثم إنهم عوَّضوا من الهمزة (هاء) فقالوا: ها اللهِ؛ لتقارب مخرجيْهما .... فالصحيحُ روايةُ المحدِّثين واللهُ خيرُ معين»[(١)].

وقال ابنُ حجر: «وأما (إذًا) فثبتت في جميع الروايات المعتمدة والأصول المحقَّقة من الصحيحين وغيرهما بكسر الألف ثم ذالٍ معجمةٍ منونةٍ .... وتوارد كثيرٌ ممن تكلم على هذا الحديث أنَّ الذي وقع في الخبر بلفظ (إذًا) خطأٌ، وإنما هو (ذَا) تبعًا لأهل العربية، ومن زعم أنه ورد في شيءٍ من الروايات بخلاف ذلك فلم يُصِبْ، بل يكون ذلك

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (١٣/ ١٣٨). وكلامُه فيه طويلٌ فراجعْه إن شئتَ.

من إصلاح بعض من قلَّد أهلَ العربية في ذلك»[١].

وبحاصلِ ما قالوه قال الطِّيبيُّ أيضًا[٢].

قلتُ: فعلى هذا تكون كلا العبارتينِ صحيحةً لغةً وروايةً، والله أعلم[٣].

---

(١) فتح الباري (٨/ ٣٨).

(٢) **انظر:** الكاشف عن حقائق السنن للطيبي (٩/ ٢٧٥٧)، وفتح الباري لابن حجر (٨/ ٣٨).

(٣) **وللاستزاده انظر:** تهذيب اللغة للأزهري (٦/ ٢٥٤)، والصحاح للجوهري (٦/ ٢٥٥٧)، وكشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي (٢/ ١٤٦)، ومشارق الأنوار على صحاح الآثار لعياض (٢/ ٢٦٣-٢٦٤)، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٥/ ٢٣٧)، وعمدة القاري للعيني (١٥/ ٦٨-٦٩) و (٢٣/ ١٦٨)، وتنوير الحوالك شرح موطأ مالك للسيوطي (١/ ٣٠٣)، وحاشية السيوطي على سنن النسائي (٦/ ١٦٣)، والديباج على صحيح مسلم بن الحجاج للسيوطي (٤/ ١٣٣)، وشرح الزرقاني على الموطأ (٣/ ٣٣)، ونيل الأوطار للشوكاني (٧/ ٣٠٩-٣١٢)، وعون المعبود للعظيم آبادي (٧/ ٢٧٦).

- مرزبة -

❁ اختلف المحدِّثون واللغويُّون في كلمة (مرزبة) الواردة في حديث البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي جَنَازَةِ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَانْتَهَيْنَا إِلَى الْقَبْرِ وَلَمَّا يُلْحَدْ، فَجَلَسَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَلَسْنَا حَوْلَهُ كَأَنَّمَا عَلَى رُءُوسِنَا الطَّيْرُ، وَفِي يَدِهِ عُودٌ يَنْكُتُ بِهِ فِي الْأَرْضِ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ، فَقَالَ: «اسْتَعِيذُوا بِاللهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ» مَرَّتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا....

وفيه قال: «ثُمَّ يُقَيَّضُ لَهُ أَعْمَى أَبْكَمُ مَعَهُ مِرْزَبَةٌ مِنْ حَدِيدٍ لَوْ ضُرِبَ بِهَا جَبَلٌ لَصَارَ تُرَابًا» قَالَ: «فَيَضْرِبُهُ بِهَا ضَرْبَةً يَسْمَعُهَا مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ إِلَّا الثَّقَلَيْنِ فَيَصِيرُ تُرَابًا» قَالَ: «ثُمَّ تُعَادُ فِيهِ الرُّوحُ» أخرجه أبو داود(١).

---

(١) السنن، كتاب السنة، بابٌ: في المسألة في القبر وعذاب القبر، (٤/ ٢٣٨) رقم (٤٧٥٣) وإسناده صحيح.

١ – فذهب المحدِّثون إلى أنها بتشديد الباء (مِرْزَبَّة).

٢ – وذهب اللغويُّون إلى أنها بتخفيف الباء (مِرْزَبَة).

قال الملَّا علي قاري: «المسموعُ في الحديث تشديدُ الباء، وأهلُ اللغة يخففّونها، وهي التي يُدقُّ بها الـمَدَرُ ويُكسَر.

قال ابن حجر: الـمِرْزَبـةُ بفتح الموحدة المشـدَّدة عند المحدِّثيـن، واعترضـوا بأن الصـوابَ تخفيفُهـا اهـ. ولعل وجهَـهُ أن مِفْعَلَّة بتشـديد الـلام لا يُعرف في أنـواع الميزان الصـرفي، قال الطيبـي: أمـا الـمِرْزَبَةُ فالمحدِّثون يشـدِّدون الباء، والصوابُ تخفيفُه، وإنما تشدَّد الباءُ إذا أبدلت الهمزة من الميم وهي الأَرْزَبَّة:، وأنشد الفراء:

ضَرْبَكُ بالـمِرْزَبَةِ العُودَ النَّخِرْ

اهـ.

أقـول: أخطـأ الطيبـي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تخطئـة المحدِّثيـن وتصويـب اللغويين، إذ نقلُ الأولين من طرق العدول على

وجـه الرواية، ونقلُ الآخَرين من سبيل الفضول على جهة الحكاية! وأما استشهادُه بإنشاد الفراء فضعيفٌ؛ إذ يُحتمل تخفيفُه ضرورةً أو لغةً أخرى، وقد ذكرهما صاحبُ «القاموس» روَّح الله روحَه أبدًا، فقال: الأَرْزَبَّةُ والمِرْزَبَّةُ مشدَّدتان أو الأولى فقط: عُصَيَّةٌ من حديدٍ اهـ.[1]. فظهر أن التشديدَ فيهما لغةٌ مشهورةٌ عند أكثر أهل اللغة، فلو وافق بعضُ اللغويين جميعَ المحدِّثين لا شك ولا ريب أنه هو الصواب، فكيف بالتكثير؟! مع أنه عند التعارض أيضًا يرجَّح جانبُ المحدثين لما تقدم.

وأغربُ من هذا طعنُ بعض علماء العربية في القراءات المتواترة، حيث لم تكن على وفق مسموعهم! وهو كفرٌ ظاهرٌ، واللهُ وليُّ دينه وحافظُ كتابِه، وقادرٌ على ثوابِه وعقابِه»[2].

(١) القاموس المحيط (ص: ٨٩).

(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١/ ٢١٤). =

وقال الفيّومي: «الْإِرْزَبَّةُ، بكسر الهمزة مع التثقيل، والجمعُ أرازب. وفي لغةٍ: مِرْزَبَة، بميمٍ مكسورةٍ مع التخفيف، والعامةُ تثقِّل مع الميم. قال ابن السكِّيت: وهو خطأٌ. والجمعُ: مرازبُ بالتخفيف أيضًا»(١).

قلتُ: الذي يظهرُ صوابُ الوجهين جميعًا، لكنّ الأشهرَ هو ما ذهب إليه أهلُ اللغة، والله أعلم.

❊❊❊

= وانظر: مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للمباركفوري (١/ ٢٢٨).

(١) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (١/ ٢٢٥).
وانظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٢/ ٢١٩)، وتصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدي (ص: ٤٧٦)، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم للحميري (٤/ ٢٤٨٩)، وتاج العروس للزبيدي (٢/ ٤٩٥)، وعون المعبود للعظيم آبادي (١٣/ ٦٥).

- مسيك -

❋ اختلف المحدِّثون واللغويُّون في كلمة (مسيك) الواردة في حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: «جَاءَتْ هِنْدُ بِنْتُ عُتْبَةَ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا كَانَ عَلَى ظَهْرِ الأَرْضِ مِنْ أَهْلِ خِبَاءٍ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَذِلُّوا مِنْ أَهْلِ خِبَائِكَ، ثُمَّ مَا أَصْبَحَ اليَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الأَرْضِ أَهْلُ خِبَاءٍ، أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ يَعِزُّوا مِنْ أَهْلِ خِبَائِكَ، قَالَ: «وَأَيْضًا، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ»، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ مِسِّيكٌ، فَهَلْ عَلَيَّ حَرَجٌ أَنْ أُطْعِمَ مِنَ الَّذِي لَهُ عِيَالَنَا؟ قَالَ: «لاَ أُرَاهُ، إِلَّا بِالْمَعْرُوفِ» هذا أحدُ ألفاظ البخاري. وعند مسلمٍ: «لَا، إِلَّا بِالْمَعْرُوفِ»[(١)].

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب المناقب، باب: ذكر هند بنت عتبة بن ربيعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (٥/ ٤٠) رقم (٣٨٢٥)، ومسلم في كتاب الأقضية، باب: قضية هند (٣/ ١٣٣٩) رقم (١٧١٤).

١ - فذهب المحدِّثون إلى أنها بكسر الميم وتشديد السين (مِسّيْك).

٢ - وذهب اللغويُّون إلى أنها بفتح الميم وتخفيف السين (مَسِيْك).

قال النووي: «الإمساكُ: اسمٌ للبخل. قال الجوهري: يقال: فيه إمساكٌ ومَساكٌ ومَساكَةٌ، يعني بفتح الميم فيهما، أي: بخلٌ، قال: فالمُسُكُ: البخلُ، يعني بضمَّتين. وفي الحديث: «إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ مسيكٌ» أي: شحيحٌ بخيلٌ.

وهو عند أهل اللغة بفتح الميم وتخفيف السين على وزن: شَحِيحٍ وبَخِيلٍ، وأما المحدِّثون فيقولونه بكسر الميم وتشديد السين. قال صاحبُ «المطالع»[(١)]: ضبطه أكثرُ المحدِّثين بكسر الميم، وروايةُ المتقنين بفتح الميم وتخفيف السين، وكذا هو لأبي بحر المستملي، قال:

---

(١) يعني كتابَ «مطالع الأنوار على صحاح الآثار» لإبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني الحمزي، ابن قرقول (ت ٥٦٩ هـ).

وبالوجهين قيَّدتُه على أبي الحسين، وبالفتح ذكره أهل اللغة؛ لأنَّ أمسك لا يُبنى منه فَعيلٌ إنما يُبنى من الثلاثي، وقد يقال: مُسَكَةٌ، لغةٌ قليلةٌ. هذا كلام صاحب «المطالع»[(١)].

قلتُ: وروايةُ المحدِّثين صحيحةٌ على هذه اللغة أعني: مُسَكَة بتخفيف السين»[(٢)].

وقال أيضًا: «اختلفوا في ضبطه على وجهين حكاهما القاضي، أحدُهما: مَسِيكٌ، بفتح الميم وتخفيف السين. والثاني: بكسر الميم وتشديد السين. وهذا الثاني هو الأشهرُ في روايات المحدِّثين، والأولُ أصحُّ عند أهل العربية، وهما جميعًا للمبالغة»[(٣)].

---

(١) مطالع الأنوار (٤/ ٦٠).

(٢) تهذيب الأسماء واللغات (١/ ١٤٠٨).

وانظر: مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل للحطاب (١/ ١٣٧).

(٣) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٢/ ٩).



لكنْ قال الحافظ ابن حجر: «لم يظهر لي كونُ الثاني أصحَّ؛ فإنَّ الآخَرَ مستعملٌ كثيرًا، مثل: شِرِّيبٍ وسِكِّيرٍ، وإن كان المخفَّفُ أيضًا فيه نوعُ مبالغةٍ، لكنَّ المشدَّدَ أبلغُ»[(١)].



---

(١) فتح الباري (٩/ ٥٠٨).

وانظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٤/ ٣٣٢)، ولسان العرب لابن منظور (١٠/ ٤٨٨)، وطرح التثريب في شرح التقريب للعراقي (٧/ ١٧٢)، وفتح الباري لابن حجر (٥/ ١٠٨)، وعمدة القاري للعيني (١٣/ ٧).

- مكافئتان -

❊ اختلف المحدِّثون واللغويُّون في كلمة (مكافئتان) من قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مُكَافِئَتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ» أخرجه أبو داود(١) من حديث أُمِّ كُرْزٍ الكعبيّة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.

١ - فذهب المحدِّثون إلى أنها بفتح الفاء (مُكَافَئَتَان).

٢ - وذهب اللغويُّون إلى أنها بكسر الفاء (مُكَافِئَتَان).

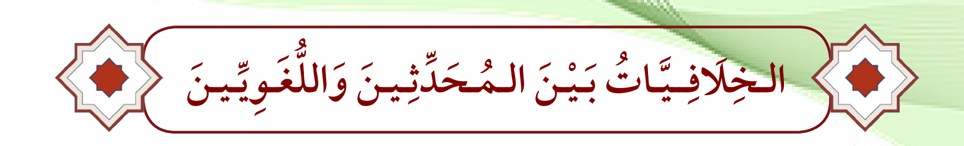
قال النووي: «قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (شاتان مكافئتان) أي متساويتان، وهو بكسر الفاء وبهمزةٍ بعدها، هكذا صوابُه عند أهل اللغة، وممن صرح به الجوهريُّ في «صحاحه»(٢).

قال: ويقوله المحدِّثون: (مكافَئَتَان) يعني بفتح الفاء،

---

(١) في سننه، كتاب الضحايا، باب: في العقيقة (٣/ ١٠٥) رقم (٢٨٣٤)، والحديث صحَّحه الألباني.

(٢) (١/ ٦٨) مادة (كفأ).



والصحيحُ كسرُها»[(١)].

وجاء في «جامع الأصول» لابن الأثير[(٢)]: «قال أبو داود السجستاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: سمعت أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: (مُكَافئَتَان): مُستوِيَتَان أو مُقَارِبتان.

قال الخطَّابي: وقد فسره أبو عبيدٍ قريبًا من هذا، إلا أن المراد بذلك: التَّكافُؤُ في السِّنِّ، يريد: شاتين مُسِنَّتَين تجوزان في الضحايا، لا تكون إحداهما مُسنَّةً، والأخرى غيرَ مُسنَّةٍ، واللفظةُ: (مُكَافِئَتَان) بكسر الفاء، كافأه يُكافِئُه فهو مُكافِئه، أي: مساويه، قال: والمحدِّثون يقولون: (مُكَافَأتَان) بالفتح، وكلُّ من ساوى شيئًا حتى يكون مثله فقد كافَأه.

وقال بعضُهم في تفسير الحديث: تُذبح إحداهما مقابلَ الأخرى.

---

(١) المجموع شرح المهذب (٨/ ٤٢٩).
(٢) (٧/ ٥٠٢-٥٠٣).

وأرى الفتحَ أولى، فإنه يريد: شاتان قد سُوِّي بينهما، أي: شاتان مساوًى بينهما، وأما بالكسر، فمعناه: أنهما مُساويتان، فيُحتاج أن يُذكر أيَّ شيء ساويا؟ إنما لو قال: (مُتَكَافِئتَان) كان الكسرُ هو الوجه، فأما حيث حذف التاء فالفتحُ الوجهُ، والله أعلم»(١).

وقال الزمخشري: «أي كلُّ واحدةٍ منهما مساويةٌ لصاحبتها في السن. ولا فرق بين المكافئتين والمكافأتين؛ لأن كل واحدةٍ منهما إذا كافأت أختَها فقد كُوفئت، فهي مكافِئة ومكافَأة، وهما معادلتان لما يجب في الزكاة والأضحية من الأسنان.

ويُحتمل في رواية مَنْ روى (مَكَافَأَتَان) أن يُراد مذبوحتان، من قولهم: كافأ الرجلُ بين بعيرين إذا وَجَأَ في لُبَّة هذا ثم في لُبَّة هذا فنحرهما معًا»(٢).

---

(١) **وانظر**: معالم السنن للخطابي (٤/ ٢٨٤)،

(٢) الفائق في غريب الحديث (٣/ ٢٦٧).

=

- منقّ -

❊ اختلف المحدِّثون واللغويُّون في كلمة (منقّ) الواردة في حديث أم زرع الذي أخرجه الشيخان[1] من حديث عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنهَا، وفيه: «**قَالَتِ الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: زَوْجِي أَبُو زَرْعٍ، وَمَا أَبُو زَرْعٍ، أَنَاسَ مِنْ حُلِيٍّ أُذُنَيَّ، وَمَلَأَ**

= **وانظر**: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٤/ ١٨١)، وطرح التثريب في شرح التقريب للعراقي (٥/ ٢١٤)، وفتح الباري لابن حجر (٩/ ٥٩٢)، وحاشية السيوطي على سنن النسائي (٧/ ١٦٣)، وفيض القدير للمناوي (٤/ ٣٦٣)، والبدر التمام شرح بلوغ المرام للمغربي (٩/ ٤٢٧)، والتنوير شرح الجامع الصغير (٧/ ٣٤٩)، وسبل السلام (٢/ ٥٤١) كلاهما للصنعاني، ونيل الأوطار للشوكاني (٥/ ١٥٨).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب: حسن المعاشرة مع الأهل (٧/ ٢٧) رقم (٥١٨٩)، ومسلم في صحيحه كتاب فضائل الصحابة، باب: ذكر حديث أم زرع (٤/ ١٨٩٦) رقم (٢٤٤٨).

مِنْ شَحْمٍ عَضُدَيَّ، وَبَجَّحَنِي فَبَجِحَتْ إِلَيَّ نَفْسِي، وَجَدَنِي فِي أَهْلِ غُنَيْمَةٍ بِشِقٍّ، فَجَعَلَنِي فِي أَهْلِ صَهِيلٍ وَأَطِيطٍ، وَدَائِسٍ وَمُنَقٍّ ....» الحديث.

١ - فذهب المحدِّثون إلى أنها (مُنِقّ) بكسر النون.

٢ - وذهب أهلُ اللغة إلى أنها (مُنَقّ) بفتح النون.

قال النووي: «قولها: (ومنق) هو بضم الميم وفتح النون وتشديد القاف، ومنهم من يكسر النون، والصحيحُ المشهورُ فتحُها.

قال أبو عبيدٍ: هو بفتحها، قال: والمحدِّثون يكسرونها، ولا أدري ما معناه[(١)].

قال القاضي: روايتُنا فيه بالفتح، ثم ذكر قولَ أبي عبيدٍ، قال: وقاله ابنُ أبي أويسٍ بالكسر. وهو من النقيق، وهو أصوات المواشي، تصفه بكثرة أمواله، ويكون (منق) من

(١) انظر: غريب الحديث للقاسم بن سلاّم (٢/ ٣٠٢-٣٠٣).

أَنَـقَّ إذا صـار ذا نقيـقٍ، أو دخـل في النقيـق. والصحيحُ عند الجمهـور فتحُها، والمرادُ به الذي يُنقِّي الطعامَ، أي يُخرجه من بيته وقشوره، وهذا أجودُ من قول الهروي: هو الذي يُنقِّيه بالغربال. والمقصودُ أنه صاحبُ زرعٍ، ويدوسه ويُنقِّيه»(١).

وقـال العيني: «قَوْلـه: (ومنق) قال الكرمـاني: هو الذي ينقّيه من التِّبن ونحوه بالغربال، وقال بعضُهم: بكسـر النون وتشـديد القاف، قال أبو عبيدٍ: لا أدري معناه، وأظنه بالفتح مـن تنقية الطعـام. وقـال صاحـبُ (التلويـح): المحدِّثون يقولونه بالكسر. وقال ابن أبي أويس: المنقّ، بالكسر: نقيقُ أصوات المواشي والأنعام، تصف كثرةَ ماله. وقال أبو سعيد النيسابوري: هو مأخوذٌ من نقيق الدجاج، أي: أنهم أهلُ طيرٍ. وقـال القرطبـي: لا يقال لشـيءٍ من أصوات المواشـي نَقّ، وإنما يقال: نَـقَّ الضفدعُ والعقربُ والدجاجُ، ويقال في الهرِّ بقلَّةٍ. وقال ابنُ السـراج: ويجوز أن يكون (منق) بالإسـكان

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٥/ ٢١٨).

إن كان رُوي، أي: وأنعامٍ ذات نَقْيٍ أي سِمانٍ»[1].

قلتُ: الراجحُ ما ذهب إليه أهلُ اللغة، والله أعلم.



---

(١) عمدة القاري (٢٠/ ١٧٤).

وانظر: الفائق في غريب الحديث للزمخشري (٣/ ٥٢)، وشرح صحيح البخاري لابن بطال (٧/ ٣٠٣)، ولسان العرب لابن منظور (١٠/ ٣٦٠)، وفتح الباري لابن حجر (١/ ١٩٨).



- نردّه -

❊ اختلف المحدِّثون واللغويُّون في كلمة (نردّه) الواردة في حديث الصَّعْبِ بن جَثَّامَةَ اللّيثي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه أهدى لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حمارًا وَحْشِيًّا، وهو بالأبواء، أو بوَدَّانَ، فردَّه عليه، فلمَّا رأى ما في وجهه **قال:** «إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَّا حُرُمٌ» متفقٌ عليه[(١)].

١ - فذهب المحدِّثون إلى أنها بفتح الدال (نَرُدَّهُ).

٢ - وذهب اللغويُّون إلى أنها بضم الدال (نَرُدُّهُ).

قال القاضي عياض: «قوله: (لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ) كذا رواية المحدِّثين في هذا الحرف بفتح الدال، وردَّه محقِّقو شيوخنا

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب: إذا أهدى للمحرم حمارًا وحشيًّا حيًّا لم يقبل (٣/ ١٣) رقم (١٨٢٥)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب: تحريم الصيد للمحرم (٢/ ٨٥٠) رقم (١١٩٣).

من أهل العربية: (لَمْ نَرُدُّهُ) بضم الدال، وكذا وجدتُه بخط بعض الأشياخ أيضًا، وهو الصوابُ عندهم على مذهب سيبويه في مثل هذا من المضاعف إذا دخلت الهاءُ، أن يُضمَّ ما قبلها في الأمر ونحوه من المجزوم، مراعاةً للواو التي تُوجبها ضمةُ الهاء بعدها لخفاء الهاء؛ فكأنَّ ما قبلها وَلِيَ الواوَ، ولا يكون ما قبل الواو إلا مضمومًا، وهذا في المذكّر، وأما المؤنّثُ مثل: (لم نردَّها) وأختها[(١)]، فمفتوحُ الدال، مراعاةً للألف»[(٢)].

وقال النووي موضِّحًا كلامَه: «أما (ردّها) ونظائرُها من المؤنّث ففتحةُ الهاء لازمةٌ بالاتفاق.

---

(١) في المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٨/ ١٠٤): «مثل رَدَّها وجَبَّها».

(٢) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٤/ ١٩٧).

وبنحوه في مشارق الأنوار على صحاح الآثار (١/ ١٧٨ و٢٨٨) و(٢/ ٣٦٤ - ٣٦٥).

وأما (ردّه) ونحوه للمذكّر ففيه ثلاثةُ أوجهٍ:

أفصحُها: وجوبُ الضمِّ كما ذكره القاضي.

والثاني: الكسرُ، وهو ضعيفٌ.

والثالثُ: الفتحُ، وهو أضعفُ منه.

وممن ذكره ثعلبٌ في «الفصيح»، لكن غلّطوه؛ لكونه أوهم فصاحتَه، ولم ينبه على ضعفه»[(١)].

وقد تعقبَّهما الحافظُ العراقي فيما ذكراه فقال: «ذكر النووي في الحج في شرح مسلم في نظيره أنه مفتوحُ الدال بالاتفاق، وليس كذلك، بل يجوز فيه الضمُّ والفتحُ والكسرُ كما حكاه هو وغيرُه في قوله: (إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَّا حُرُمٌ).

وما ذكره هو والقاضي عياض قبله في أن الضمَّ في مثل ذلك مراعاةٌ للواو التي توجبها ضمةُ الهاء بعدها لخفاء

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٨/ ٣٤٢-٣٤٣).

الهـاء، فكأنَّ ما قبلها وَلِيَ الواو، ولا يكون ما قبل الواو إلا مضمومًا، ليس كذلك، وإنما هو مراعـاةٌ للضمة التي قبل الحرف المضاعف؛ حتى يطَّرد فيمـا إذا دخل عليه ضميرٌ مؤنـثٌ كما في هذا الحديث، أو ضميـرٌ مثنًى أو جمعٌ أو لم يدخـل عليه ضميـرٌ بالكلية، وكلامُ أهـل اللغة يدل على ما ذكرتُه»[(١)].

قلتُ: الأقربُ ما ذهب إليه أهلُ اللغةِ، والله أعلم.



(١) طرح التثريب في شرح التقريب (٦/ ٩٧) وفيه بقيةُ كلامِه وأدلتِه.
وانظـر: إحكام الأحكام شـرح عمـدة الأحكام لابـن دقيق العيد (٢/ ١٠٢).

- نهاوش -

❊ اختلف المحدِّثون واللغويُّون في كلمة (نهاوش) الواردة في حديث سلمة الحمصي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «مَنْ أَصَابَ مَالًا مِنْ نَهَاوِشِ أَذْهَبَهُ اللهُ فِي نَهَابِرَ»(١).

---

(١) أخرجه الرامهرمزي في الأمثال (١/ ١٦٢) رقم (١٣٧)، والقضاعي في مسند الشهاب (١/ ٢٧١) رقم (٤٤١) عن عمرو بن الحصين، قال: أنبأنا محمد بن عبد الله بن علاثة، قال: أنبأنا أبو سلمة الحمصي مرفوعًا.

قال العجلوني: «أبو سلمة الحمصي ضعيفٌ ولا صحبةَ له، وعزاه الديلمي ليحيى بن جابر وليس هو أيضًا بصحابي. قال التقيُّ السبكي: لا يصح». كشف الخفاء (٢/ ٢٦٧).

وقال السبكي مرةً: «لا أصل له». الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث للعامري (ص: ٢٢٦).

وقال الألباني: «لا يصحّ، هذا إسناد ساقط، عمرٌو هذا كذابٌ كما سبق مرارًا». سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (١/ ١١٥).=

١ - فذهب المحدِّثون إلى أنها بالنون (نَـهَاوِش).

٢ - وذهب اللغويُّون إلى أنها بالتاء (تَـهَاوُش).

قال أبو أحمد العسكري: «مما فيه اختلافٌ أيضًا بين أهل الرواية وأهل اللغة، قولُه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَصَابَ مَالًا مِنْ نَهَاوِشَ أَذْهَبَهُ اللهُ فِي نَهَابِرَ».

أمّا أهلُ الرواية فإنهم يقولون: (نَـهَاوِش) بالنون، وفيهم من يقول: (مهاوش) وهم قليلٌ ..... وكان ابنُ دريدٍ يقول: إن قولهم: (نَـهَاوِش) بالنون تصحيفٌ، قال: وإنما هو (من

= **وانظر:** فتاوى السبكي (٢/ ٣٦٩)، والتنوير شرح الجامع الصغير للصنعاني (١٠/ ١٠٤).

وانظر: معنى (نَـهَاوِش) و (نَـهَابِر) في: درة الغواص في أوهام الخواص للحريري (ص: ٤٣)، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٥/ ١٣٣)، ولسان العرب لابن منظور (٥/ ٢٤٠)، وفيض القدير للمناوي (٦/ ٦٥)، ومجمع بحار الأنوار للفتّني (٥/ ١٧٨)، والتنوير شرح الجامع الصغير للصنعاني (١٠/ ١٠٤).

تَـهَاوُش) التاءُ منقوطةٌ باثنتين والواوُ مضمومٌ»[(١)].

وقـال الخطَّابـي: «أصحـابُ الحديـث يقولـون: (من نَـهَاوِش)، وإنما هو (تَـهَاوش) بالتاء»[(٢)].

وجاء في «الأشباه والنظائر في النحو» للسيوطي[(٣)]: «هذه اللفظةُ تُروى على أوجهٍ مختلفةٍ، وجميعُها يرجع إلى أصلٍ واحدٍ، وعدةُ أوجهها أربعةٌ:

يُـروى: (مَنْ جمعَ مالًا مِـنْ مَهَاوِش) بالميم، وهذه هي المشهورةُ عند العلماء باللغة.

ويُروى: (مِنْ تَـهَاوِش) بالتاء وكسر الواو، وقد صحَّحوه أيضًا.

ويُـروى: (مِنْ تَـهَاوُش) بالتاء وضم الواو، وهو صحيحٌ أيضًا.

---

(١) تصحيفات المحدثين (١/ ٢٢٧).

(٢) غريب الحديث (٢/ ٥٦١).

(٣) (٣/ ٣٩٥).



ويُـروى: (مِنْ نَـهَاوِشَ) بالنون وكسـر الواو، وهذه هي التـي أنكرها أهـلُ اللغة ولم يُثبتـوا صحتَهـا، والظاهرُ من كلامهم أنها من غلطٌ الرواة».

قلتُ: لعلَّ الأقربَ ما قاله أهلُ اللغةِ، والله أعلم[1].



(١) وانظـر: المفهـم لما أشـكل من تلخيـص كتاب مسـلم للقرطبي (٢/ ٦٣)، واللآلـئ المنثـورة في الأحاديـث المشـهورة (ص: ٢٢٥)، وشـرح درة الغواص للشـهاب الخفاجـي (ص: ١٨٠)، وتاج العروس للزبيدي (١٧/ ٤٣٦).



- هَاءَ وَهَاءَ -

❋ اختلف المحدِّثون واللغويُّون في هذه اللفظة (هَاءَ وَهَاءَ)[1] الواردة في حديث عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، قال: «البُرُّ بِالبُرِّ رِبًا، إلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رِبًا إلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رِبًا إلَّا هَاءَ وَهَاءَ» متفق عليه[2].

١ - فذهب بعضُ المحدِّثين إلى أنها مقصورةٌ: (هَا)، أو (هأ).

٢ - وذهب جمهورُ اللغويِّين إلى أنها ممدودةٌ: (هَاء).

---

(١) قال الزركشي: «معنى (هَاءَ وهَاءَ): خُذْ وهاتِ في الحال، كما قيل: «يدًا بيدٍ». شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٣/ ٤٢٧).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب: بيع التمر بالتمر (٣/ ٧٣) رقم (٢١٧٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب المساقاة، باب: الصرف وبيع الذهب بالورق نقدًا (٣/ ١٢٠٩) رقم (١٥٨٦).

قال القاضي عياض: «بعضُ المحدِّثين يقولونها مقصورةً، وحُذّاقُ أهل اللغة يمدونها، ويجعلون ذلك بدلًا من الكاف؛ لأن أصلَها (هَاكَ)، يقولون: هاكَ السيفَ، بمعنى: خُذْهُ، ويقال للاثنين: (هَاؤُما)، وللجماعة: (هَاؤُم)، قال الله تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾، ويقال: هاءِ، بالكسر.

قال القاضي: وحكى ثابتٌ[1] وغيرُه من أهل اللغة: (هَا) بالقصر والسكون، مثل: خف، والاثنين: (هَاءَا)، مثل: خافا، وللجميع: (هَاؤُوا)، مثل: خافوا، وللمؤنّث: (هَاكِ). ومنهم من لا يثنيها ولا يجمعها على هذه اللغة ولا يغيرها في التأنيث، ويقول في الجميع: (هَا) بلفظٍ واحدٍ.

قال السيرافي: كأنهم جعلوها صوتًا مثل: صه، ومن ثَنَّى وجمع قال للمؤنث: (هائي)، وبعضهم يقول: (هاكِ).

قال: وفيه لغةٌ ثالثةٌ: (هَاءِ)، بالكسر مهموزةً، الذكرُ

(١) تقدم الكلامُ على تعيينه.

والأنثى سواءٌ، لكن يزيد في المؤنث ياءً، فيقول: (هائي).

وفيه لغةٌ رابعةٌ حكاها بعضُهم: (هَأ)، بالألف، كما يقول المحدِّثون، وأكثرُ أهل اللغة ينكرونها.

قال القاضي: فروايةُ المحدِّثين: (ها، وها) بالقصر على هذا أو على اللغة الثانية سَهَّلتِ الهمزةَ.

وفيه لغةٌ خامسةٌ: (هَاءَكَ) ممدودٌ بعده كافٌ، وتكسرها للمؤنث.

قال الهروي: وقيل: معناه: أن يقول كلُّ واحدٍ منهما لصاحبه: (ها)، فيعطيه ما بيده، وهذا أيضًا يُصحِّحُ روايةَ المحدِّثين»[1].

وقال النووي: «فيه لغتان: المدُّ والقصرُ، والمدُّ أفصح

---

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٥/ ٢٦٢-٢٦٣).

وانظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للقرطبي (١٤/ ٩٤)، وشرح الزركشي على مختصر الخرقي (٣/ ٤٢٧).

وأشـــهر، وأصلُه (هاك) فأُبدلت المـدة من الكاف، ومعناه: خُـذْ هـذا، ويقول صاحبـه مثله، والـمَـدَّةُ مفتوحـةٌ، ويقال بالكسـر أيضًا .... وأكثرُ أهل اللغة ينكـرون (ها) بالقصر، وغلَّط الخطَّابيُّ[(١)] وغيرُه المحدِّثين في رواية القصر، وقال: الصوابُ المدُّ والفتحُ. وليست بغلطٍ، بل هي صحيحةٌ كما ذكرنا، وإن كانت قليلةً»[(٢)].



---

(١) انظـر: غريـب الحديـث (٣/ ٢٤١)، وإصـلاح غلـط المحدِّثين (ص: ٤٥) كلاهما للخطابي.

(٢) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١١/ ١٢).

- وازى -

❋ اختلف المحدِّثون واللغويُّون في كلمة (وازى) الواردة في عدة أحاديث:

– **منها** ما جاء في حديثِ عبد الله بن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «قال هشامُ (بن عروة): **وَكَانَ بَعْضُ وَلَدِ عَبْدِ اللهِ، قَدْ وَازَى بَعْضَ بَنِي الزُّبَيْرِ، خُبَيْبٌ، وَعَبَّادٌ**»[(١)].

– **ومنها** ما أخرجه البخاري في صحيحه[(٢)] عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، **قال:** «**غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **قِبَلَ نَجْدٍ، فَوَازَيْنَا العَدُوَّ، فَصَافَفْنَا لَهُمْ، فَقَامَ رَسُولُ اللهِ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **يُصَلِّي لَنَا، فَقَامَتْ طَائِفَةٌ مَعَهُ تُصَلِّي وَأَقْبَلَتْ طَائِفَةٌ عَلَى العَدُوِّ، وَرَكَعَ رَسُولُ اللهِ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **بِمَنْ مَعَهُ**

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فرض الخُمس، باب: بركة الغازي في ماله حيًّا وميتًا، مع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وولاة الأمر (٤/ ٨٧) رقم (٣١٢٩).

(٢) كتاب الجمعة، باب: القائلة بعد الجمعة (٢/ ١٤) رقم (٩٤٢).

وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ انْصَرَفُوا مَكَانَ الطَّائِفَةِ الَّتِي لَمْ تُصَلِّ، فَجَاءُوا، فَرَكَعَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهِمْ رَكْعَةً وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، فَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، فَرَكَعَ لِنَفْسِهِ رَكْعَةً وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ».

١ - فذهب المحدِّثون إلى أنها بالواو (وازى).

٢ - وذهب اللغويُّون إلى أنها بالهمز (آزى).

قال الجوهري: «تقولُ: هو بإزائِهِ، أي بِحِذائِهِ. وقد آزيتُهُ إذا حاذيتُهُ، ولا تقلْ: وازيتُهُ»(١).

---

(١) الصحاح (٦/ ٢٢٦٨).

وقد تابعه على رأيه أبو البَختري، حيث قال: «الموازاة: المقابلة والمواجهة، قال: والأصل فيه الهمزة، يقال: آزيتُه إذا حاذيتُه؛ قال الجوهري: ولا تقل وازيته. وغيرُه أجازه على تخفيف الهمزة وقلبها، قال: وهذا إنما يصح إذا انفتحت وانضم ما قبلها نحو: جؤن وسؤال، فيصح في الموازاة ولا يصح في وازينا إلا أن يكون قبلها ضمةٌ من كلمة أخرى كقراءة أبي عمرو: «السُّفَهَاءُ وَلَا إِنَّهُمْ». لسان العرب (١٥/ ٣٩١).
=



وقد أنكر عليه طائفةٌ من العلماء ما ذهب إليه وصوَّبوا مجيئها بالواو.

قال العيني: «قوله: (قد وازى) بالزاي المعجمة، أي ساوى، أي حاذاهم في السنِّ. وأنكر الجوهريُّ استعمالَ هذا بالواو فقال: يقال: آزيتُه أي حاذيتُه، ولا يقال: وازيتُه. والذي جاء هنا حجةٌ عليه»[(١)].

وبنحوه قال الحافظُ ابنُ حجر[(٢)].

وقال الملَّا علي قاري: «فوازينا العدو» أي حاذيناه وقابلناه. في «النهاية» الموازاة المقابلة والمواجهة. يقال: وازيتُه إذا حاذيتُه. وفي «الصحاح»: هو بإزائه أي بحذائه،

= **وانظر:** مشارق الأنوار على صحاح الآثار لعياض (١/ ٢٩) و(٢/ ٢٨٤)، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (١/ ٤٧)، وتاج العروس للزبيدي (٣٧/ ٧٢).

(١) عمدة القاري (١٥/ ٥٢).

(٢) في فتح الباري (٦/ ٢٣٠).



وقد آزيتُه أي حاذيتُه، ولا تقل: وازيتُه. والمفهومُ من «القاموس»[1] أيضًا أنه مهموزٌ فقط، لكنَّ رواية المحدِّثين مقدمةٌ على نقل اللغويِّين، مع أن المثبتَ مقدمٌ على النافي، ومَنْ حفظ حجةٌ على من لم يحفظ، لا سيما ووافقهم صاحبُ «النهاية»[2]، أو هما لغتان كالمؤاكلة والمؤاخذة»[3].



(١) القاموس المحيط للفيروزآبادي (ص: ١٢٥٩).

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٥/ ١٨٢).

(٣) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٥/ ١٠٥).

وانظر: مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للمباركفوري (٥/ ٥).



- وراء وراء -

❋ اختلف المحدِّثون واللغويُّون في عبارة (وراء وراء) الواردة في حديث الشفاعة الطويل: «فَيَقُولُ إِبْرَاهِيمُ: لَسْتُ بِصَاحِبِ ذَلِكَ، إِنَّمَا كُنْتُ خَلِيلًا مِنْ وَرَاءَ وَرَاءَ، اعْمِدُوا إِلَى مُوسَى ﷺ الَّذِي كَلَّمَهُ اللهُ تَكْلِيمًا» أخرجه مسلم[(١)].

ووردت أحاديثُ أخرى فيها هذه العبارة أيضًا.

١ - فذهب المحدِّثون وغيرُهم إلى أنها بفتح الهمز فيهما (وراءَ وراءَ).

٢ - وذهب اللغويُّون إلى أنه يجوز أيضًا بناؤُها على الضمِّ (وراءُ وراءُ).

قال القرطبي: «وراءَ وراءَ: صحيحُ الروايةِ فيه بالمدِّ والفتحِ، وكأنه مبنيٌّ على الفتح؛ لتضمّنه الحرف، كما قالت

(١) في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلة فيها (١/ ١٨٧) رقم (٣٢٩).

العرب: هو جاري بيتَ بيتَ؛ أي: بيتُه إلى بيتي، فكأنه قال في الحديث: من ورائي إلى ورائي. ونحوُه: خمسةَ عشرَ، وسائرُ الأعداد المركَّبة، ومنه قولهم: هي همزةٌ بينَ بينَ، وأتيتُكَ صباحَ مساءَ، ويومَ يومَ، وتركوا البلادَ حيثَ بيثَ، وحاثَ باثَ؛ ونحو ذلك.

وقد زعم بعضُ النحويين المتأخِّرين أن الصوابَ الضمُّ فيهما، واستدلّ على ذلك بما أنشده الجوهريُّ في «الصّحاح»[(١)]:

إذا أنا لم أُومَنْ عليكَ ولم يكنْ
لقاؤكَ إلَّا مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ

قلت: ولا شكَّ أن السماعَ في هذا البيت بالضم فيهما، ووجهُه ما نبّه عليه الأخفشُ؛ حيث قال: لقيتُه من وراءُ، فترفعه على الغاية، كقولك: مِنْ قبلُ ومِنْ بعدُ، فنبّه على أن: وراءَ الأولى، إنما بُنيت لقطعها عن الإضافة، وأما الثانية:

---

(١) (٦/ ٢٥٢٣) مادة (ورى).



فيُحتمل أن تكون كالأولى على تقدير حذف (مِنْ) لدلالة الأولى عليها، ويُحتمل أن تكون الثانيةُ تأكيدًا لفظيًّا للأولى. ويجوز أن تكون بدلًا منها، أو عطفَ بيانٍ عليها. كما قالوا: يا نصرُ نصرُ، على تكلُّفٍ. وقد وجدتُ في أصل شيخنا أبي الصبر أيوب بن محمد الفهري السبتي: (مِن وراءَ مِن وراءَ) بتكرار مِن وفتح الهمزتين. وكان رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى قد اعتنى بهذا الكتاب غايةَ الاعتناء، وقيده تقييدًا حسنًا.

فلا يصحُّ أن يقالَ: إن ذلك بناءً على الوجه الأول، لوجود (مِنْ) المضمَّنة في الوجه الأول، وإنما محملُه على أن (وراءَ) قُطعت عن الإضافة، ولم تُقصدْ قصدَ مضافٍ بعينه، فصارت كأنها اسم علمٍ، وهي مؤنثةٌ، فيجتمعُ فيها التعريفُ والتأنيثُ، فيمتنعُ الصرفُ ...»[(١)].

---

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (١/ ٤٣٠).

وانظر: دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين لابن علان (٢/ ٥٠١ - ٥٠٢).

وقال النووي: «أما ضبطُ (وراء وراء) فالمشهورُ فيه الفتحُ فيهما بلا تنوينٍ، ويجوز عند أهل العربية بناؤُها على الضمِّ.

وقد جرى في هذا كلامٌ بين الحافظ أبي الخطاب بن دحية والإمام الأديب أبي اليمن الكندي، فرواهما ابنُ دحية بالفتح، وادَّعى أنه الصواب، فأنكره الكندي، وادَّعى أن الضمَّ هو الصواب. وكذا قال أبو البقاء: الصوابُ الضمُّ؛ لأن تقديره: من وراءِ ذلك، أو من وراء شيءٍ آخَر. قال: فإن صحَّ الفتحُ قُبِلَ. وقد أفادني هذا الحرفَ الشيخُ الإمامُ أبو عبد الله محمد بن أمية أدام الله نِعمَه عليه! وقال: الفتحُ صحيحٌ، وتكون الكلمةُ مؤكِّدةً: كشَذَرَ مَذَرَ، وشَغَرَ بَغَرَ، وسقطوا بَيْنَ بَيْنَ، فركَّبهما وبناهما على الفتح. قال: وإن ورد منصوبًا منوَّنًا جاز جوازًا جيدًا»(١).

---

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٣/ ٧١).
وانظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للقاري (٨/ ٣٥٧٣)، ودليل الفالحين لطرق رياض الصالحين لابن علّان (٢/ ٥٠٠).



- اليريسيين -

❋ اختلف المحدِّثون واللغويُّون في كلمة (اليريسيين) أو (الأريسيين)[(١)] الواردة في حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

---

(١) قال النووي: اختلفوا في المراد بهم على أقوالٍ:

أصحُّها وأشهرُها: أنهم الأكَّارون، أي الفلَّاحون والزرَّاعون ...

وهذا القولُ هو الصحيحُ. وقد جاء مصرَّحًا به في رواية رُوِّيناها في كتاب «دلائل النبوة» للبيهقي وفي غيره: «فإنَّ عليكَ إثمَ الأكَّارينَ» وفي روايةٍ ذكرها أبو عبيدٍ في كتاب «الأموال»: «وإلَّا فلا يَحُلْ بينَ الفلَّاحينَ وبينَ الإسلامِ» وفي رواية ابن وهبٍ: «وإثمُهم عليكَ».

قال أبو عبيدٍ: ليس المراد بالفلّاحين الزرّاعين خاصةً، بل المرادُ بهم جميعُ أهل مملكته.

الثاني: أنهم اليهودُ والنصارى، وهم أتباعُ عبد الله بن أريس الذي تُنسب إليه الأروسيةُ من النصارى، ولهم مقالةٌ في كتب المقالات، ويقال لهم: الأروسيُّون.

الثالث: أنهم الملوكُ الذين يقودون الناس إلى المذاهب الفاسدة ويأمرونهم بها.

المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٢/ ١٠٩). =

الطويل في قصة أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مع هرقل ملك الروم، وفيه: «ثُمَّ دَعَا بِكِتَابِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي بَعَثَ بِهِ دِحْيَةُ إِلَى عَظِيمِ بُصْرَى، فَدَفَعَهُ إِلَى هِرَقْلَ، فَقَرَأَهُ فَإِذَا فِيهِ: «بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ وَرَسُولِهِ إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ: سَلَامٌ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الهُدَى، أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدِعَايَةِ الإِسْلَامِ، أَسْلِمْ تَسْلَمْ، يُؤْتِكَ اللهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ، فَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الأَرِيسِيِّينَ» متفق عليه(١).

= **وانظر**: المعلم بفوائد مسلم للمازري (٣/ ٢٢)، ومشارق الأنوار على صحاح الآثار لعياض (١/ ٢٧)، وشرح السنة للبغوي (١٢/ ٢٧٨)، وفتح الباري لابن حجر (٨/ ٢٢١)، وعمدة القاري للعيني (١/ ٢٢٩)، والديباج على صحيح مسلم بن الحجاج للسيوطي (٤/ ٣٨٢).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، باب: بدء الوحي: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ (١/ ٩) رقم (٧)، ومسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب: كتاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى هرقل (٣/ ١٣٩٦) رقم (١٧٧٣).

وفي روايةٍ للبخاري[(١)] ومسلم[(٢)]، والنسائي[(٣)]، والبغوي[(٤)]: «إِثْمَ الْيَرِيسِيِّينَ».

١ - فذهب المحدِّثون إلى أنها (اليَرِيسِيِّين) بياءٍ أولَ الكلمة وياءين آخرَها مع التشديد، أو (الأَرِيسِيِّين) بالهمز أولَ الكلمة بدلًا من الياء.

٢ - وذهب اللغويّون إلى أنها (الأَرِيسِيْن) بياءٍ واحدةٍ ساكنةٍ.

قال ابنُ الجوزي: «وأما قولُه: (إثمَ اليَرِيسِيِّين) فكذا يرويه المحدِّثون (اليَرِيسِيِّين) بياءٍ أولى وياءين في آخر الكلمة.

---

(١) حديث رقم (٧).
وقع ذلك في رواية أبي ذر والأصيلي وغيرِهما.

(٢) صحيح مسلم (٣/ ١٣٩٧).

(٣) السنن الكبرى (١٣/ ٦٢) رقم (١١١٧٤).

(٤) شرح السنة (١٢/ ٢٧٦) رقم (٣٣١٦).

قـال الخطَّابي: كذا رواه البخاري (اليَرِيسِـيِّين)، والياءُ مبدلةٌ فيه عن الهمزة، وهو في سـائر الروايات (الأَرِيسِيِّين)، وأمـا أهـلُ اللغـة فيقولـون: (الأَرِيسِـين) بياءٍ واحـدةٍ غير مشددة. وهي لغةٌ شاميةٌ.

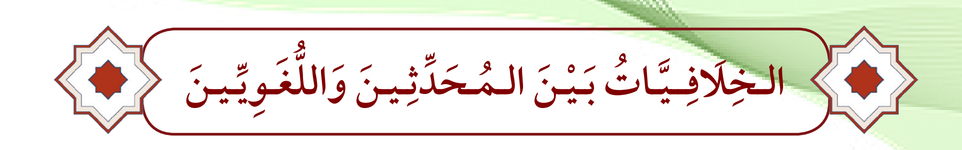
وقال ابنُ الأعرابي: الأريسُ: الأكَّارُ، ويُجمع الأريسين بتخفيفٍ، وقد أرس يأرس أرسًا إذا صار أريسًا.

وقال لنا ابنُ الخشـاب: إنما هو الأرِّيسِين، بتشديد الراء وبيـاءٍ واحدةٍ بعد السـين. والمعنى: إنك إن لم تسـلمْ كان عليك إثمُ الزرَّاعين والأُجَراء الذين هم أتباعٌ لك وخدمٌ»[١].

وقـال النـووي: «قولـه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (وإِنْ تَوَلَّيْـتَ فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الأَرِيسِـيِّينَ) هكذا وقع في هذه الرواية الأولى في مسلمٍ (الأَرِيسِيِّين)، وهو الأشـهرُ في روايات الحديث وفي كتب أهل اللغة. وعلى هذا اختُلف في ضبطه على أوجه:

---

(١) كشف المشكل من حديث الصحيحين (١/ ٥٤٤).



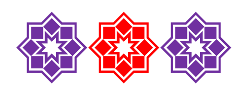
أحدها: بياءين بعد السين.

والثـاني: بياءٍ واحدةٍ بعد السـين. وعلى هذين الوجهين الهمزةُ مفتوحةٌ والراءُ مكسورةٌ مخفَّفةٌ.

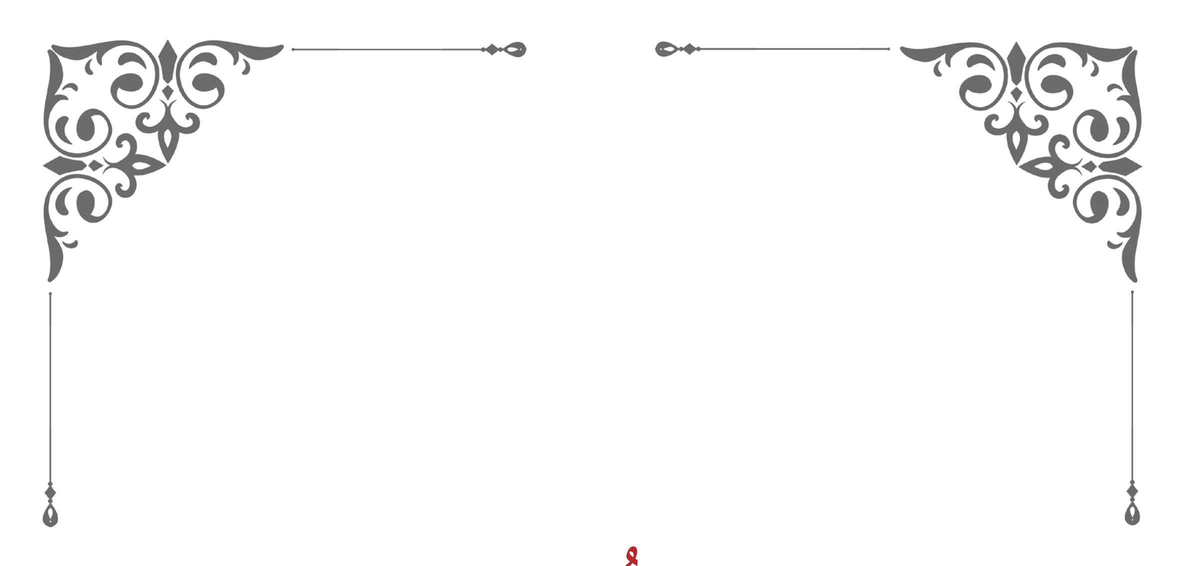
والثالث: (الأرّيسِـين) بكسر الهمزة وتشديد الراء وبياءٍ واحدة بعد السين.

ووقع في الرواية الثانية في مسلمٍ وفي أول صحيح البخاري (إثمَ اليَرِيسِيِّين) بياءٍ مفتوحةٍ في أوله وبياءين بعد السين» [(١)].

قلـتُ: فعلى هذا يجـوز الوجهان في هـذه الكلمة، والله أعلم.

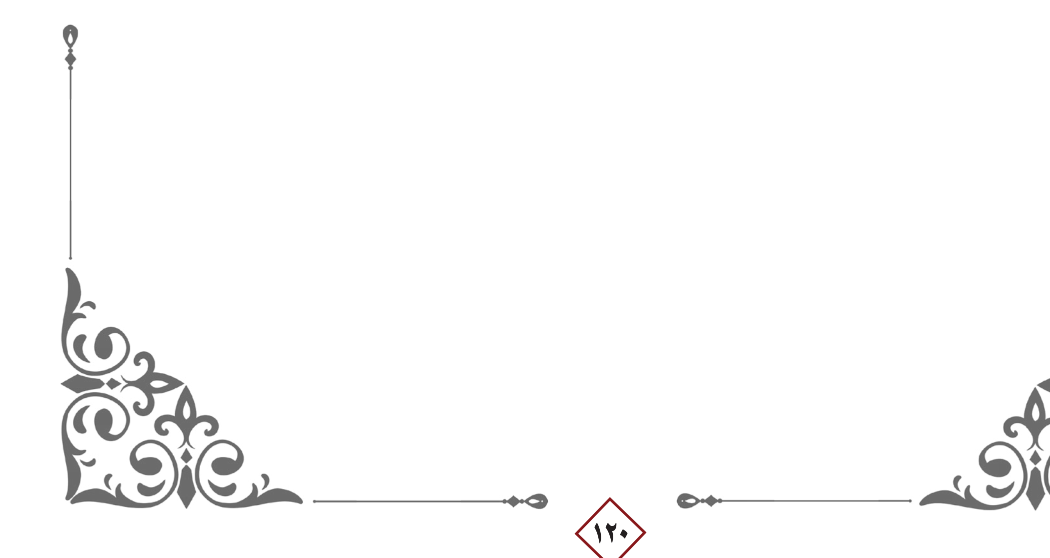


(١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٢/ ١٠٩).



الفصلُ الثاني

الخِلافيّاتُ بين المحدّثِين واللّغويّين في الأسماءِ



- برك -

❋ اختلف المحدِّثون واللغويُّون في ضبط كلمة (برك) من (بـرك الغِمَـاد)[1] الـواردةِ في بعضِ الأحاديـث، منها:

---

(١) بَرْكُ الغِمَادِ: يُضرب مثلاً للمواضع البعيدة، كما في الحديثِ أعلاهُ.

وقـد اختُلف في موضعه، فقيل: هو موضعٌ في أقاصي هَجَر. وقيل: هو موضعٌ وراءَ مكةَ بخمس ليالٍ.

وقال الهمداني: برك الغماد في أقصى اليمن.

وفي حديـث هجـرة النّبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنّـه لما ابتُلي المسـلمون، خرج أبو بكر مهاجرًا إلى أرض الحبشة، حتى إذا بلغ برك الغماد، لقيه ابنُ الدَّغِنَة، وهو سـيّد القارة، فقـال: أين تريد يا أبا بكر؟ قال أخرجني قومي، فأريد أن أسـيح في الأرض، وأعبد ربّي. فقال ابن الدّغنّـة: إنّ مثلـك لا يَخـرجُ ولا يُخرجُ، أنت تكسـب المعدوم، وتصل الرحم، وتحمل الكَلَّ، وتقري الضّيف، وتعين على نوائب الحقّ، وأنا لك جارٌ؛ ارجع إلى بلدك، فاعبد ربّك في بلدك. فرجع أبو بكر. وذكر باقي الحديث.

انظـر: معجم البلدان للحموي (١/ ٣٩٩)، ومعجم ما اسـتعجم من أسماء البلاد والمواضع للبكري (١/ ٢٤٣)، وطرح التثريب في شرح التقريب للعراقي (٧/ ٢٧١)، وفتح الباري لابن حجر (١/ ٨٧).



حديثُ أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في يومِ بدرٍ: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **شَاوَرَ حِينَ بَلَغَهُ إِقْبَالُ أَبِي سُفْيَانَ، قَالَ: فَتَكَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ تَكَلَّمَ عُمَرُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَقَامَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ، فَقَالَ: إِيَّانَا تُرِيدُ يَا رَسُولَ اللهِ؟ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ أَمَرْتَنَا أَنْ نُخِيضَهَا الْبَحْرَ لَأَخَضْنَاهَا، وَلَوْ أَمَرْتَنَا أَنْ نَضْرِبَ أَكْبَادَهَا إِلَى بِرْكِ الْغِمَادِ لَفَعَلْنَا ...**» .

١ - فذهب جمهورُ المحدِّثين إلى أنها بفتح الباء وإسكان الراء (بَرْك).

٢ - وذهب أكثرُ أهل اللغة إلى أنها بكسر الباء وإسكان الراء (بِرْك).

قال النووي: «قوله: برك الغِمَاد، أما (برك) فهو بفتح الباء وإسكان الراء، هذا هو المعروف المشهور في كتب الحديث وروايات المحدِّثين، وكذا نقله القاضي عن رواية المحدِّثين.

قال: وقال بعضُ أهل اللغة: صوابُه كسرُ الراء. قال: وكذا قيَّده شيوخُ أبي ذرٍّ في البخاري. كذا ذكره القاضي في شرح مسلم[١].

وقال في «المشارق»[٢]: هو بالفتح لأكثر الرواة. قال: ووقع للأصيلي والمستملي وأبي محمد الحمُّوي بالكسر. قلتُ: وذكره جماعةٌ من أهل اللغة بالكسر لا غير، واتفق الجميع على أن الراء ساكنةٌ إلا ما حكاه القاضي عن الأصيلي أنه ضبطه بإسكانها وفتحها وهذا غريبٌ ضعيفٌ»[٣].

---

(١) انظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم (٦/ ١٣٦).

(٢) مشارق الأنوار على صحاح الآثار (١/ ١١٥).

(٣) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٢/ ١٢٤).
ونصُّ عبارة القاضي: «(برك الغماد) أكثر الرواية فيه في الصحيحين بفتح الباء، وذكره في «الجمهرة» و«الإصلاح» وبعض رواة البخاري بكسر الباء وسكون الراء. والغِمَادُ: بغين معجمة يقال: بكسرها وضمها وميم مخففة وآخره دال مهملة، موضعٌ في أقاصي هَجَر. ووقع في كتاب الأصيلي بكسر الباء، وكذا عند المستملي والحمُّوي، ولغيرهم من رواة مسلم بفتحها».

وقال البكري: «بكسر أوّله، وإسكان ثانيه، على وزن فِعْل: وهو في أقاصي هَجَر، إلّا أنّه مُنضافٌ إليها، هو برك الغماد الذي ورد في الحديث»[(١)].

وقال الملَّا علي قاري بعد أن نقل الخلافَ في المسألة: «قلتُ: روايةُ المحدِّثين أرجحُ، وللاعتماد أصحُّ»[(٢)].

❀❀❀

---

(١) معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع (١/ ٢٤٣).
وانظر: المؤتلف والمختلف للدار قطني (٤/ ١٨٠٠)، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (١/ ١٢١)، والرياض النضرة في مناقب العشرة للطبري (١/ ٩٧)، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين (١/ ٤٧٠)، وفتح الباري (١/ ٨٧)، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه (١/ ١٤٤) كلاهما لابن حجر، وعمدة القاري للعيني (١٢/ ١٢٣) و(١٧/ ٤٣)، والمعالم الأثيرة في السنة والسيرة لمحمد شراب (ص/ ٤٦).

(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١٧/ ١٢٢).

- بروع -

❋ اختلف المحدِّثون واللغويُّون في ضبط كلمة (بروع) من اسم: (بروع بنت واشق الرُّواسِيَّة).

١ - فذهب المحدِّثون إلى ضبط هذه الكلمة بكسر الباء وسكون الراء وفتح الواو بعدها عين مهملة (بِرْوَع).

٢ - وذهب أهلُ اللغة: إلى أن كسرَ الباء خطأٌ، وأن الصوابَ فتحُها (بَرْوَع)(١).

قال ابنُ الأثير: «أهلُ الحديث يروونها بكسر الباء، وسكون الراء، وفتح الواو، وبالعين المهملة. وأما أهلُ

---

(١) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (١/ ٢٢٨)، والشذا الفيَّاح من علوم ابن الصلاح للأبناسي (٢/ ٧٠٥)، وتدريب الراوي للسيوطي (٢/ ٣٤٨)، وحاشية السندي على ابن ماجه (٤/ ١٤٥)، وحاشيته على النسائي (٦/ ١٢١)، ونهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للرملي (٦/ ٣٥١)، ونيل الأوطار للشوكاني (٦/ ٢٢٣) وعون المعبود للعظيم آبادي (٦/ ١٠٤).

اللغة فيفتحون الباء ويقولون: ليس في العربية فعول إلا خِرْوَعٌ، لهذا النبت المعروف، وعِتْوَدٌ اسم وادٍ»(١).

وقال الجوهري: «بروع أيضًا: اسمُ امرأةٍ، وهي بروع بنت واشق. وأصحاب الحديث يقولونه بكسر الباء، والصوابُ الفتحُ؛ لأنه ليس في كلام العرب فِعْوَلٌ إلا خِرْوَعٌ، وعِتْوَدٌ اسم وادٍ»(٢).

قال الزبيدي بعد أن نقل كلام الجوهري: «ونقله الصاغاني أيضًا هكذا، وزاد وعِتْوَرٌ، قال: وليس بتصحيف عِتْوَد، وكذلك جزم المطرّزي في «المغرب»، وابنُ دريد في «الجمهرة» بأن الكسرَ خطأٌ.

وقد جزم أكثرُ المحدِّثين بصحة الكسر، ورووه هكذا سماعًا. وفي «الغاية»: هو بالكسرِ والفتحِ، والكسرُ أشهرُ: اسمُ امرأةٍ»(٣).

---

(١) جامع الأصول في أحاديث الرسول (١٢/ ٢٢٣).
(٢) الصحاح (٣/ ١١٨٤).
(٣) تاج العروس (٢٠/ ٣١٨).



قال القاري مرجِّحًا قولَ المحدِّثين: «أهلُ الحديث يروونها بكسر الباء وفتح الواو وبالعين المهملة، وأما أهلُ اللغة فيفتحون الباء ويقولون: إنه ليس في العربية فِعْوَلٌ إلا خِرْوَعٌ لهذا النبت، وعِتْوَدٌ اسمُ وادٍ. اهـ.

قلتُ: فليكن هذا من قبيلهما، ونقلُ المحدِّثين أحفظُ من اللغويِّين»[(١)].

❋❋❋

---

(١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١٠/ ١٥٠).

وانظر: علوم الحديث لابن الصلاح (١/ ٢٢٨)، والشذا الفيَّاح من علوم ابن الصلاح للأبناسي (٢/ ٧٠٥)، وتدريب الراوي للسيوطي (٢/ ٣٤٨)، وحاشية السندي على ابن ماجه (٤/ ١٤٥)، وحاشيته على النسائي (٦/ ١٢١)، ونهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للرملي (٦/ ٣٥١)، وعون المعبود للعظيم آبادي (٦/ ١٠٤)، ونيل الأوطار للشوكاني (٦/ ٢٢٣)، وتحفة الأحوذي للمباركفوري (٤/ ٢٥١).



- بضاعة -

❊ اختلف المحدِّثون واللغويُّون في ضبط بئر (**بضاعة**)[١].

---

(١) **بئرُ بضاعة**: بئرٌ بالمدينة بديار بني ساعدة من الأنصار، قيل: هو اسمٌ لصاحب البئر، وقيل: لموضعها. وقيل: اسمُ امرأةٍ نُسبت إليها البئر.

وقد جاء ذكرها في حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكان يُطرح فيها خِرقُ الحيض ولحومُ الكلاب والنتن.

وقُطْرُ رأسها ستةُ أذرع. **قال أبو داود السجستاني**: «قدَّرت بئر بضاعة بردائي، مددته عليها. ثم ذرعته، فإذا عرضها ستة أذرع. قال: وسألت الذي فتح لي باب البستان، فأدخلني إليه: هل غُير بناؤها عما كانت عليه فقال: لا، ورأيت فيها ماءً متغيرَ اللون».

وقال الصاغاني: «في سنة خمسٍ وستمائة دخلتُ البستان الذي فيه بئر بضاعة، وقدَّرت قُطْر رأس البئر بعمامتي، فكان كما قال أبو داود».

وقال الألباني: «لما منَّ الله تعالى عليَّ في العام الماضي (١٣٦٨) بالحج إلى المسجد الحرام، ثمّ بزيارة مسجد نبيه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ ذهبتُ يوم الأربعاء ٢٥ محرم ١٣٦٩ إلى بئر بضاعة للاطلاع، فوجدتُه لا يزال في البستان شمالَ المسجد النبوي؛ وقد وُضع عليه=



= مضخةٌ آليةٌ لغزارة الماء فيه؛ فإن ارتفاعه من القعر إلى سطح الماء يبلغ نحو (١٣) ذراعًا، ومن سطحه إلى فوهته نحو (١٧) ذراعًا، وقد تمكنا من معرفة ذلك بواسطة حبلٍ جاء به إلينا القيِّم على البستان، فربطنا بطرفه حجرًا ثم أدليناه حتى القعر؛ فكانت النتيجة ما ذُكر. وأما قُطْرُ فُوَّهَته فستة أذرع؛ كما ذكر المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ. فالظاهر أن الماء زاد كثيرًا على ما كان عليه في عهده. والله أعلم».

قال الغزالي: إن الآبار التي كان رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يتوضأ منها ويغتسل ويشرب من مائها سبعةٌ.

قال العراقي: هي بئر أريس، وبئر حاء، وبئر رومة، وبئر غرس، وبئر بضاعة، وبئر البصة، وبئر السقيا أو بئر جمل. ثم بسط ذلك وذكر الأحاديث الدالة عليها، فجزم بالستة الأولى منها، وتردَّد في السابعة هل هي بئر السقيا أو بئر جمل؟

انظر: إحياء علوم الدين للغزالي (١/ ٢٦٠)، وطرح التثريب للعراقي (٨/ ١٩٢)، وعمدة القاري للعيني (٢٢/ ٢٤٣)، وحاشية السيوطي على سنن النسائي (١/ ١٧٥)، ووفاء الوفا بأخبار دار المصطفى للسمهودي (٣/ ١٢٨)، وتاج العروس للزبيدي (٢٠/ ٣٤٠)، وصحيح أبي داود (الأم) - ط غراس - للألباني (١/ ١١٥).

١ - فذهب المحدِّثون إلى أنها بضمِّ الباء (بُضَاعَة) فحسب.

٢ - وذهب اللغويُّون إلى أن باءها تُكسر وتُضمُّ.

قال الجوهري: «بئر بضاعة التي في الحديث، تُكسرُ وتُضمُّ»(١).

وقال المطرِّزي: «ومنه البِضَاعَةُ لأنها قطعةٌ من المال، وبها سمِّيت بئرُ بِضَاعَة، وهي بئرٌ قديمةٌ بالمدينة، والضمُّ لغةٌ فيها»(٢).

وقال النووي: «بئر بضاعة: بضم الباء وكسرها لغتان مشهورتان ذكرهما ابنُ فارسٍ في «المجمل» والجوهريُّ وغيرُهما، والضمُّ أشهرُ وأوضحُ»(٣).

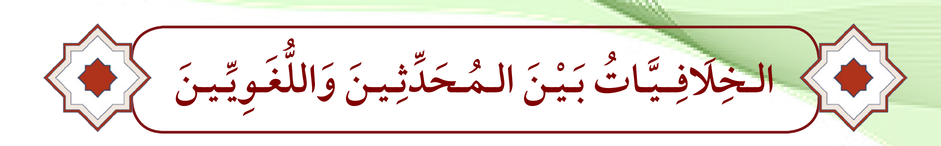
وقال الزبيدي: «بئر بُضاعة، بالضم، وقد تُكسرُ، حكى الوجهين الجوهري والصاغاني. وقال غيرُهما: المحفوظُ

---

(١) الصحاح (٣/ ١١٨٧).

(٢) المغرب في ترتيب المعرب (ص/ ٤٥).

(٣) تهذيب الأسماء واللغات (٣/ ٣٦).



الضـمُّ. قال ابنُ الأثير: وحُكي بالصـاد المهملة أيضًا، وقد أشرنا إلى ذلك. والكسرُ نقله ابنُ فارسٍ أيضًا»[(١)].

قلـتُ: لا رُجحـانَ لإحداهما على الأخـرى؛ فكلتاهما لغتانِ محفوظتانِ، والله أعلم[(٢)].

---

(١) تاج العروس (٢٠/ ٣٣٩).

(٢) **وللمزيد انظر:** معجم البلـدان للحموي (١/ ٢٩٩) و (١/ ٤٤٢)، ومراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع للقطيعي (١/ ١٤٠) و (١/ ٢٠٢)، والنهايـة في غريـب الحديـث والأثـر لابـن الأثيـر (١/ ١٣٤)، ومختـار الصحـاح للـرازي (ص/ ٣٦)، ولسـان العرب لابـن منظور (٨/ ١٦)، والقاموس المحيـط للفيروزآبادي (ص/ ٧٠٤)، وشـرح أبـي داود (١/ ١٩٧) وعمـدة القـاري (٢٢/ ٢٤٣) كلاهما للعيني، وحاشية السيوطي على سنن النسائي (١/ ٤٦)، وقوت المغتذي على جامع الترمذي للسيوطي (١/ ٦٧)، ومرقـاة المفاتيـح شـرح مشـكاة المصابيـح للقـاري (٢/ ٤٥١)، وحاشـية السندي على سـنن النسـائي (١/ ١٧٤)، وخلاصة الوفا بأخبـار دار المصطفـى للسـمهودي (٢/ ٤٢٧) ،والمصباح المنير للفيومـي (١/ ٥١)، ونيـل الأوطـار للشـوكاني (١/ ٤٥)، وتحفة الأحوذي للمباركفوري (١/ ١٦٩) و (١/ ١٧٢).



- بطحان -

❊ اختلف المحدِّثون واللغويُّون في ضبط كلمة (**بطحان**)[1].

١ - فذهب المحدِّثون إلى ضبط هذه الكلمة بضم الباء، وإسكان الطاء. (بُطْحَان).

٢ - وذهب اللغويُّون إلى ضبطها بفتح الباء، وكسر الطاء. (بَطِحَان).

---

(١) **بطحان**: وادٍ بالمدينة، سُمي به لسعته وانبساطه، من البَطْح وهو البَسْط، وخُصَّ بالذكر لأنه أقرب المواضع التي تقام بها أسواقُ المدينة، وهو أحدُ أوديتها الثلاثة وهي: العقيق، وبطحان، وقناة.

قال غيرُ واحد من أهل السير: لما قدم اليهودُ المدينةَ نزلوا السافلة فاستوخموها فأتوا العالية، فنزل بنو النضير بطحان، ونزلت بنو قريظة مهزورًا، وهما واديان يهبطان من حرةٍ هناك تنصبُّ منها مياهٌ عذبةٌ، فاتخذ بها بنو النضير الحدائق والآطام، وأقاموا بها إلى أن غزاهم النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأخرجهم منها. معجم البلدان للحموي (١/ ٤٤٦)، وفيض القدير للمناوي (٥/ ٤٢١).



وذهب بعضُهم إلى أنها بفتح الباء، وسكون الطاء.

(بَطْحَان).

قال النووي: «هو بضم الباء الموحّدة وإسكان الطاء وبالحاء المهملتين، هكذا هو عند جميع المحدِّثين في رواياتهم وفي ضبطهم وتقييدهم.

وقال أهلُ اللغة: هو بفتح الباء وكسر الطاء، ولم يجيزوا غيرَ هذا، وكذا نقله صاحبُ «البارع» وأبو عبيدٍ البكري»(١).

وقال العيني: «بُطْحان بضم الباء الموحدة وسكون الطاء المهملة وبالحاء المهملة غير منصرفٍ، وادٍ بالمدينة. وقال ابنُ قُرقُول: بُطْحان بضم الباء يرويه المحدِّثون أجمعون. وحكى أهلُ اللغة فيه بَطِحان بفتح الباء وكسر الطاء، وكذلك قيده أبو المعالي في «تاريخه» وأبو حاتم. وقال البكري: بفتح أوله وكسر ثانيه على وزن فَعِلان

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٥/ ١٣٢).

لا يجوز غيرُه»[(١)].

وقال ياقوت الحموي: «بُطْحان بالضم ثم السكون كذا يقوله المحدِّثون أجمعون، وحكى أهلُ اللغة: بَطِحان بفتح أوله وكسر ثانيه، وكذلك قيده أبو علي القالي في كتاب «البارع»، وأبو حاتمٍ، والبكري، وقال: لا يجوز غيره.

وقرأتُ بخط أبي الطيب أحمد ابن أخي محمد الشافعي - وخطُّه حُجةٌ -: بَطْحَان بفتح أوله وسكون ثانيه ... قال الشاعرُ - وهو يقوّي رواية من سكَّن الطاء -:

أبا سعيدٍ لم أزلْ بعدَكُمْ
في كُرَبٍ للشوقِ تغشاني

كَمْ مجلسٍ ولَّى بلذاتِهِ
لم يَهْنِني إذْ غابَ نُدْماني

(١) عمدة القاري (٧/ ٤٦٨).

سُـقـيـا لـسَـلْـعٍ ولـسـاحـاتِـهـا
والـعـيـشِ فِي أكـنـافِ بَـطْـحَـانِ
أمـسـيـتُ مـن شـوقـي إلـى أهـلِـهَـا
أدفـعُ أحـزانًـا بـأحـزانِ!

وقال ابنُ مقبلٍ في قول من كسرَ الطاءَ:

عَفَى بَطِحَانٌ من سُليمَى فيَثربِ
فمُلْقَى الرِّحالِ من منًى فالمحصَّبِ»[1]

قلتُ: لم يتبينْ لي الراجحُ منهما، والله أعلم[2].

---

(١) معجم البلدان (١/ ٤٤٦).

(٢) **وانظر**: إكمال المعلم شرح صحيح مسلم (٢/ ٣٣٣)، ومشارق الأنوار على صحاح الآثار (١/ ١١٥) كلاهما لعياض اليحصبي، وشرح السيوطي لسنن النسائي (٣/ ٨٥)، وفيض القدير للمناوي (٥/ ٤٢١)، والديباج على صحيح مسلم بن الحجاج للسيوطي (٢/ ٢٧٩)، وحاشية السندي على سنن النسائي (٢/ ٤٢٣)، وسبل الهدى والرشاد للصالحي (٤/ ٤١٠).

- الجعرانة -

❊ اختلف المحدِّثون واللغويُّون في ضبط كلمة (الجعرانة)[1].

١ - فذهب جمهور المحدِّثين إلى أنها بكسر الجيم والعين وتشديد الراء (الـجِعِرَّانَة).

٢ - وذهب أهل اللغة إلى أنها بكسر الجيم وإسكان العين وتخفيف الراء (الـجِعْرَانَة).

---

(١) الجعرانة: مكانٌ بين مكة والطائف، يقع شمال شرقي مكة، نزله النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما قسم غنائم هوازن مرجعه من غزاة حنين، وأحرم منها. ولا زالت تُعرف في رأس وادي سَرِف حين تعلقه في الشمال الشرقي من مكة، يعتمر منها المكيون، وبها مسجدٌ، وقد عُطّلت بئرُها اليوم، وكانت عذبة الماء يُضرب المثل بعذوبته.
انظر: المعالم الأثيرة في السنة والسيرة لمحمد شراب (ص/ ٩٠)، ومعجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية للبلادي (ص/ ٨٣).

قال النووي: «الجعرانة: بكسر الجيم وإسكان العين وتخفيف الراء، هكذا صوابها عند إمامنا الشافعي والأصمعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وأهل اللغة ومحقِّقي المحدِّثين وغيرهم.

ومنهم من يكسر العين ويشدد الراء، وهو قول عبد الله بن وهبٍ وأكثر المحدِّثين، قال صاحبُ «مطالع الأنوار»(١): أصحابُ الحديث يشدِّدونها، وأهلُ الإتقان والأدب يخطِّئونهم ويخفِّفون، وكلاهما صوابٌ، وحكى إسماعيل القاضي عن علي بن المديني قال: أهلُ المدينة يثقِّلونها ويثقِّلون الحديبيَّة، وأهلُ العراق يخفِّفونهما، ومذهب الأصمعي تخفيف الجعرانة، وسُمع من العرب من يثقِّلها، وبالتخفيف قيدها الخطَّابي، وبه قرأنا على المتقنين، وهي ما بين الطائف ومكة، وهي إلى مكة أقرب، هذا كلام صاحب «المطالع»»(٢).

---

(١) مطالع الأنوار على صحاح الآثار لابن قُرقُول (٢/ ١٩٣).

(٢) تهذيب الأسماء واللغات (٣/ ٥٨).

وقال العسكري: «ومما يُغلط فيه من أسماء المواضع أيضًا قولهم: الجعرانة، وهي بكسر الجيم وإسكان العين، ومن لا يميز يرويه الجِعِرَّانة فيكسر الجيم والعين ويشدد الراء، فيشبهه بجِعِرَّانة الدُّبُر وهو خطأٌ، والصوابُ تسكينُ العين وتخفيف الراء.

وسمعتُ أبا بكرٍ النيسابوري يقول: سمعتُ محمد بن عبد الله بن ميمون يحكي أنه سمع الإمام الشافعي المطلبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأرضاه يقول: إنما هي الجِعْرَانة والحُديبيَة بالتخفيف»(١).

وقال البكري: «الجِعِرَّانة بكسر الجيم والعين، وتشديد الراء المهملة. هكذا يقوله العراقيّون؛ والحجازيّون يخفّفون، فيقولون الجِعْرَانة، بتسكين العين وتخفيف الراء، وكذلك الحديبيَّة الحجازيون يخفِّفون الياء، والعراقيون يثقِّلونها؛ ذكر ذلك علي بن المديني في كتاب «العلل والشواهد».

---

(١) تصحيفات المحدثين (١/ ٢٤٩).

وقال الأصمعي: هي الجِعْرَانة، بإسكان العين، وتخفيف الراء؛ وكذلك قال أبو سليمان الخطّابي»(١).

وقال ياقوت الحموي: «الجِعْرانَةُ: بكسر أوله إجماعًا، ثم إن أصحاب الحديث يكسرون عينه ويشدّدون راءه، وأهلُ الإتقان والأدب يخطِّئونهم ويسكِّنون العين ويخفّفون الراء، وقد حُكي عن الشافعي أنه قال: المحدِّثون يُخطِئون في تشديد الجعرانة وتخفيف الحديبية، إلى هنا مما نقلته.

والذي عندنا أنهما روايتان جيّدتان حكى إسماعيل بن القاضي عن عليّ بن المديني أنه قال: أهلُ المدينة يثقّلونه ويثقِّلون الحديبيّة، وأهلُ العراق يخفِّفونهما، ومذهبُ الشافعيِّ تخفيفُ الجعرانة، وسُمع من العرب من قد يثقّلها، وبالتخفيف قيدها الخطّابي»(٢).

---

(١) معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع (٢/ ٣٨٤).

(٢) معجم البلدان (٢/ ١٤٢).

قلتُ: يظهر من خلال ما تقدم أنَّ كلا المذهبين صحيحٌ كما نبه على ذلك النووي وياقوت الحموي، والله أعلم[1].

(١) وللاستزادة انظر: إصلاح غلط المحدثين (ص/ ٣٨)، وغريب الحديث (٣/ ٢٣٥) كلاهما للخطابي، والجبال والأمكنة والمياه للزمخشري (ص/ ٩٥)، ومشارق الأنوار على صحاح الآثار لعياض (١/ ١٦٨)، ومعجم السفر للسِّلفي (ص/ ١٣١)، والروض المعطار في خبر الأقطار للحميري (ص/ ١٧٦)، والمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٢/ ٦٠)، والمجموع شرح المهذب (٧/ ٢٠٤) كلاهما للنووي، ولسان العرب لابن منظور (٤/ ١٤١)، والمصباح المنير للفيومي (١/ ١٠٢)، وعمدة القاري للعيني (٩/ ١٥١)، وشفاء الغرام بأخبار البلد الحرام للفاسي (١/ ٧٧)، وفتح الباري لابن حجر (١/ ٩٨)، والبدر المنير لابن الملقن (٦/ ١٠١)، وتنوير الحوالك شرح موطأ مالك للسيوطي (١/ ٣٠٤)، ومرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للقاري (٥/ ١٧٩٤)، وشرح الزرقاني على الموطأ (٣/ ٤٣)، وتاج العروس للزبيدي (١٠/ ٤٤١)، ونيل الأوطار للشوكاني (٤/ ٣٥٤)، ومرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للمباركفوري (٩/ ٣٤٧).

- الحبلي -

❊ اختلـف المحدِّثون واللغويُّـون في ضبط (**الحبلي**) من اسـمِ الإمامِ أبـي عبد الرحمن عبد الله بـن يزيد الحبلي التابعي.

١ - فذهب المحدِّثون إلى ضمِّ الباء فيها (الـحُبُلي).

٢ - وذهب اللغويُّون إلى أن الباءَ فيها مفتوحةٌ (الـحُبَلي) أو ساكنةٌ (الـحُبْلي).

قال النووي: «أبو عبد الرحمن الحبلي: منسوبٌ إلى بني الـحُبُل، والمشـهورُ في اسـتعمال المحدِّثين ضمُّ الباء منه، والمشهورُ عند أهل العربية فتحُها، ومنهم من سكَّنها»[(١)].

وقال ابنُ ناصر الديـن: «الـحُبُلي بالضمِّ والإهمال: أبو عبد الرحمن الـحُبُلي، من كبار التابعين.

---

(١) المنهاج شـرح صحيح مسـلم بـن الحجـاج (٧/ ١٤٥) بتصرفٍ قليلٍ.

قلت: والموحَّدة مضمومةٌ أيضًا وتسكَّن، وقال ابنُ الجوزي: وأهل اللغة يفتحونها. انتهى. وممن قاله بالفتح سيبويه»[(١)].

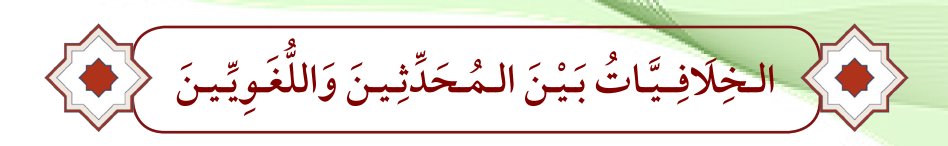
لكن بيّن السهيلي أن سيبويه لم يضبطه بالفتح، وإنما وهم الناقلُ عنه.

قال الزبيدي: «هو حُبلي، بالضم على القياس، وبضمتين وعليه اقتصر سيبويه، وقال: هو مما جاء على غير قياسٍ في النسب. نقل بعضُ أهل العربية عن سيبويه: الحُبَلي كجُهَني، قال السهيلي: وهو خطأٌ لم يضبطه سيبويه هكذا، وقد نقله أبو عليٍّ في «البارع» من كتاب سيبويه، بالضم على الصحيح، وإنما أوقعه في الوهم كونُ سيبويه ذكره مع الجُذَمي، نسبة لجُذَيْمَة، وهو إنما ذكره معه لكون كلٍّ منهما شاذًّا، لا لكونه مثله في الوزن، فتأمل»[(٢)].

---

(١) توضيح المشتبه (٢/ ٢٠٠).

(٢) تاج العروس (٢٨/ ٢٧٢).



قلتُ: فالأقربُ على هذا هو ما ذهب إليه المحدِّثون، والله أعلم(١).



---

(١) **وانظر:** أسد الغابة لابن الأثير (٣/ ١٨٥)، وغريب الحديث لابن الجوزي (١/ ١٨٩)، واللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير (١/ ٣٣٧)، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه (١/ ٢٩٦)، وتقريب التهذيب (ص/ ٣٢٩) كلاهما لابن حجر، وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال للخزرجي (ص/ ٢١٩).

- الحُدَيبية -

❁ اختلف المحدِّثون واللغويُّون في ضبط كلمة (الحُدَيبية)[1].

١ - فذهب جمهورُ المحدِّثين إلى أنها بتشديد الياء (الحُدَيْبِيَّة).

---

(١) الحديبية: قرية متوسطة ليست بالكبيرة، على (٢٢) كيلاً غرب مكة على طريق جدة القديم، سُميت ببئرٍ هناك عند مسجد الشجرة التي بايع رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصحابةَ تحتها بيعةَ الرضوان لما صُدَّ عن زيارة البيت، وهي خارجُ الحرم غيرُ بعيدةٍ منه، على مرأى، وقيل: بعضُها في الحِلّ وبعضُها في الحرم، وهي أبعد أطراف الحرم عن البيت.

انظر: معجم البلدان للحموي (٢/ ٢٢٩)، ونخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار (٩/ ٢١٣)، وعمدة القاري (٦/ ١٣٦) كلاهما للعيني، ومعجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية للبلادي (ص: ٩٤)، والمعالم الأثيرة في السنة والسيرة لمحمد شراب (ص/ ٩٧).



٢ - وذهب أهلُ اللغة إلى أنها بتخفيف الياء (الـحُدَيْبِيَة).

قال ابنُ الصلاح: «الحديبية: الأثبتُ فيها تخفيفُ الياء الأخيرة منها.

رُوِّينا عن عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا عمرو بن سوادٍ السرحي، قال: اختلف ابنُ وهبٍ والشافعيُّ في الحديبية، فقال ابنُ وهبٍ: **الـحُدَيْبِيَّة** بالتثقيل، وقال الشافعيُّ بالتخفيف، قال أبي: بالتخفيف أشبهُ.

ورُوِّينا عن أبي سليمان الخطابي: أن أصحابَ الحديث يثقّلونها وهي خفيفةٌ.

وقال القاضي الحافظُ أبو الفضل اليحصبي: بتخفيف الياء، وضبطناها على المتقنين وعامة الفقهاء والمحدِّثين يشدِّدونها، قال: وحكى إسماعيل القاضي عن ابن المديني أنه قال: أهلُ المدينة يشدِّدونها، وأهلُ العراق يخفِّفونها، والله أعلم»[١].

---

(١) صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط (ص/ ٢٤٤).

وقال النووي: «أمَّا الحديبية ففيها لغتان: تخفيفُ الياء وتشديدُها، والتخفيفُ هو الصحيحُ المشهورُ المختارُ، وهو قولُ الشافعي وأهلِ اللغةِ وبعضِ المحدِّثين، والتشديدُ قولُ الكسائي وابنِ وهبٍ وجماهيرِ المحدِّثين»(١).

وقال الزرقاني: «الحديبية بضم الحاء المهملة وتخفيف الياء على الأشهر الأكثر، حتى قال ثعلب: لا يجوز فيها غيرُه. وقال النحاس: لم يختلف من أثق بعلمه في أنها مخفَّفة. وبتشديدها عند كثيرٍ من المحدِّثين واللغويِّين، وأنكر كثيرٌ من أهل اللغة التخفيف»(٢).

وقال الزبيدي: «الحديبيةُ مخفَّفةٌ كدُوَيهِيَة، نقله الطرطوشي في «التفسير»، وهو المنقول عن الشافعي، وقال أحمد بن عيسى: لا يجوز غيرُه. وقال السهيلي: التخفيفُ أكثرُ عند أهل العربية.

---

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٢/ ٦٠).

(٢) شرح الزرقاني على الموطأ (٣/ ١١٧).

وقال أبو جعفر النحاس: سألتُ كلَّ من لقيت ممن وثقت بعلمه من أهل العربية عن الحديبية فلم يختلفوا على أنها مخفَّفة. ونقله البكري عن الأصمعي أيضًا، ومثله في «المشارق» و«المطالع» ...

وقد تُشدَّد ياؤها، كما ذهب إليه أهلُ المدينة، بل عامةُ الفقهاء والمحدِّثين.

وقال بعضُهم: التخفيفُ هو الثابتُ عند المحقِّقين، والتثقيلُ عند أكثر المحدِّثين، بل كثيرٌ من اللغويِّين والمحدِّثين أنكر التخفيف.

وفي «العناية»: المحقِّقون على التخفيف كما قاله الشافعي وغيرُه، وإن جرى الجمهورُ على التشديد»[(١)].

قلتُ: يظهر من خلال ما تقدم أن الأقربَ هو ما ذهب إليه أهلُ اللغة، والله أعلم[(٢)].

---

(١) تاج العروس (٢/ ٢٤٦).

(٢) وللمزيد انظر: مشكلات موطأ مالك بن أنس للبطليوسي=

= (ص/ ٩٢)، وإصلاح غلط المحدثين (ص/ ٣٨)، وغريب الحديث (٣/ ٢٣٥) كلاهما للخطابي، والمغرب في ترتيب المعرب للمطرزي (ص/ ١٠٥)، والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٣/ ٢٦٥)، وكشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي (٢/ ٢٥٦)، ومشارق الأنوار على صحاح الآثار لعياض (١/ ٢٢١)، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (١/ ٣٤٩)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٧/ ٨٣)، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي (٣/ ٥٩)، و(٣/ ٨١)، وتصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدي (ص/ ٢٢٣)، والمصباح المنير للفيومي (١/ ١٢٣)، ومعجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع للبكري (٢/ ٣٨٤)، ومعجم البلدان للحموي (٢/ ١٤٢) و (٢/ ٢٢٩)، وفتح الباري لابن حجر (١/ ١٠٣)، والبدر المنير لابن الملقن (٦/ ١٠١)، ودليل الفالحين لابن علان (٨/ ٥٤٨)، وشفاء الغرام بأخبار البلد الحرام للفاسي (١/ ٣٨٥) و (١/ ٣٩٠)، ومراصد الاطلاع للقطيعي (١/ ٣٨٦)، والروض المعطار في خبر الأقطار للحميري (ص/ ١٩٠)، وتنوير الحوالك شرح موطأ مالك للسيوطي (١/ ٣٢٢)، ومرقاة المفاتيح للقاري (٥/ ١٨٢٢)، ومرعاة المفاتيح للمباركفوري (٨/ ٣٧٢).

- الدؤلي -

❊ اختلف المحدِّثون واللغويُّون في كلمة (**الدؤلي**) من اسم أبي الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي، وغيرِه ممن ينتسب لبني الدّيل.

١ - فذهب المحدِّثون إلى أن النسبة إليها: (الدِّيْلي).

٢ - وذهب اللغويُّون إلى أن النسبة إليها: (الدُّؤَلي).

قال النووي: «أمَّا الدِّيْلي، فكذا وقع هنا بكسر الدال وإسكان الياء. وقد اختُلف فيه فذكر القاضي عياض أن أكثرَ أهل السنة يقولون فيه وفي كل من يُنسب إلى هذا البطن الذي في كنانة: دِيْلِي، بكسر الدال وإسكان الياء كما ذكرنا، وأنَّ أهلَ العربية يقولون فيه: الدُؤَلي، بضم الدال وبعدها همزة مفتوحة وبعضهم يكسرها، وأنكرها النحاة، هذا كلام القاضي»[١].

---

(١) انظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار (١/ ٢٦٧)، وإكمال المعلم بفوائد مسلم (١/ ٤٠٠) للقاضي عياض.

وقد ضبط الشيخُ أبو عمرو بن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا وما يتعلق به ضبطًا حسنًا - وهو معنى ما قاله الإمام أبو علي الغساني - قال الشيخُ: هو الدِيْلي، ومنهم من يقول: الدُّؤَلي على مثال الجُهَني، وهو نسبةٌ إلى الدُئِل، بدال مضمومة بعدها همزة مكسورة، حي من كنانة، وفتحوا الهمزة في النسب، كما قالوا في النسب إلى نَمِر: نَمَري بفتح الميم. قال: وهذا قد حكاه السيرافي عن أهل البصرة، قال: ووجدت عن أبي عليٍّ القالي - وهو بالقاف - في كتاب «البارع» أنه حكى ذلك عن الأصمعي وسيبويه وابن السكِّيت والأخفش وأبي حاتم وغيرهم، وأنه حكى عن الأصمعي عن عيسى بن عمر أنه كان يقول فيه: أبو الأسود الدُّئِلي بضم الدال وكسر الهمزة على الأصل، وحكاه أيضًا عن يونس وغيره عن العرب يدّعونه في النسب على الأصل، وهو شاذٌّ في القياس.



وذكر السيرافي عن أهل الكوفة أنهم يقولون: أبو الأسود الدِّيْلي بكسر الدال وياء ساكنة، وهو محكيٌّ عن الكسائي وأبى عبيد القاسم بن سلام وعن صاحب كتاب «العين» ومحمد بن حبيب - بفتح الباء غير مصروف لأنها أمه - كانوا يقولون في هذا الحي من كنانة: الدِّيْل بإسكان الياء وكسر الدال، ويجعلونه مثل الدِّيْل الذي هو في عبد القيس، وأما الدُّوْل بضم الدال وإسكان الواو فحيٌّ من بني حنيفة، والله أعلم، هذا آخرُ كلام الشيخ أبي عمرو رَحِمَهُ ٱللَّهُ»[١].

---

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٢/ ٩٥).

وانظر: أخبار النحويين البصريين للسيرافي (ص/ ١١)، والصحاح للجوهري (٤/ ١٦٩٤)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٢٥/ ١٨٧-١٨٨)، ولسان العرب لابن منظور (١١/ ٢٣٣)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (٤/ ٨٥)، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين (٤/ ٦٥)، وشرح أبي داود (٥/ ٢٢٦)، ومغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار (٣/ ٤٠٤) كلاهما للعيني، والمزهر للسيوطي (٢/ ٣٧٩).



- الدغنة -

❊ اختلف المحدِّثون واللغويُّون في ضبط كلمة **(الدغنة)** من ابنِ الدغنة(١).

١ - فذهب المحدِّثون إلى أنها بفتح المهملة وكسر المعجمة وفتح النون المخفَّفة (الدَّغِنَة).

٢ - وذهب اللغويُّون إلى أنها بضم المهملة والمعجمة وتشديد النون (الدُّغُنَّة).

---

(١) **ابنُ الدغنة:** اختلفَ في اسمه اختلافًا كثيرًا، فقال الزهري: اسمه الحارث بن زيد. وقال السهيلي: اسمه مالك. وقال ابن إسحاق: اسمه ربيعة بن رفيع.

وأما الدغنة، فقيل: اسم أمه، وقيل: أم أبيه، وقيل: دايته. ومعنى الدغنة: المسترخية، وأصلها الغمامة الكثيرة المطر.

انظر: عمدة القاري للعيني (٢٥/ ١١٨)، وسبل الهدى والرشاد للصالحي (٢/ ٤١١)، وحاشية السندي على صحيح البخاري (٢/ ١٣٢).

قال القاضي عياض: «(ابْنُ الدَّغِنَةِ) كذا للكافّة، وعند المروزي: (الدَّغَنَةَ) بفتح الدال وفتح الغين.

قال الأصيلي: كذا قرأه لنا، وقيل: إنما كان ذلك؛ لأنه كان في لسانه استرخاءٌ لا يملكه، وعند القابسي: (الدُّغُنَّة).

والصوابُ فتحُ الدال وكسرُ الغين وتخفيف النون. وحكى الجيَّاني فيه الوجهين ثم قال: ويقال: ابْنُ الدَّغْنَة»[(١)].

وقال العراقي: «هو بفتح الدال المهملة وكسر الغين المعجمة وفتح النون وتخفيفها، هذا هو المشهورُ المضبوطُ المحفوظُ»[(٢)].

وقال العيني: «ابن الدغنة بضم الدال المهملة والغين المعجمة وتشديد النون عند أهل اللغة، وعند المحدِّثين بفتح الدال وكسر الغين وفتح النون الخفيفة. وقال الجياني:

(١) مطالع الأنوار على صحاح الآثار (٣/ ٦٢).

(٢) طرح التثريب في شرح التقريب (٧/ ٢٧٢).

رُوِّيناه بهما»[١].

وقال الصالحي: «ابن الدغنة بدالٍ مهملةٍ فغينٍ مضمومتين فنونٍ مشددةٍ عند أهل اللغة، وعند أهل الرواية: بفتح أوله وكسر ثانيه وتخفيف النون. وثبت بالتخفيف والتشديد عند بعض رواة الصحيح»[٢].

قلتُ: الوجهانِ ثابتانِ، وإن كان ما ذهب إليه أهلُ اللغة هو الأشهرُ كما قال العراقي، واللهُ أعلم.



---

(١) عمدة القاري (٢٥/ ١١٨).

وانظر: بهجة المحافل وبغية الأماثل للعامري (١/ ١٤٨).

(٢) سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد (٢/ ٤١١).

- السّلمي -

❊ اختلف المحدِّثون واللغويُّون في ضبط كلمة (السّلميّ) نسبةً إلى بني سَلِمَة بطنٌ من الأنصار.

١ - فذهب جمهور المحدِّثين إلى أنها بكسر اللام (السَّلِمِي).

٢ - وذهب اللغويُّون إلى أنها بفتح اللام (السَّلَمِي).

قال النووي: «بنو سَلِمَة: بكسر اللام، قبيلةٌ معروفةٌ من الأنصار .... النسبةُ إليهم: سَلَمِي، بفتح اللام، هذا هو الصحيحُ المعروفُ الذي قاله أهلُ اللغة، والمحقِّقون من المحدِّثين، وقد كسرها كثيرون أو الأكثرون من المحدِّثين»[(١)].

وقال ابنُ ناصر الدين: «النسبةُ إليه فيها وجهان: كسرُ اللام عند كثيرٍ من المحدِّثين، وفتحُها عند اللغويِّين وطائفةٍ من المحدِّثين، واختار أبو العلاء الفرضي الكسرَ؛ لئلا

(١) تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٢٩٠).

يلتبس بالنسبة إلى وادي سَلَم بالحجاز، وذي سَلَم بنجدٍ وغيرِهما»(١).

وقال ابنُ الصلاح: «السَّلَمِي: إذا جاء في الأنصار فهو بفتح السين، نسبةً إلى بني سَلِمَة منهم. ومنهم جابر بن عبد الله، وأبو قتادة، ثم إن أهل العربية يفتحون اللام منه في النسب، كما في النَّمَرِي والصَّدَفي وبابِهما، وأكثرُ أهل الحديث يقولونه بكسر اللام على الأصل، وهو لحنٌ، والله أعلم»(٢).

وقال الحافظُ العراقي: «السلمي إذا جاء في الأنصار فهو بفتح السين واللام أيضًا، كجابر بن عبد الله، وأبي قتادة وغيرهما، وهو نسبةٌ إلى بني سَلِمَة بفتح السين وكسر اللام، وفُتحت في النسب كالنَّمَرِي والصَّدَفي وبابهما. قال السمعاني: وهذه النسبةُ عند النحويين، قال: وأصحابُ الحديث يكسرون اللام. قال ابن الصلاح: وأكثرُ أهل

---

(١) توضيح المشتبه (٥/ ١٤٠).
(٢) علوم الحديث (ص/ ٣٥٧).

الحديث يقولونه بكسر اللام على الأصل، وهو لحنٌ.

واقتصر ابنُ باطيش في «مشتبه النسبة» على كسر اللام، وجعل المفتوحَ اللام نسبةً إلى سَلَمِيَّة - من عمل حماة -، وتشتبه هذه الترجمةُ بالسُّلَمي - بضم السين وفتح اللام - نسبةً إلى بني سُليمٍ، كعباس بن مرداس، وبالسَّلْمي - بالفتح وسكون اللام - نسبةً إلى بعض أجداد المنتسب، والله أعلم»[(١)].

قلتُ: يتضح مما سبق من النقول أنَّ ما ذهب إليه أهلُ اللغة هو الصحيحُ، والله أعلم[(٢)].

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ٢٢٧).

(٢) **وللمزيد انظر:** شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف لأبي أحمد العسكري (ص: ٤٩١)، والمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي (١/ ٤١)، و(٢/ ١٥٩)، وإحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد (١/ ١٤٩)، وعمدة القاري (١/ ٦٥)، و(٤/ ٢٠٢)، ومغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار (٣/ ٤١٧) كلاهما للعيني،، وتاج العروس للزبيدي=

وقد عقد ذلك الشيخُ محمد بن علي آدم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله:

السَّلَمِيُّ نِسْبَةٌ لِسَلِمَهْ
بَطْنٍ مِنَ الأَنْصَارِ أَهْلِ المَكْرَمَهْ

وَهْيَ بِكَسْرِ اللَّامِ، لَكِنِ النَّسَبْ
فَتَحَهُ النُّحَاةُ وَفْقًا لِلْعَرَبْ

وَالكَسْرُ لِلْمُحَدِّثِينَ نُسِبَا
فَإِنْ يَصِحَّ فَالصَّوَابَ جَانَبَا[1]

❋❋❋

= (٣٢/ ٣٧٥)، والغاية في شرح الهداية للسخاوي (ص/ ٢٧٣)، والمقنع في علوم الحديث لابن الملقن (٢/ ٦١٢)، والتقييد والإيضاح للعراقي (ص: ٤٠٥)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح للأبناسي (٢/ ٦٣٨)، وتدريب الراوي للسيوطي (٢/ ٨١٨)، وفتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي (٤/ ٢٤٥).

(١) الفوائد السّميّة (٣١-٣٢)، والبحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج (١٤/ ٣٧٤)، وفي الثاني تصحيفاتٌ!



- الغماد -

❊ اختلف المحدِّثون واللغويُّون في ضبط كلمة (الغماد) من (برك الغماد)[(١)].

١ - فذهب جمهورُ المحدِّثين إلى أنها بكسر الغين (الغِمَاد).

٢ - وذهب اللغويُّون إلى أنها بضم الغين (الغُمَاد).

قال أبو عبيدٍ البكري: «الغماد، بالغين المعجمة، تضمّ وتكسر، لغتان، بعدها ميمٌ وألفٌ ودالٌ مهملةٌ»[(٢)].

وقال ياقوتُ الحموي: «بِرْكُ الغِمَادِ: بكسر الغين المعجمة، وقال ابنُ دريد: بالضم، والكسرُ أشهر»[(٣)].

وقال ابنُ حجر: «المشهورُ في الروايات كسرُ الغين، وجزم ابنُ خالويه بضمها وخطَّأَ الكسرَ، ونسبه النوويُّ

---

(١) تقدم التعريفُ بهذا الموضع في حرف الباء (برك)، فليُراجع ثمت.

(٢) معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع (١/ ٢٤٣).

(٣) معجم البلدان (١/ ٣٩٩).



لأهـل اللغـة، لكن جـوَّز أبو عبيـدٍ البكـري وغيـرُه الضمَّ والكسـرَ، وجـوَّز القـزازُ وغيـرُه الفتـحَ أيضًا، وذكـره ابن عديس في «المثلث» ... وأغرب بعضُهم فحكى فيها إهمالَ الغين!»[1].

قلتُ: مادام أنهما لغتانِ كما قال أبو عبيدٍ البكري وغيرُه، فكلا المذهبين صحيحٌ، والله تعالى أعلم[2].

---

(١) فتح الباري لابن حجر (١/ ١٦٣).

(٢) **وانظـر المزيـد في**: مـا اتفـق لفظـه وافـترق مسـماه مـن الأمكنة للهمـداني (ص/ ٧٢٥)، ومشـارق الأنـوار علـى صحـاح الآثار لعياض (٢/ ١٤٣)، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (١/ ١٢١)، والرياض النضرة في مناقب العشرة للطبري (١/ ٩٧)، وتوضيح المشـتبه لابـن ناصر الدين (١/ ٤٧٠)، ولسـان العرب لابن منظـور (٣/ ٣٢٧)، ومراصد الاطلاع على أسـماء الأمكنة والبقـاع للقطيعي (١/ ١٨٧)، والـروض المعطار في خبر الأقطار للحميـري (ص/ ٨٦)، وعمـدة القـاري للعينـي (١٢/ ١٢٣) و (١٧/ ٤٣)، وتاج العروس للزبيدي (٨/ ٤٧٠)، والمعالم الأثيرة في السنة والسيرة لمحمد شراب (ص/ ٢٠٩).



- الـمُحَبّق -

❊ اختلف المحدِّثون واللغويُّون في ضبط كلمة (**الـمُحَبّق**) من اسم سلمة بن المحبّق الهذلي.

١ - فذهب المحدِّثون إلى أنها بفتح الباء (الـمُحَبَّق).

٢ - وذهب اللغويُّون إلى أنها بكسر الباء (الـمُحَبِّق).

قال أبو أحمد العسكري: «قرأتُ على أبي بكرٍ أحمد بن عبد العزيز الجوهري، وكان ضابطًا صحيحَ العلم، ذكر سلمة بن الـمُحَبَّق الهذلي، فأنكره، وقال: ما سمعتُ من ابن شبّة وغيره إلا الـمُحَبِّق، بكسر الباء، فقلتُ: إن أصحابَ الحديث كلَّهم يفتحون الباء. وقد قرأتُه على أبي بكر ابن دريد في كتاب «الاشتقاق»: الـمُحَبَّق بالفتح، فقال الجوهري: أيُّ شيءٍ الحَبْقُ في اللغة؟ قلتُ: الضَّرْط، فقال: هل يَستحسنُ أحدٌ أن يُسمِّي ابنَه المضرَّط؟! وإنما سماه الـمُحَبِّق تفاؤلًا له بالشجاعة، وأنه يُضرِّط أعداءَه، كما

سمّوا عمرو بن هندٍ مُضرِّط الحجارة!»[١].

وقال المطرّزي: «الصوابُ: سلمة بنُ الـمُحَبِّق بالقاف وكسر الباء، واسمُه صخر بن عقبة، وهو من الحَبْقِ، كما سُمِّي عمرو بن هندٍ مُضَرِّطَ الحجارة»[٢].

وقال السندي: «سلمة بن الـمُحَبِّق هو بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد الباء المكسورة والقاف، وأصحابُ الحديث يفتحون الباء»[٣].

وقال الملَّا علي قاري: «سلمة بن الـمُحَبَّق بفتح المشدَّدة ويُكسَر، قال الطيبي: بكسر الباء، وأهلُ الحديث يفتحونها. قلتُ: قولُ المحدِّثين أقوى من اللغويين وأحرى كما لا يخفى»[٤].

---

(١) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف (ص: ٤٥٧).

(٢) المغرب في ترتيب المعرب (ص: ١٠٠).

(٣) حاشية السندي على سنن النسائي (٧/ ١٧٤).

(٤) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٤/ ١٤٠٤).

قلتُ: ظهر أنَّ الصوابَ مع أهلِ اللغة، وأما كلامُ الملَّا علي فلا قيمةَ له، والله أعلم[1].



---

(١) **وللمزيد انظر:** معرفة الصحابة لابن منده (٣/ ١٣٤٤)، وأُسْد الغابة لابن الأثير (٢/ ٢٨٠)، وتلقيح فهوم أهل الأثر لابن الجوزي (ص/ ١٤٥)، والوافي بالوفيات للصفدي (١٥/ ٢٨٦)، وتهذيب التهذيب (٤/ ١٥٨)، والإصابة في تمييز الصحابة (٣/ ١٢٨) كلاهما لابن حجر، وتاج العروس للزبيدي (٢٥/ ١٣٨)، وعون المعبود للعظيم آبادي (١١/ ١٢٢)، وتحفة الأحوذي للمباركفوري (٥/ ٣٢٦).

- ندبة -

❊ اختلف المحدِّثون واللغويُّون فيمن اسمُه (**ندبة**)، كندبة مولاة ميمونة أم المؤمنين ميمونة بنت الحارث، والحسن بن حبيب بن ندبة، وخُفَاف بن ندبة، وغيرهم.

١ - فذهب المحدِّثون إلى أنها (نَدَبَة) بفتح النون والدال.

٢ - وذهب اللغويُّون إلى أنها (نَدْبَة) بفتح النون وإسكان الدال.

وتُضبط هذه الكلمةُ أيضًا: بضم النون وسكون الدال وفتح الباء الموحّدة: (نُدْبَة)(١).

قال الدارقطني: «نَدَبَة مولاة ميمونة، هكذا يقول المحدِّثون: نَدَبَة بفتح الدال، ومثله: الحسن بن حبيب بن نَدَبَة، وخُفَاف بن نَدَبَة، وقال أهلُ اللغة: هو نَدْبَة،

---

(١) **انظر**: تبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر (١/ ٧٢)، ومغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار للعيني (٣/ ٤٩٥).

الدال ساكنة»[(١)].

وقال ابنُ حجر: «اختُلف في نَدْبَة مولاة ميمونة فالأكثر قالوه هكذا. وقاله معمرُ بفتح النون وضمها، وقاله يونس عن ابن شهابٍ: بُدَيّة، بضم الموحدة وفتح الدال وتشديد المثناة من تحت، حكاهُ أبو داود فِي «السنن»»[(٢)].

وقال العيني: «نَدْبَة بفتح النون وسكون الدال وفتح الباء الموحدة، وقال معمر: بضم النون، ويقال: بُدْيَّة بضم الباء الموحدة وسكون الدال وفتح الياء آخر الحروف، ويقال: نَدَبَة بفتح النون وفتح الدال وفتح الباء الموحدة ... مولاة ميمونة زوج النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»[(٣)].

قلتُ: لعلَّ الأقربَ ما ذهب إليه أهلُ اللغة: (نَدْبَة) بفتح

---

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٦/ ٧٩) و (٣٥/ ٣١٥).

(٢) تبصير المنتبه بتحرير المشتبه (١/ ٧٢).

(٣) مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار (٣/ ٤٩٥).



النون وسكون الدال وفتح الباء الموحدة؛ لميلِ الأكثر إليه، والله أعلم[١].



---

(١) وانظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر (٢/ ٤٥٠)، وأسد الغابة لابن الأثير (٢/ ١٧٩)، والإكمال في رفع الارتياب لابن ماكولا (١/ ٢٢٢)، ولسان العرب لابن منظور (١/ ٧٥٤)، وميزان الاعتدال للذهبي (٤/ ٦١٠)، والقاموس المحيط للفيروزآبادي (ص/ ١٣٧)، وتهذيب التهذيب (١٢/ ٤٥٥) و (١٢/ ٤٠٤)، وتقريب التهذيب (ص/ ١٥٩) و (ص/ ٧٥٤) كلاهما لابن حجر، وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال للخزرجي (ص/ ٤٩٦).

- نقيع -

❋ اختلف المحدِّثون واللغويُّون في (**النقيع**) الذي حماه النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هل هو بالباء أم بالنون؟

١ - فذهب بعضُ المحدِّثين إلى أنه بالباء (البقيع).

٢ - وذهب الخطَّابي وغيرُه إلى أنه بالنون (النقيع).

قال القاضي عياض: «بقيعُ الغرقد الذي فيه مقبرة المدينة بباءٍ بغير خلافٍ، وسُمي بذلك لشجرات غرقدٍ - وهو العوسج - كانت فيه، وكذلك بقيعُ بطحان جاء في الحديث، هو بالباء أيضًا. قال الخليل: البقيعُ كل موضعٍ من الأرض فيه شجرٌ شتّى.

وأما الحِمى الذي حماه النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثم عمرُ بعده، وهو الذي يضاف إليه في الحديث غرز البقيع، وفي الآخر بقدح لبنٍ من البقيع، وحمى البقيع، وهو على

عشرين فرسخًا[1] من المدينة، وهو صدرُ وادي العقيق، وهو أخصبُ موضعٍ هناك، وهو ميلٌ في بريدٍ، وفيه شجرٌ، ويستجمُّ حتى يغيب فيه الراكبُ، فاختلف الرواةُ وأهلُ المعرفة في ضبطه، فوقع عند أكثر رواة البخاري بالنون، وكذا قيده النسفي وأبو ذر والقابسي، وسمعناه في مسلم من أبي بحرٍ بالباء، وكذا روي عن ابن ماهان، وسمعناه من القاضي الشهيد وغيره بالنون، وبالنون ذكره الهروي والخطَّابي وغيرُ واحدٍ.

قال الخطَّابي: وقد صحَّفه أصحابُ الحديث فيروونه بالباء، وإنما الذي بالباء بقيعُ المدينة موضع قبورها. وأما أبو عبيد البكري فقال: إنما هو بالباء مثل بقيع الغرقد، قال: ومتى ذكر البقيع دون إضافة فهو هذا، ووقع في كتاب

(١) الفرسخ: ثلاثةُ أميالٍ، وبالمتر (٥١٦٠) مترًا كما في معجم متن اللغة لأحمد رضا (٤/ ٣٨٦)، وقيل: (٥٥٤٤) مترًا كما في معجم لغة الفقهاء لقلعجي وقنيبي (ص: ٣٤٣).



الأصيلي في موضع بالنون والفاء! وهو تصحيفٌ قبيحٌ. والأشهرُ في هذا النون والقاف. والبقيعُ: كل موضعٍ يستنقع فيه الماءُ وبه سُمي هذا»(١).

وقال العيني: «النقيع - بفتح النون، وكسر القاف، وسكون الياء آخر الحروف، وفي آخره عين مهملة -: بَطْنٌ من الأرض يُستنقَعُ فيه الماء مُدةً، فإذا نضب الماء أنبتَ الكلأَ، ومنه حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه حَمَى النَقِيع لخيل المسلمين. وقد يُصحِّفُه بعضُ الناس فيَروونه بالباء، والبَقيعُ بالباء بالمدينة موضع القبور، وهو بقيع الغرقد»(٢).

---

(١) مشارق الأنوار على صحاح الآثار (١/ ١١٥).

(٢) شرح أبي داود (٤/ ٣٩٦).

وانظر: الروض الأنف للسهيلي (٤/ ٥٥)، وعمدة القاري للعيني (١٢/ ٢١٣) و (٦/ ١٨٩)، وتاج العروس للزبيدي (٢٢/ ٢٧٩)، ونيل الأوطار للشوكاني (٥/ ٣٦٨)، وعون المعبود للعظيم آبادي (١٣/ ١٨٨).

- الهاد -

❊ اختلف المحدِّثون واللغويُّون في كلمة (**الهاد**) من اسم يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي المدني.

١ - فذهب المحدِّثون إلى أنها (الهاد) بلا ياء.

٢ - وذهب أهلُ اللغة إلى أنها (الهادي) بالياء.

قال النووي: «ابن الهاد - واسمه يزيد بن عبد الله بن أسامة - وأسامة هو الهاد؛ لأنه كان يوقد نارًا ليهتدي إليها الأضيافُ ومن سلك الطريق. وهكذا يقوله المحدِّثون: الهاد، وهو صحيحٌ على لغةٍ. والمختارُ في العربية: الهادي بالياء»[١].

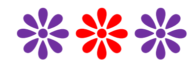
وقال أيضًا: «يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد هكذا يقوله المحدِّثون الهاد من غير ياءٍ، والمختارُ عند أهل

---

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٢/ ٦٦).

العربيــة فيه وفي نظائره بالياء، كالعاصي، وابن أبي الموالي، والله أعلم»(١).

وقـد رجّح القاضي عياض ما ذهب إليه اللغويُّون **فقال:** «ابن الهادي، ووقع عند أكثر شــيوخ الموطأ بغير ياءٍ، وكذا قيَّده الأصيلي، والأولُ الصوابُ»(٢).



---

(١) المصدر نفسه (٢/ ٢).

(٢) مشارق الأنوار على صحاح الآثار (٢/ ٢٧٥).

وانظر: تهذيب الأسـماء واللغات للنووي (١/ ٢٧٢)، والأنساب للسـمعاني (١٣/ ٣٧٧)، واللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير (٣/ ٣٧٩)، وشـرح أبـي داود للعينـي (٢/ ٨٤)، والديبـاج على صحيح مسـلم بن الحجـاج للسـيوطي (١/ ٥١)، وفيض القدير للمناوي (٣/ ٢٩) و(٤/ ١٩١).

- هلب -

❋ اختلـف المحدِّثـون واللغويُّون في هـذه الكلمة من اسم: هلب الطائي[(١)].

---

(١) هلب الطائي: أبو قبيصة مختلف في اسمه، فقيل: يزيد بن عدي بن قنافة بن عدي بن عبد شـمس بن عدي بن أخرم الطائي، وأن هلبًا لقـبٌ. وقيل: يزيد بـن قنافة، ذكره البخاري، وقيـل: بل هو هلب بن يزيـد بن قنافة، وقيل: سـلام، ولا يصح، وسـمّاه ابن الكلبي: سلامة، وهو كوفيٌّ.

وفـد علـى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو أقرع فمسـح على رأسـه فنبت شـعره فصـار أفـرع! ذكـر ذلك ابـنُ سـعد في الطبقـات الكبرى، وأدرجه ضمنَ طبقة مُسلمة الفتح.

انظـر: الطبقات الكبرى لابـن سـعد (٦/ ٣٢)، ومعرفة الصحابة لابـن منده (٥/ ٢٧٦٢)، والاسـتيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبـد الـبر (٤/ ١٥٤٩)، وأسـد الغابـة لابـن الأثيـر (٥/ ٣٨٦)، والإكمال لابن ماكولا (١/ ٣٦)، والإصابة (٦/ ٥٥٢)، وتهذيب التهذيب (١١/ ٦٦) كلاهما لابن حجر. =

١ - فذهب جمهورُ المحدِّثين إلى ضبط هذه الكلمة: بضم الهاء وسكون اللام (هُلْب).

٢ - وذهب اللغويُّون إلى ضبط هذه الكلمة: بفتح الهاء وكسر اللام (هَلِب) كَكَتِفٍ.

- وقيل: بفتح الهاء وكسر اللام وتشديد الباء (هَلِبّ)!

- وقيل: بكسر الهاء وتسكين اللام (هِلْب)! [(١)].

قال ابنُ سيد الناس: «اختُلف في تقييده، فالمشهورُ: هُلْبٌ، بضم الهاء وسكون اللام.

وقال ابنُ دريد: هَلِبٌ، بفتح الهاء وكسر اللام، وكذا

= ومعنى الهُلْب في اللغة: الشَّعَرُ كُلُّه، أو ما غَلُظَ منه، أو شَعَرُ الذَّنَبِ، أو شَعَرُ الخِنْزِيرِ الذي يُخْرَزُ به. وبالتحريكِ: كَثْرَةُ الشَّعَرِ. القاموس المحيط للفيروزآبادي (ص: ١٤٤).

(١) قال الشيخُ أحمد محمد شاكر في تعليقه على سنن الترمذي (٢/ ٣٢): «ضُبط في (م) بضم الهاء وكسرها، وكتب فوقه (معًا)، ولم أجد ما يؤيد ذلك».

رأيتُه عند ابن سعدٍ وأنشد:

أنا عُويجٌ ومعي سيفُ الهَلِبْ

أنا الذي أشجعُ من مَعدي كَرِبْ!

وسمعتُ من يقول: هو مكسورُ اللام مشدَّدُ الباء»(١).

وقال الفيروزآبادي: الهَلِبُ: «لَقَبُ أبي قَبِيصَةَ يزيدَ بنِ قُنافَةَ الطَّائِيِّ، يَضُمُّهُ المحدِّثونَ، وصَوابُه: كَكَتِفٍ»(٢).

وقد تعقّبه الزبيديُّ شارحُ «القاموس» فقال: «(يضُمُّه المحدِّثون) فيقولون: الهُلْبُ - وشكر اللهُ سعيَهم ونَضَّرَ وجهَهُم - لأنّه من باب تسمية العادل بالعَدْلِ مبالغةً، خصوصًا وقد ثبت النّقلُ وهم العُمدةُ (والصَّوابُ) الهَلِبُ (كَكَتِفٍ) وهو ضبطُ ابن ناصرٍ الدمشقيِّ، والضَّمُّ عن الجمهور كما نقله خاتمةُ الحفاظِ ابنُ حجرٍ العسقلانيُّ

---

(١) النفح الشذي شرح جامع الترمذي (٤/ ٣٧١).

(٢) القاموس المحيط (ص: ١٤٥).



رحمه الله تعالى»[(١)].

وقال محمد طاهر الفتّني: «هُلْب بن يزيد بمضمومة وسكونِ لامٍ وبموحّدة كذا يرويه أصحابُ الحديث، والصوابُ بفتح هاءٍ وكسر لامٍ، وكذا قبيصةُ بنُ هلب في الوجهين»[(٢)].

وقال عبيد الله المباركفوري: «هُلْب: بضم الهاء وسكون اللام، هكذا ضبط المحدِّثون. وضبط اللغويُّون بفتح الهاء وكسر اللام بوزن كَتفٍ، وهو الذي نص عليه ابنُ دريدٍ في «الاشتقاق»[(٣)]، وعلّله بأن الهُلْب- بالضم- هو الشعر. وقال: الهلب رجلٌ كان أصلع فمسح النبيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ يدَه على رأسه فنبت شعرُه، فسُمِّي الهُلب ... إلخ»[(٤)].

---

(١) تاج العروس (١/ ٥١٧).

(٢) المغني (ص: ٢٧٠).

(٣) (ص: ٤٨٢).

(٤) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٣/ ٧٤).

وقد ذهب الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على سنن الترمذي(١) إلى ترجيح قول المحدِّثين.

وقال الملَّا علي قاري بعد أن ذكر الخلاف: «قلتُ: سنةُ المحدِّثين أصحُّ من طريق اللغويِّين»(٢).

وهو الذي مشى عليه الحافظُ ابنُ حجر في «فتح الباري»(٣).

وهذا هو الذي يترجّح عندي؛ للحجّة التي ذكرها الزبيدي، ولأن هذا هو المناسبُ لحال الرجل الذي كان أقرعًا ثم تحوّل - ببركة دعاء النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إلى أهلب، والهُلْب - بالضمِّ - هو الشعرُ كما تقدم في معناه، والله أعلم(٤).

---

(١) سنن الترمذي (٢/ ٣٢).

(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٦/ ٢٦٥٤).

(٣) (٢/ ٢٢٤).

(٤) **وانظر**: جامع الأصول لابن الأثير (١٢/ ٩٨٤)، وتهذيب الكمال=

- ويه -

❋ اختلف المحدِّثون واللغويُّون في الأسماء التي ختمت بـ (ويه).

١ - فذهب المحدِّثون إلى ضبط هذه الكلمة بضم ما قبل (ويه) وإسكان واو (ويه) وفتح يائها، فيقولون: (فَعْلُوْيَه).

٢ - وذهب اللغويُّون إلى ضبطها بفتح ما قبل ويه وفتح الواو وسكون الياء وكسر الهاء، فيقولون: (فَعْلَوَيْهِ).

قال الزركشي: «يجوز في (راهويه) فتحُ الهاء والواو وإسكانُ الياء، ويجوزُ ضمُّ الهاء وإسكانُ الواو وفتحُ الياء، وهذا الثاني هو المختارُ.

= للمزي (٣٥/ ٥٦)، ونزهة الألباب في الألقاب لابن حجر (٢/ ٢٤٢)، وقوت المغتذي على جامع الترمذي للسيوطي (١/ ٢٣٩)، وتحفة الأحوذي للمباركفوري (٣/ ٢٤٣).

وقال المصنفُ [ابنُ الصلاح] في بعض أماليه: سمعتُ الحافظَ أبا محمد عبد القادر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه، يقول: سمعتُ الحافظَ أبا العلاء يقول: أهلُ الحديث لا يحبون (ويه) أي يقولون: لفظ (ويه) ببدء الواو ساكنةً؛ تفاديًا من أن يقع في آخر الكلمة (ويه)، انتهى.

وعن الحافظ جمال الدين المزي أنه قال: غالبُ ما عند المحدِّثين (فعلويه) - بضم ما قبل الواو - إلا (راهويه)، فالأغلبُ فيه عندهم فتحُ ما قبل الواو، وفي (نِفطويه) الوجهانِ، والآكدُ الفتحُ»(١).

وقال السيوطي: «في فوائد «رحلة ابن رُشيدٍ»(٢): مذهبُ النحاة في هذا وفي نظائره، فتحُ الواو وما قبلها وسكونُ الياء ثم هاءٌ، والمحدِّثون يَنحون به نحوَ الفارسية فيقولون: هو بضم ما قبل الواو وسكونها وفتح الياء وإسكان الهاء، فهي

---

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح (١/ ١٢٩-١٣١).

(٢) لم أجده في كتابه «ملء العَيبة».



هاءٌ على كل حالٍ، والتاءُ خطأٌ.

قال: وكان الحافظُ أبو العلاء العطار يقول: أهلُ الحديث لا يحبون (ويه).

قال شيخُ الإسلام [ابنُ حجر]: ولهم في ذلك سلفٌ، رُوِّيناه في كتاب «معاشرة الأهلين» عن أبي عمرو، عن إبراهيم النخعي: أن (ويه) اسمُ شيطانٍ![1].

---

(١) انظر الأثرَ في: المقاصد الحسنة للسخاوي (ص/ ٧٠٨)، والدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة للسيوطي (ص/ ٢٠٢)، وأسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب للحوت (ص/ ٣١٣)، وكشف الخفاء للعجلوني (٢/ ٣٤٠)، وفيه: «قال القاري: يُروى من قول عمر وإبراهيم النخعي، فعلى هذا يُكره التسمية بنحو سيبويه ونفطويه. انتهى.

وقال السيوطي في «الدرر»: رواه التوقاني في «معاشرة الأهلين» عن ابن عمر من قوله، ومن قول النخعي.

وقال في «بغية الوعاة» في ترجمة نفطويه نقلًا عن ياقوت: أن ابن بسام جعله بضم الطاء وتسكين الواو وفتح الياء. ثم قال السيوطي:=

قلتُ: ذكر ياقوت في «معجم الأدباء» نحوَ ما ذكره ابنُ رُشيدٍ، وقال: قد ضبطه ابنُ بسام بسكون الواو وفتح الياء، فقال في نِفطويه:

رأيتُ في النومِ أبي آدمًا
صلَّى عليهِ اللهُ ذو الفضلِ

فقالَ: أبلغْ ولدي كلَّهم
مَنْ كانَ في حَزْنٍ وفي سَهْلِ

بأنَّ حوّا أمَّهُم طالقٌ
إنْ كانَ نِفْطُويَةَ مِنْ نَسْلِي!

وقال المصنفُ [النووي] في «تهذيبه»(١) في ترجمة أبي

= وهذا اصطلاحٌ للمحدِّثين في كل اسمٍ بهذه الصفة. قال: وإنما عدلوا إلى ذلك بحديثٍ ورد أن (ويه) اسمُ شيطانٍ، فعدلوا عنه؛ كراهةً له. انتهى. فيؤخذ منه أنه حديثٌ عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فليُتأمل!».

(١) تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٢٥٨).

عبيد بن حربويه: هو بفتح الباء الموحَّدة والواو وسكون الياء ثم هاء. ويقال: بضمّ الباء مع إسكان الواو وفتح الياء، ويجري هذان الوجهان في نظائره: كسيبويه ونفطويه وراهويه وعمرويه، فالأولُ: مذهبُ النحويينَ وأهلِ الأدب، والثاني مذهبُ المحدِّثين، انتهى»(١).

---

(١) تدريب الراوي (١/ ٤٠٠).

وانظر: وفيات الأعيان لابن خلكان (٤/ ٢١١)، والوافي بالوفيات للصفدي (٦/ ٨٦)، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر (١/ ١١١) و (٢/ ٥١٦)، وبغية الوعاة للسيوطي (١/ ٤٢٨)، وتاج العروس للزبيدي (٣٦/ ٣٥٢).

لطيفة: أحصى الأستاذُ البحَّاثةُ كوركيس عوّاد في كتابه النفيس «سيبويه إمام النحاة في آثار الدارسين خلال اثني عشر قرنًا» - مطبعة: المجمع العلمي العراقي، ١٩٧٨م - (ص: ٢٠): (٩٢) اسمًا لمن خُتم اسمُه بـ(ويه)، مثل: بابويه، وبختويه، وجعدويه، وحمدويه .....

ثم إنه استدرك على نفسه في (ص: ٢١٧) (١٠) أسماء أخرى فتمَّ المجموعُ: (١٠٢) اسمًا. =



- يساف -

❊ اختلف المحدِّثون واللغويُّون في ضبط كلمة (**يساف**) من اسم هلال بن يساف الأشجعي، مولاهم، أبو الحسن الكوفي[1].

١ - فذهب المحدِّثون إلى ضبط هذه الكلمة بكسر الياء (يِسَاف).

= وقد أشار إلى صنيعه الشيخُ البحَّاثةُ بكر أبو زيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بعض ما كتبَ، لكنه اقتصر على العدد الأول وفاته الموضعُ الثاني!

(١) انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد (٦/ ٢٩٧)، وتاريخ الدوري (٢/ ٦٢٤)، وطبقات خليفة (ص/ ١٥٨)، والتاريخ الكبير للبخاري (٨/ الترجمة ٢٧١٢)، وتاريخ الطبري (٥/ ٣٩١ - ٣٩٢)، والثقات لابن حبان (٥/ ٥٠٣)، والكاشف (٣/ الترجمة ٦١١٢)، وتاريخ الاسلام (٤/ ٦٤) كلاهما للذهبي، وتهذيب الكمال للمزي (٣٠/ ٣٥٣)، وتهذيب التهذيب لابن حجر (١١/ ٨٦).

٢ - وذهب اللغويُّون - في المشهور عنهم - إلى أنها بالهمز (إِسَاف).

٣ - وذهب بعضُهم إلى أنها بفتح الياء (يَسَاف).

قال القاضي عياض: «هلالُ بنُ يِسَاف، كذا يقوله المحدِّثون بكسر الياء. قال أبو عبيدٍ: ويقالُ: أَسَاف. قال غيرُه: وهو كلامُ العرب، وبعضُهم يقول: يَسَاف بالفتح؛ لأنه لم يأتِ في كلام العرب عندهم كلمةٌ أولُها ياءٌ مكسورةٌ إلا قولُهم: يسارٌ»[(١)].

وقال النووي: «أمَّا يساف ففيه ثلاثُ لغاتٍ: فتحُ الياء، وكسرُها، وإسافُ بكسر الهمزة. قال صاحبُ «المطالع»[(٢)]: يقوله المحدِّثون: بكسر الياء.

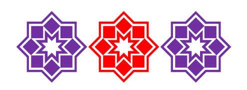
---

(١) مشارق الأنوار على صحاح الآثار (٢/ ٣٠٦).
وانظر لزامًا تاج العروس (١٤/ ٤٦١).

(٢) مطالع الأنوار على صحاح الآثار لابن قُرقُول (٦/ ٢٩٣).

قال: وقال بعضُهم: هو بفتح الياء؛ لأنه لم يأت في كلام العرب كلمةٌ أولها ياءٌ مكسورٌ إلا يسارٌ لليد.

قلت: والأشهرُ عند أهل اللغة: إسافٌ بالهمزة. وقد ذكره ابنُ السكِّيت وابنُ قتيبة وغيرُهما فيما يُغيِّره الناسُ ويلحنون فيه، فقال: هو هلالُ بنُ إسافٍ»[1].



---

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٣/ ١٣٠).

وانظر: (١١/ ١٢٩) منه، وجامع الأصول لابن الأثير (١٢/ ٤٤٦)، وتهذيب التهذيب لابن حجر (١١/ ٨٦)، وشرح أبي داود (١/ ٢٦١)، ومغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار (٣/ ١٩١) كلاهما للعيني، وتاج العروس للزبيدي (٢٤/ ٥٠٥)، وعون المعبود للعظيم آبادي (١٤/ ٥٠).

الخاتِمَةُ

أحمدُ اللهَ في المُختَتَمِ كما حمدتُه في المُبتَدأِ؛ حيثُ أعانني - مَنًّا منه وفضلًا - على جمعِ ودراسةِ ما تيسَّرَ لي من الألفاظِ والأسماءِ في هذا البحثِ، عِلْمًا بأنني وقفتُ على ألفاظٍ وأسماءٍ أخرى كثيرةٍ في هذا البابِ، بَيْدَ أني لمْ أُحبِّذِ الاسترسالَ في إيرادِها؛ خشيةَ طولِ الكتابِ، فلعلَّ بعضَ الباحثينَ الفُطَناءِ الأكياسِ يَنشطُ لدراستها[1]، ثم

---

(١) هذه بعضُ تلكَ الألفاظِ التي وقفتُ عليها في الأحاديثِ النبويَّةِ:

- «أَفضلُ الصَّدَقَةِ المَنِيحة تَغْدُو بِعِسَاءٍ وَتَرُوحُ بِعِسَاء».
- «إِذَا نَشَأَتْ بَحْرِيَّةٌ، ثُمَّ تَشَاءَمَتْ».
- «وَلاَ شُفْعَةَ فِي بِئْرٍ، وَلاَ فَحلِ النَّخْلِ».
- «فَهَتَكَ العَرْصَ حَتَّى وَقَعَ إِلَى الأَرْضِ».
- «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا سَجَدَ جَخَّ».
- «وَلَا يَلْتَقِطُ لُقَطَتَهُ إِلَّا مُنْشِدٌ».
- «إِنَّ اللهَ تَجاوَزَ عَنْ أُمَّتِي ما حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسهَا». =





- «قَالَ المَلَكُ لمَّا شَقَّ بَطْنَه: ائتِني بالسِّكِّينَةِ».
- «فقَالَ: «مَا وَلَّدتَ يَا فُلَانُ؟ قَالَ: بَـهْمَةً».
- «حَتَّى رَأَيْتُ الْأَرْنَبَةَ تَأْكُلُهَا صِغارُ الْإِبِلِ».
- «إِنِّي امْرَأَةٌ أَشُدُّ ضَفْرَ رَأْسِي».
- «إِنَّمَا حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ الـجَزَعُ».
- «أَلَّا يَدْخُلُوا مَكَّةَ إِلا بِجُلُبَّانِ السِّلاحِ».
- «وَإِلَى جُزَيْعَةٍ مِنَ الْغنَمِ فَقَسَمَهَا بَيْنَنَا».
- «وأَيُّكُم يَمْلِكُ إِرْبَهُ».
- «لَـخَلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ».
- «وَمِنَ الـحَوْرِ بَعْدَ الـكَوْرِ».
- «فَمَهْمَا سَبَقْتُكُمْ لَحِقْتُمُونِي إِنِّي قَدْ بَدَّنْتُ».
- «نَظَرْتُ إِلَى مَدِّ بَصَرِي».
- «مَثَـلُ الـمُنَافِقِ مَثَـلُ الأَرْزَةِ الـمُجْذِيَةِ عَلَـى الأَرْضِ حَتَّى يَكُونَ انْجِعَافُهَا مَرَّةً».
- «نهى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرة حَتَّى تَزْهُوَ».
- «لَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ». =





- «إِنَّهُ لَيُغَانُ عَلَى قَلْبِي فَأَسْتَغْفِرُ اللهَ فِي الْيَوْمِ مِرَارًا».
- «فَإِنَّهُ أَحْرَى أَنْ يُؤْدَمَ بَيْنَكُمَا».
- «وَخَرَجْتُ مَعَهُ بِفَرَسِ طَلْحَةَ أُنَدِّيهِ مَعَ الظَّهْرِ».
- «أن عُمَرَ بنَ الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رأى حُلَّةً سِيَرَاءَ».
- «وَنَهَانَا عَنْ خَوَاتِيمِ الذَّهَبِ، وَعَنِ الشُّرْبِ فِي آنِيَةِ الْفِضَّةِ، وَعَنِ الْحَرِيرِ، وَالدِّيبَاجِ، وَالْإِسْتَبْرَقِ، وَالْمَيَاثِرِ، وَالْقَسِّيِّ».
- «مَا يَحمِلُكُمْ عَلَى أَنْ تَتَايَعوا فِي الكَذِبِ كَمَا تَتَايَعُ الفَرَاشُ فِي النَّارِ».
- «قُلْنَا لِابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْإِقْعَاءِ عَلَى الْقَدَمَيْنِ».
- «ذَلِكَ الفَحْلُ لَا يُقْرَعُ أَنْفُهُ».
- «فَأَضْجَعَهُ فَلَمْ يَزَلْ يُهَدِّيهُ».
- «أَنَّ النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُحِرَ وجُعِلَ سِحْرُهُ فِي جُبٍّ فِي طَلْعةٍ».
- «كَيْفَ أَغْرَمُ مَنْ لَا شَرِبَ، وَلَا أَكَلَ، وَلَا نَطَقَ، وَلَا اسْتَهَلَّ؟ فَمِثْلُ ذَلِكَ يُطَلُّ».
- «وَالْعَرْجَاءُ الْبَيِّنُ ظَلَعُهَا».
- «فِي كُلِّ أُمَّةٍ مُغَرِّبُونَ».

=





- «اتَّقوا الْملَاعن وَأَعدُّوا النَّبَلَ».
- «كَانَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتخَوَّلُنَا بِالْمَوْعِظَةِ».
- «فرَأَيْتُ الرَّجُلَ يَجْنَأُ عَلَى المَرْأَةِ يَقِيهَا الحِجَارَةَ».
- «لَمْ يَرِح رَائِحَةَ الجنَّةِ».
- «إِنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ قَدْ أَذهَبَ عَنْكُم عُبِّيَّةَ الْجَاهِلِيَّة وفَخْرَها بآبائِها».
- «وَإِنَّ الْقَسْوَةَ وَغِلَظَ الْقُلُوبِ فِي الْفَدَّادِينَ».
- «وَفِي الرِّكَازِ الخُمْسُ».
- «سُئِلَ: مَتَى تَحِلُّ لَنَا الْمَيْتَةُ؟ قَالَ: «مَا لَمْ تَصْطَبِحُوا أَو تَغْتَبِقُوا أَوْ تَجْتَفِئُوا».
- «لَتَعُودُنَّ فِيهَا أَسَاوِدَ صُبًا».
- «لَيسَ بالكاذِبِ مَنْ أَصْلَحَ بين الناسِ فقال خَيْرًا أو نَمَى خَيْرًا».
- «ضُمُّوا فَوَاشِيكُمْ إِذا غَابَتْ الشَّمْسُ حَتَّى تذْهبَ فَحْمَةُ العِشَاءِ».
- «الثَّيِّبُ يُعْرِبُ عَنْهَا لِسَانُهَا».
- «إِذَا أُتْبِعَ أَحَدُكُم عَلَى مَلِيءٍ فَلْيَتْبَعْ».
- «مَا يُفِزُّكَ مِنْ أَنْ يُقَالَ: لا إِلَهَ إِلا اللهِ». =

يَنهدُ بعد ذلك لجمعِ ما فاتني ذِكْرُهُ هنا، من كتبِ شروحِ الحديثِ، وكتبِ غريبِ الحديثِ، ومعاجمِ اللغةِ ... إلخ، ثم يقومُ بدراستِها كما فعلتُ؛ لتتمَّ الفائدةُ ويكتملَ البناءُ.

إِنَّ الهِلَالَ إِذَا رَأَيْتَ نُمُوَّهُ
أَيْقَنْتَ أَنْ سَيَصِيرُ بَدْرًا كَامِلَا!

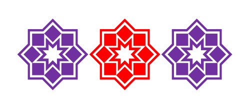
- «لَا تَزْجُو صَلَاةٌ لَا يَرْفَعُ الرَّجُلُ فِيهَا صُلْبَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ».
- «بُعِثْتُ فِي نَسَمِ السَّاعَةِ».
- «إِنَّ لِلشَّيْطَانِ نَفْثًا وَهَمْزًا فَهَمْزُهُ الـمَوْتَةُ».
- «لا يُقْتَلُ قُرَشِيٌّ بَعْدَ هَذَا اليَوْم صَبْرًا».
- «وَلَنْ تُجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ».

* وهذه بعضُ الأسماءِ التي وقفتُ عليها:

- البراء بن عازب - البكالي - الفرافصة - بواط - الرؤاسي - الأسيدي - جهجاه - حراء - المصيصي - المسيح - فراوة - أبو سروعة - العاصي - الموالي - دومة الجندل - أبو غسّان محمد بن عمرو الرازي.

وإني لأرجو أنْ أكونَ قد وُفِّقتُ في إعطاءِ فكرةٍ عن طبيعةِ هذا الخلافِ، وما يترتَّبُ عليهِ، سائلًا المولى عَزَّوَجَلَّ لي ولكلِّ مَنْ قرأ هذا البحثَ الفائدةَ والرشادَ، وأنْ ينفعَ بهِ كاتبَهُ وقارئَهُ في المبدأِ والمعاد، إنهُ أكرمُ مسئولٍ، وأعظمُ مأمولٍ.

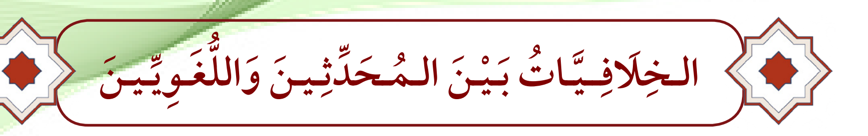
وآخرُ دَعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، وصلَّى اللهُ وسلمَ على عبدِهِ ونبيِّهِ محمدٍ، وعلى آلِهِ وصحبِهِ أجمعينَ.





فِهْرِسٌ بأهمِّ المصادرِ والمراجعِ

- **إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام:** لابن دقيق العيد. مطبعة السنة المحمدية، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- **أخبار النحويين البصريين:** للحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي. تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مصطفى البابي الحلبي، الطبعة: الأولى، ١٣٧٣هـ - ١٩٦٦م.
- **الاستيعاب في معرفة الأصحاب:** ليوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي. تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- **أُسْد الغابة في معرفة الصحابة:** لعلي بن أبي الكرم محمد بن محمد الجزري، عز الدين ابن الأثير. تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.



- **أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب**: لمحمد بن محمد درويش، أبو عبد الرحمن الحوت الشافعي. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- **الاشتقاق: لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي.** تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الجيل، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- **الإصابة في تمييز الصحابة**: لأحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٥هـ.
- **إصلاح غلط المحدثين**: لحمْد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي، المعروف بالخطَّابي. تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ.

- **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**: لسعد الملك علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا. دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
- **إكمال المعلم بفوائد مسلم**: لعياض بن موسى اليحصبي. تحقيق: د. يحي إسماعيل، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- **الإلماع**: لعياض بن موسى اليحصبي. تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، الطبعة: الثانية ١٣٩٨هـ.
- **الأماكن، أو ما اتفق لفظه وافترق مسماه من الأمكنة**: لمحمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني. تحقيق: حمد بن محمد الجاسر، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، ١٤١٥هـ.
- **الأنساب**: لعبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي. تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلّمي اليماني وآخرين، مجلس دائرة المعارف العثمانية،

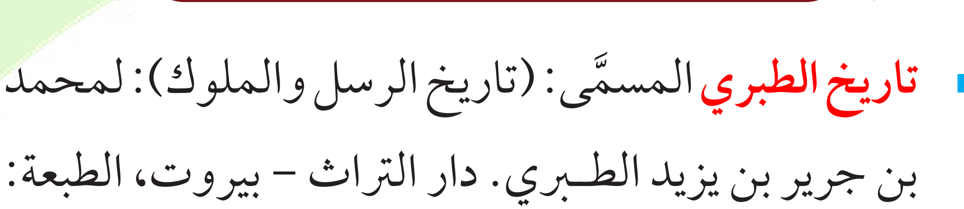



حيدر آباد، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م.

- **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**: لابن الملقِّن سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري. تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**: لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان - صيدا.
- **بهجة المحافل وبغية الأماثل في تلخيص المعجزات والسير والشمائل**: ليحيى بن أبي بكر بن محمد بن يحيى العامري الحرضي. دار صادر - بيروت.
- **تاج العروس من جواهر القاموس**: لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني الملقّب بمرتضى الزَّبيدي. تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

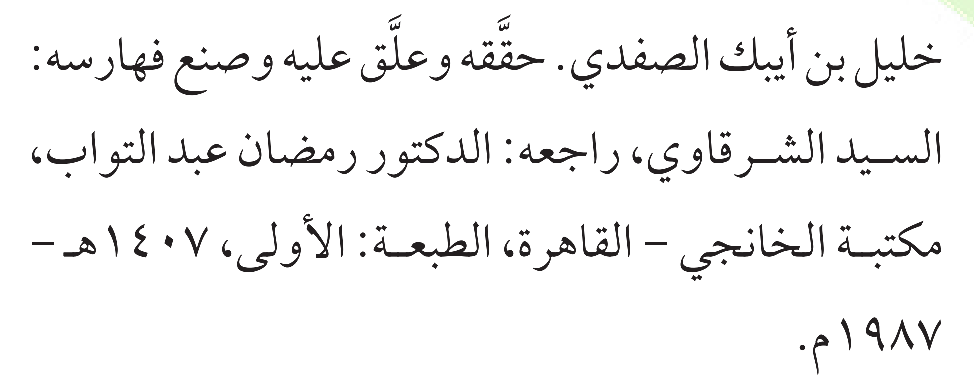
- **تاريخ ابن خلدون** المسمَّى: (العبر وديوان المبتدأ والخبر). تحقيق: إبراهيم شبُّوح، الناشر: القيروان للنشر، الطبعة: الأولى، تونس، ٢٠٠٧م.
- **تاريخ ابن معين (رواية الدوري):** ليحيى بن معين بن عون بن زياد المري بالولاء، البغدادي. تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام:** لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي. تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- **تاريخ دمشق:** لعلي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر. تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.





- **تاريخ الطبري** المسمَّى: (تاريخ الرسل والملوك): لمحمد بن جرير بن يزيد الطبري. دار التراث - بيروت، الطبعة: الثانية ١٣٨٧هـ.
- **التاريخ الكبير**: لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري. الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، طُبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.
- **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**: لأحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني. تحقيق: محمد علي النجار، مراجعة: علي محمد البجاوي، المكتبة العلمية، بيروت - لبنان.
- **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**: لمحمد عبدالرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، دار الكتب العلمية - بيروت.
- **تدريب الراوي**: لجلال الدين السيوطي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.
- **تصحيح التصحيف وتحرير التحريف**: لصلاح الدين





خليل بن أيبك الصفدي. حقَّقه وعلَّق عليه وصنع فهارسه: السيد الشرقاوي، راجعه: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- **تصحيفات المحدِّثين**: للحسن بن عبد الله بن سعيد بن إسماعيل العسكري. تحقيق: محمود أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢هـ.
- **تقريب التهذيب**: لأحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني. تحقيق: محمد عوّامة، دار الرشيد - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**: لعبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي. تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- **تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير**: لأبي الفرج

عبد الرحمن ابن الجوزي. شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧م.

- **تنوير الحوالك شرح موطأ مالك:** لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي. المكتبة التجارية الكبرى - مصر، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- **تهذيب الأسماء واللغات:** ليحيى بن شرف النووي. عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية. توزيع دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- **تهذيب التهذيب:** لأحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني. مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٢٦هـ.
- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال:** ليوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي. تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

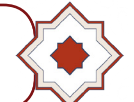


- **توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم**: لمحمد بن عبد الله الدمشقي الشافعي، الشهير بابن ناصر الدين. تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.
- **التيسير بشرح الجامع الصغير**: لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن علي المناوي القاهري. مكتبة الإمام الشافعي - الرياض، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- **الثقات**: لمحمد بن حبان بن أحمد البُستي. دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن - الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- **جامع الأصول في أحاديث الرسول**: لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد الجزري ابن الأثير. تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط - والتتمة بتحقيق: بشير عيون. مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان، الطبعة: الأولى، ١٣٩٠هـ.

- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: للخطيب البغدادي. تحقيق: محمود الطحان، ١٤٠٣هـ، مكتبة المعارف، الرياض.
- **الجبال والأمكنة والمياه**: لمحمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري. تحقيق: د/ أحمد عبد التواب عوض، دار الفضيلة للنشر والتوزيع - القاهرة، ١٣١٩هـ - ١٩٩٩م.
- **حاشية السندي على سنن ابن ماجه المسمَّى**: (كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه): لمحمد بن عبد الهادي التتوي، أبو الحسن السندي. دار الجيل - بيروت، بدون تاريخ.
- **حاشية السندي على سنن النسائي**: لمحمد بن عبدالهادي التتوي، أبو الحسن السندي. مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: لأحمد بن عبد الله بن أبي الخير الخزرجي الأنصاري. تحقيق:

عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية/ دار البشائر - حلب، بيروت، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ.

- **خلاصة الوفا بأخبار دار المصطفى**: لعلي بن عبد الله بن أحمد الحسني السمهودي. دراسة وتحقيق: د/ محمد الأمين محمد محمود أحمد الجكني، طبع على نفقة: حبيب محمود أحمد.
- **الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة**: لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي. تحقيق: الدكتور محمد بن لطفي الصباغ، نشر عمادة شؤون المكتبات - جامعة الملك سعود، الرياض.
- **دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين**: لمحمد علي بن محمد بن علان بن إبراهيم البكري الصديقي الشافعي. اعتنى بها: خليل مأمون شيحا، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.



- **الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج**: لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي. تحقيق: أبو إسحاق الحويني، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، السعودية - الخُبر. الطبعة: الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- **الروض المعطار في خبر الأقطار**: لمحمد بن عبد الله بن عبد المنعم الحِميري. تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة - بيروت - طبع على مطابع دار السراج، الطبعة: الثانية، ١٩٨٠م.
- **الرياض النضرة في مناقب العشرة**: لأحمد بن عبد الله بن محمد، محب الدين الطبري. دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية.
- **سبل الهدى والرشاد، في سيرة خير العباد، وذكر فضائله وأعلام نبوته وأفعاله وأحواله في المبدأ والمعاد**: لمحمد بن يوسف الصالحي الشامي. تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

- **سير أعلام النبلاء:** لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي. تحقيق: مجموعة من المحققِّين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة. الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- **الشذا الفيَّاح من علوم ابن الصلاح:** لإبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي. تحقيق: صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- **شرح التبصرة والتذكرة:** لعبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي. تحقيق: عبد اللطيف الهميم، وماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- **شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك:** لمحمد بن عبدالباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري. تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

- **شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام**: لمحمد بن أحمد بن علي الحسني الفاسي. دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم**: لنشوان بن سعيد الحميرى اليمني. تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري - ومطهر بن علي الإرياني - ود. يوسف محمد عبد الله. دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**: لإسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- **صحيح البخاري**: لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، الطبعة: الرابعة، دار ابن كثير، دمشق، ١٤١٠هـ.

- **صحيح مسلم**: لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

- **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط**: لعثمان بن عبد الرحمن، تقي الدين، المعروف بابن الصلاح. تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ.

- **طبقات خليفة بن خياط**: لخليفة بن خياط بن خليفة الشيباني العصفري البصري. رواية: أبي عمران موسى بن زكريا بن يحيى التستري، تحقيق: د سهيل زكّار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

- **الطبقات الكبرى**: لمحمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي. تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٦٨م.

- **طرح التثريب في شرح التقريب**: لعبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي. وإكمال ابنه: أحمد أبي زرعة ولي الدين. دار إحياء التراث العربي.
- **علوم الحديث**: لعثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (ابن الصلاح). تحقيق: د. نور الدين عتر، الطبعة: الثالثة، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٤هـ.
- **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**: لمحمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين بدر الدين العيني. دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- **عون المعبود شرح سنن أبي داود**: لمحمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، الصديقي، العظيم آبادي. دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة: الثانية، ١٤١٥هـ.
- **غريب الحديث**: لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي. لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- **غريب الحديث**: لحمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطَّابي. حققه: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، وخرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي. دار الفكر، الطبعة: ١٤٠٢هـ.
- **غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر**: لأحمد بن محمد مكي، الحسيني الحموي الحنفي. دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي. دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ.
- **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**: لمحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي. تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- **الفوائد السمية في قواعد وضوابط علمية**: لمحمد ابن الشيخ علي آدم، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ.

- **فيض القدير شرح الجامع الصغير**: لمحمد المدعو بعبدالرؤوف بن علي المناوي القاهري. المكتبة التجارية الكبرى – مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٦هـ.

- **القاموس المحيط**: لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي. تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

- **قوت المغتذي على جامع الترمذي**: لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي. تحقيق: ناصر بن محمد بن حامد الغريبي، نشر جامعة أم القرى، ١٤٢٤هـ.

- **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**: لإسماعيل بن محمد العجلوني. مكتبة القدسي، لصاحبها حسام الدين القدسي – القاهرة، ١٣٥١هـ.

- **كشف المشكل من حديث الصحيحين**: لعبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي. تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن - الرياض.
- **الكفاية في معرفة أصول علم الرواية**: لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. تحقيق: ماهر ياسين الفحل، دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ.
- **اللباب في تهذيب الأنساب**: لعلي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير. دار صادر - بيروت، ١٤٠٠هـ.
- **لسان العرب**: لمحمد بن مكرم بن علي ابن منظور الأنصاري الإفريقي. دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٤هـ.
- **المحكم والمحيط الأعظم**: لعلي بن إسماعيل بن سيده المرسي. تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- **مختار الصحاح**: لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي. تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- **مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع**: لعبد المؤمن بن عبد الحق بن شمائل القطيعي البغدادي، الحنبلي. دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.
- **مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**: لعبيد الله بن محمد عبد السلام بن خان محمد الرحماني المباركفوري. إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء - الجامعة السلفية - بنارس، الهند، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**: لعلي بن (سلطان) محمد، الملا الهروي القاري. دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**: لعبد الرحمن بن أبي بكر،



جـلال الدين السـيوطي. تحقيق: فؤاد علـي منصور، دار الكتـب العلمية - بيـروت. الطبعة: الأولـى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

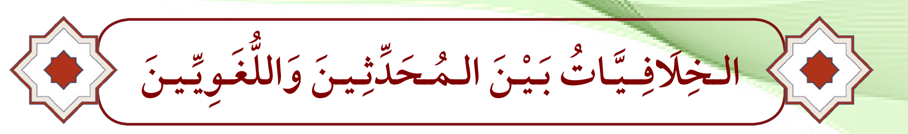
- **مشـارق الأنوار على صحاح الآثار:** لعياض بن موسى بن عياض اليحصبي السـبتي. المكتبة العتيقة - تونس، ودار التراث - القاهرة.
- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير:** لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي. المكتبة العلمية - بيروت.
- **المعالم الأثيرة في السـنة والسيرة:** محمد بن محمد حسن شُـرَّاب. دار القلـم، والدار الشـامية - دمشـق - بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ.
- **معجـم البلدان:** لياقوت بن عبد الله الرومي الحموي. دار صادر - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥م.
- **معجم السـفر:** لأبـي طاهر السِّـلَفي أحمد بـن محمد بن أحمـد بن محمـد بن إبراهيم سِـلَفَه الأصبهـاني. تحقيق:

عبدالله عمر البارودي، المكتبة التجارية - مكة المكرمة.

- **معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية:** لعاتق بن غيث بن زوير البلادي. دار مكة للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع:** لعبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي. عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٣هـ.
- **معرفة الصحابة:** لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني. تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- **مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار:** لمحمود بن أحمد بدر الدين العيني. تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

- **المغرب في ترتيب المعرب:** ناصر بن عبد السيد بن علي برهان الدين الخوارزمي المطرزي. دار الكتاب العربي، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- **المغني في ضبط أسماء الرجال:** لمحمد طاهر الهندي. دار الكتاب العربي، ١٣٩٩هـ.
- **المقاصد الحسنة:** لشمس الدين السخاوي. تحقيق: عبد الله محمد الصديق، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ.
- **المقنع في علوم الحديث:** لابن الملقن سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري. تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز للنشر - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ.
- **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج:** لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي. دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.

- **المؤتلف والمختلف**: لعلي بن عمر الدارقطني. تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي. تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ – ١٩٦٣م.
- **نزهة الألباب في الألقاب**: لأحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني. تحقيق: عبد العزيز بن محمد بن صالح السديري، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.
- **النكت على مقدمة ابن الصلاح**: لبدر الدين محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر الزركشي. تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، دار أضواء السلف – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

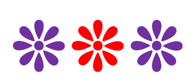


- **النهاية في غريب الحديث والأثر:** لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد الجزري ابن الأثير. تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج:** لشمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي. دار الفكر، بيروت، الطبعة: الأخيرة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- **نيل الأوطار:** لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني. تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- **وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى:** لعلي بن عبد الله بن أحمد الحسني الشافعي السمهودي. دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٩هـ.
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان:** لشمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي. تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت.



فِهرسُ الـمَواضيعِ






التصميم الداخلي للكتاب
ثروت سلطان
Tharwat Sultan
للتواصل:
00201019530152
TharwatSultan@yahoo.com